2014 | 28

SEYASAT

سياسات

دراسات

- عشرون عاماً على السلطة: فلسطين دولة الأمر الواقع
- السلطة الفلسطينية: فشل أم استنفاد مهمة؟
- الثابت والمتغير في العقيدة العسكرية الفلسطينية

مقالات

- المصالحة: الواقع والمتوقع
- الفلسطينيون في إسرائيل في مواجهة الانتهاكات
- «ماهية» المصالحة المنجزة، وأسئلة ما بعدها (الندوة)

سياسة دولية

- السياسة الأميركية تجاه شرق أوسط متغير

سياسات عامة

- أداء حكومة د. رامي الحمد الله: عقبات وإنجازات (٦ حزيران ٢٠١٣ - ٦ أيار ٢٠١٤)

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

2014 28

سياسات

SEYASAT

معهد السياسات العامة

Institute for Public Policies

In cooperation with:

Friedrich-Ebert-Stiftung

سياسات

SEYASAT

فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة

رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف

مدير التحرير: أكرم مسلّم

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.org

بريد "سياسات" الإلكتروني : www.ipp-pal.ps

رام اللّه (٢٨) حزيران ٢٠١٤

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

في البداية ٧

السلطة الفلسطينية: فشل أم استنفاد مهمة؟ ٩

بعد عشرين عاماً من عمر السلطة الوطنية، ماذا أنجزت وأين أخفقت؟ ٣٥

عشرون عاماً على السلطة: فلسطين دولة الأمر الواقع ٥٧

من نهج الثورة إلى سيادة الدولة... الثابت والمتغير في العقيدة العسكرية الفلسطينية ٧١

الفلسطينيون في إسرائيل في مواجهة انتهاكات السلطة ٨٤

المصالحة: الواقع والمتوقع ٩٠

«ماهية» المصالحة المنجزة، وأسئلة ما بعدها ٩٩

أداء حكومة د. رامي الحمد الله: عقبات وإنجازات (٦ حزيران ٢٠١٣ - ٦ أيار ٢٠١٤) ١٢٤

السياسة الأميركية تجاه شرق أوسط متغير ١٤١

قراءة في كتاب: السيرة والمسيرة ١٥٢

المكتبة ١٦١

أنجزت المصالحة على الرغم من كل المعيقات التي وضعت في الطريق، وتم تشـــكيل حكومة الوفاق الوطني، وانتهى رسمياً الانقسام، إلا أن بعض القضايا الخلافية ما زالت تحوم في سماء الوفاق الجديد وتحديـــداً قضايا الأمن وتوحيد أجهزتـــه. معيقات كثيرة تنتظر في الطريق، إلا أن القطار يســـير على السكة بهدوء. سياسياً باتت المفاوضات في عداد الأموات في ظل تعنت إسرائيل ومواصلتها مشروعها الاستيطاني في الضفة الغربية وعدم تعاملها بجدية مع قضايا الحل الآنيـــة والنهائية. وعلى الرغم من محاولة حكومة تل أبيب الربط بين موقف الفلســـطينيين في المفاوضات وبين توجههم للمصالحة الداخلية، فإن الرئيـــس محمود عباس كان أكثر وضوحاً حين أبدى استعداده للعودة للمفاوضات في حال التزمت إسرائيل بتعهداتها.

إقليمياً، اختار الشعب المصري المشير عبد الفتاح السيسي رئيساً لمصر في انتخابات ديمقراطية شهد بنزاهتها، وباتت مصر تنتقل من مرحلة إلى أخرى في ظل آمال كبيرة معقودة على الجنرال الشاب الذي جاء لقصر الرئاسة مصحوباً بحب شعبي وجماهيري كبيرين. في المقابل يشهد العراق حالة تفكك أخرى في ظل سيطرة داعش وقوى المسلحين على أجزاء كبيرة من البلاد مذكرة بقسوة ما فعله الاحتلال الأميركي بوحدة الحال العراقية.

تسلط سياسات الضوء في عددها الحالي على مستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية لمناسبة مرور عشرين عاماً على تأسيسها (١٩٩٤-٢٠١٤) في محاولة لفهم إلى أي مدى نجحت السلطة في أن تقترب من الدولة التي يصبو إليها الفلسطينيون، وذلك لفهم أعمق لمستقبل هذه السلطة وممكنات "دولنتها". يكتب أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر ووزير الثقافة الأسبق الدكتور إبراهيم أبراش حول ذلك متسائلاً "السلطة الفلسطينية: فشل أم استنفاد مهمة؟"، كما يكتب الباحث عبد الغني سلامة دراسة بعنوان "بعد عشرين عاماً من عمر السلطة الوطنية، ماذا أنجزت، وأين أخفقت؟"، أيضاً يكتب رئيس التحرير الدكتور عاطف أبو سيف دراسة بعنوان "عشرون عاماً على السلطة: فلسطين دولة الأمر الواقع". كما يحاول اللواء أحمد قرموط أن يسلط الضوء على المؤسسة الأمنية والعسكرية للسلطة خلال العشرين عاماً الماضية في دراسته بعنوان "من نهج الثورة إلى سيادة الدولة: ما الثابت والمتغير في العقيدة العسكرية".

وتضم زاوية المقـــالات مقالين. الأول للدكتور أسعد غانم من جامعة حيفا بعنوان "الفلسطينيون في إسرائيل في مواجهة انتهاكات السلطة" فيما يكتـــب عماد غياظة من جامعة بيرزيت مســـلطاً الضـــوء على مســـتقبل المصالحة الفلســـطينية الجديدة مقالاً بعنوان "المصالحة: الواقع والمتوقع".

وتركز سياسات في ندوتها لهذا العدد على المصالحة الفلسطينية حيث تحاور على حدة كلاً من عزام الأحمد مسؤول ملف العلاقات الوطنية

فـــي حركة فتح، والدكتور موســـى أبو مرزوق مسؤول ملف المصالحة في حركة حماس، وخالد البطش مســـؤول العلاقـــات الوطنية في حركة الجهاد الإسلامي، وكايد الغول مسؤول الإعلام في الجبهة الشعبية، وناصر أبو ناصر مسؤول العلاقات الوطنية في الجبهة الديمقراطية.

ومع انتهاء عمل حكومة الدكتور رامي الحمد الله وتشكيل حكومة الوفاق، فقد رأت سياسات أن تفرد زاوية السياســـات العامة لمراجعة أداء حكومة الحمد الله الســـابقة، وهـــذا ما يفعله الباحث أحمد أبو دية في دراســـته الموســـومة " أداء حكومـــة د. رامـــي الحمـــد الله: عقبات وإنجازات".

أمـــا في زاوية السياســـة الدوليـــة، فتكتب الباحثة أمانـــي القرم من جامعة القاهرة حول "السياسة الأميركية تجاه شرق أوسط متغير" محاولة تلمس ملامح السياســـة الأميركية في عهد الرئيس باراك أوباما تجاه الشرق الأوسط خاصـــة بعد الموجـــات الثورية التـــي أطاحت بنظم حليفة للولايات المتحدة مركزةً على بعض الحالات في المنطقة مثل مصر وســـورية وملف عملية السلام.

وتفرد سياسات زاوية عرض الكتاب لمراجعة مذكـــرات رئيس المجلس الوطني الفلســـطيني الدكتور سليم الزعنون بعنوان "السيرة والمسيرة" حيـــث الكثير الكثير مـــن المعلومات حول حقبة تاريخية مهمة في تطور الوطنية الفلســـطينية. وكما فـــي كل عدد، فإن سياســـات تضم بين جنباتهـــا مجموعـــة جديدة مـــن الإصدارات الفلسطينية والعربية في زاوية المكتبة.

فيما تخرج سياسات للسوق، تبدأ إسرائيل حملة مكثفة ضد السلطة الوطنية وعمليات توغل وتدمير بعد اختفاء ثلاثة من المســـتوطنين قرب الخليل في حرب جديدة ترسمها إسرائيل بعناية لتدمير السلطة والتهام المزيد من الأراضي وربما ضمها لإسرائيل تطبيقاً لسياسة الأمر الواقع، فيما تتلبد ســـماء المنطقـــة بغيوم قد تمطر في الصيف!!!!.

السلطة الفلسطينية: فشل أم استنفاد مهمة؟

أ. د. إبراهيم أبراش[1]

مقدمة

مـــا كان أحد يتوقع عند تأســـيس الســـلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤ – كسلطة حكم ذاتي محدود مُسَـــطرّ لها البقاء خمس سنوات تنتهي في أيار ١٩٩٩ – أن تســـتمر عقدين من الزمن، وأن تتحول من محل رهان للبعض على أن تكون محطة انتقال نحو الدولة والاســـتقلال إلى عبء وطنـــي في نظر آخرين، بل وصل الأمر للحديث جهراً عن جدوى استمرارها والثمن الباهظ الذي يتم دفعه وطنياً من أجل اســـتمرارها، وقد أثير موضوع حل السلطة والبحث في جدواها، مؤخراً، من طرف الرئيس محمود عباس «أبو مازن» في اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير في دورته الـــ٢٦ بتاريـــخ ٢٠١٤/٠٤/٢٦ كرد على تعنت إســـرائيل وعدم التزامها بعملية السلام ووصول الجولة الأخيرة للمفاوضات إلى طريق مسدود.

صحيـــح أن كثيرين – ســـواء داخل الحركة الوطنيـــة بما فيها حركـــة فتح أو من خارجها – انتقدوا وكتبوا متخوفين من قيام سلطة فلسطينية تحت الاحتلال؛ لأنها وليدة اتفاق أوسلو المجحف في نظرهم ووليدة موازين قوى في غير مصلحة الفلســـطينيين، فإن القيادة الفلسطينية لم تكن مخيـــرة تماماً في ولوج هذه التجربة، وإن كانت متخوفـــة منها أو ترى فيها مغامرة كما ذكر أهم مهندســـي اتفاق أوســـلو الرئيس محمود عباس «أبو مازن»، عندما قال إن اتفاق «أوسلو» إما أن

[1] أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر بغزة ووزير الثقافة الأسبق.

يؤدي لقيام دولة أو يؤدي لمصيبة وكارثة وطنية.

قامت السلطة الوطنية في العام ١٩٩٤، إلا أن فكرة إقامة سلطة وطنية سبقت ذلك بكثير، حيث تم تبني هدف قيام سلطة وطنية في العام ١٩٧٤ ضمن البرنامج المرحلي، ولكن وُضِعت لهذه السلطة شروط وأهداف مستمدة من خصوصية تلك المرحلة، ففكرة السلطة آنذاك لم تكن مرتبطة بتسوية سياسية ناجزة ولم تكن تعني الدولة، فهذه الأخيرة هدف إستراتيجي لم تنضج شروط تحققه في ذلك الوقت. سرعان ما تراجعت فكرة قيام السلطة الوطنية ليحل محلها الحديث عن الدولة بصياغات مبهمة، ثم توضحت الصورة في دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في العام ١٩٨٨، ولكن ليست دولة الحق التاريخي بل دولة مستمدة من قرارات الشرعية الدولية، وانشغل الفلسطينيون بالدولة أكثر من السلطة، بل كان التفكير في أن السلطة ستأتي بعد قيام الدولة. ومرة أخرى تتغير الأولويات ويتم التراجع عن أسبقية الدولة لصالح تأسيس سلطة وطنية، وهذا ما تم في اتفاقية أوسلو ١٩٩٣، حيث تم الاتفاق على تشكيل سلطة فلسطينية دون ذكر للدولة الفلسطينية، وتم استحضار الدولة مجدداً بعد وصول المفاوضات لطريق مسدود.

تشكلت السلطة وأصبحت واقعاً، وعندما نقول السلطة، فنحن نتحدث ليس فقط عن اتفاقات السلطة مع إسرائيل والتي يعتبرها الكثيرون اتفاقات مجحفة وهي ولا شك كذلك، ولكننا نتحدث عن سلطة بما هي عليه اليوم من وزارات وإدارات تُشغل حوالى ١٨٠ ألف مواطن، والسلطة تعني عشرات الاتفاقات الموقعة مع العالم الخارجي، وهي اتفاقات في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والعلمية تؤمن دعماً وتمويلاً وإعاشةً لأكثر من أربعة ملايين مواطن في الضفة والقطاع، والسلطة هي لفظ جامع للسلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

يجب ألا ترتبط أي محاولة لمقاربة ما آل إليه حال السلطة الفلسطينية – التي تأسست في العام ١٩٩٤ ومدى تحقيقها للأهداف الوطنية أو قربها من هذه الأهداف فقط – بلحظة التأسيس الأولى للسلطة ومدى تحقيقها للآمال التي بنيت عليها، بل أيضاً بما جرى من أحداث وتداعيات سواء داخلية أو إقليمية أو دولية جاءت خارج الحسابات كلها.

سنحاول في بحثنا هذا العودة إلى فكرة قيام سلطة وطنية تاريخياً؛ لأن هناك من يرى أن السلطة الحالية ليست نتاجاً لتسوية أوسلو فقط، بل تواصل أو تطبيق متأخر للسلطة الوطنية كهدف مرحلي تم تبنيه عام ١٩٧٤، بعد ذلك سنقوم بتقييم أداء السلطة الحالية ومستقبلها ليس فقط وظيفياً – سلطة حكم ذاتي محدود – كما هو محدد لها في اتفاق أوسلو، بل أيضاً وطنياً من حيث قدرتها على أن تجتهد ضمن منطق التسوية واتفاق أوسلو بما يجعلها قريبة من الآمال الفلسطينية على مستوى الحفاظ على الهوية الوطنية وبناء مؤسسات الدولة الموعودة،

أيضاً سنقارب السلطة من حيث علاقتها بمنظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح، ثم تأثير الانقسام على السلطة، وفي الختام سنطرح تصورنا لمستقبل السلطة بعد الاعتراف بفلسطين عضواً مراقباً في الأمم المتحدة، ومستقبل السلطة في ظل مصالحة فلسطينية محتملة.

محاور البحث الرئيسة:

المحور الأول – فكرة السلطة الوطنية في سياق تطور الفكر السياسي والبحث عن الدولة.

المحور الثاني – العودة للسلطة الوطنية في سياقات مختلفة: مراهنتان متعارضتان على سلطة الحكم الذاتي.

المحور الثالث – انقلاب السلطة على ذاتها وانقلاب حركة حماس عليها.

المحور الرابع – مستقبل السلطة في ظل متغيرات وقف المفاوضات والذهاب للأمم المتحدة وتحريك ملف المصالحة.

المحور الأول

فكرة السلطة الوطنية في سياق تطور الفكر السياسي والبحث عن الدولة

يستحسن قبل أن نقارب السلطة كنتاج للتسوية واتفاقية أوسلو وما آلت إليه اليوم، أن نحيلها لفكرة السلطة في الفكر السياسي الفلسطيني، وخصوصاً في سياق تطور البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي هذا السياق، فإن فكرة السلطة الوطنية لم تكن حاضرة سواء في الميثاق الوطني الفلسطيني ولا في مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية حتى العام ١٩٧٤، حيث كان من شروط قبول بعض الدول العربية آنذاك تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية والقبول بها ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني ألا تمارس المنظمة السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة.

كانت فكرة التحرير هي المسيطرة على واضعي الميثاق دون التعمق في مستقبل فلسطين بعد التحرير أو طبيعة النظام السياسي لفلسطين المحررة، وفي العام ١٩٧١ ظهرت فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية (العلمانية) التي يتعايش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود، كهدف إستراتيجي لحركة المقاومة الفلسطينية، وكان على الفلسطينيين الانتظار حتى حرب تشرين الأول ١٩٧٣ ليتلمسوا إمكانية أن تكون هناك أراض فلسطينية يمكنهم إقامة سلطة عليها كإنجاز مرحلي دون التخلي عن هدف تحرير كامل فلسطين.

سلطة وطنية مقاتلة لا تتعارض مع الهدف الإستراتيجي

على الرغم من أن الحديث عن مرحلة أهداف النضال الفلسطيني والقبول بسلطة على أي جزء متاح من فلسطين، فرض نفسه بصورة جدية إثر حرب تشرين الأول وما تمخض عنها من تطورات عسكرية وسياسية ونفسية كما سبقت الإشارة، فإن المكون الفلسطيني في نهج المرحلية النضالية كان حاضراً قبل ١٩٧٣، والمتمثل بالإحساس بالبون الشاسع بين الإمكانيات الفلسطينية وبين الأهداف الإستراتيجية للثورة الفلسطينية. وهذا الإحساس بالفرق بين الهدف والإمكانيات كان وراء قول عبد الناصر لياسر عرفات: «كم تظن أنه يلزمكم من السنين كي تدمروا الدولة الصهيونية، وتبنوا دولة موحدة ديمقراطية على كامل فلسطين المحررة؟». كما أخذ عبد الناصر على المقاومة الفلسطينية ممارسة سياسة غير واقعية واعتبر أن دويلة في الضفة الغربية وغزة هي أفضل من لاشيء.[١]

يبدو أن فكرة القبول بإقامة دولة فلسطينية على جزء من فلسطين، كانت تمثل قناعة لدى بعض الفلسطينيين حتى قبل حرب تشرين الأول ١٩٧٣، ولم تكن هذه الحرب إلا الفرصة التي اهتُبلت لتظهر هذه القناعة، فالمكون العربي في القبول بالمرحلية كان الحافز للمكون الفلسطيني ليعبر عن نفسه مكرهاً للحفاظ على الهوية.[٢]

انتقد أبو أياد قادة الحركة الوطنية الفلسطينية السابقين لعدم قبولهم إقامة دولة فلسطينية كما نص على ذلك قرار التقسيم في العام ١٩٤٧، معتبراً أن الرفض العربي السابق للحلول الوسط نوع من السلبية والمزايدة، وأن الرفض قد يكون طريقة للهروب من المشاكل والتزين بزي النقاء العقائدي، كما يعترف أن فاروق قدومي قدم للجنة المركزية لحركة فتح بعد حرب حزيران ١٩٦٧ مباشرة تقريراً يقترح فيه القبول بتأييد قيام دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة إذا أعادتهما إسرائيل للعرب، إلا أنه لم يبت في الموضوع آنذاك.[٣]

دافع أبو أياد عن المرحلية باعتبارها سياسة واقعية تنطلق من الأخذ بعين الاعتبار موازين القوى، وتطور الأحداث والابتعاد عن الرومانسية وإن كانت رومانسية ثورية، ويعطي أبو إياد أهمية لمحدودية العمل الفدائي ومقدرته على تحقيق الأهداف الإستراتيجية، ويرى: «أنه كائناً ما كانت انطلاقة وبأس حرب العصابات ضد الدولة الصهيونية، فإنها تظل في المستقبل المنظور دولة لا تُقهر، ولهذا فإن عدم توقع المرور بمراحل مؤدية إلى الهدف الإستراتيجي الذي هو إقامة دولة ديمقراطية على كامل فلسطين أمر من قبيل الوهم والخيال»، وفي سياق تبرير أبو إياد نفسه للمرحلية ودفاعه عنها، فإنه يرى أن إقامة سلطة وطنية فلسطينية تشكل ضربة قاسمة للأيديولوجية الصهيونية القائمة على رفض وجود الشعب الفلسطيني، لأن الإقرار بهذه السلطة الوطنية الفلسطينية معناه الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني، ووجود شعب فلسطيني يشكك في مصداقية مجمل

الأيديولوجية الصهيونية، بالإضافة إلى هذا فإن امتلاك الفلسطينيين أي بقعة محررة سيتيح لهم مجالات ومتنفساً لتنشق نسمة الحرية والابتعاد عن أدوات القمع والوصاية العربية، ذلك أن خطورة العيش في الغربة والشتات على الشعب الفلسطيني لا تقل خطورة عن فقدان الأرض. [٤]

يعبر أبو إياد عن دهشته لرفض أطراف فلسطينية مرحلية النضال، ففي خطاب وجهه لسكان مخيم تل الزعتر في لبنان، عندما كانت قضية السلطة المرحلية موضع بحث، وكان سكان المخيم يرفضونها قال: «منذ خمس وعشرين سنةً وأنتم تعيشون في المنفى، إنها خمس وعشرون سنة من الإحباطات والمذلات والحرمان، ولكنكم تواصلون رفضكم لكل حل بالتسوية حتى ولو كان مؤقتاً، أليس من العجيب الخارق أنكم تفضلون العيش في أرض غريبة على الإقامة في منطقة محررة من وطنكم الأصلي»؟.[٥]

لا غرو في أن يكون أبو إياد من رواد الواقعية الثورية، وهو الذي تحمل مسؤولية أساسية عن العمل الفدائي والسري منه على الخصوص، وكان من أكثر الزعماء الفلسطينيين تفهماً لواقع الأنظمة العربية، ومع ذلك فإن واقعيته اتسمت بشيء من التفاؤل، حيث تكلم عن الدولة الفلسطينية والسلطة الوطنية وكأنها جاهزة وتنتظر الفلسطينيين أن يقبلوا بها أو أن هذه الدولة من حيث وجودها مرتبطة بقرار من الثورة الفلسطينية!.

كانت فترة ما بعد تشرين الأول ١٩٧٣ مرحلة إعطاء الأولوية للعمل السياسي على حساب العمل العسكري على مستوى الرؤية العربية لإدارة الصراع، وأصبح الحديث عن انسحاب إسرائيلي من أراض عربية محتلة حديث الساعة ومحور النقاش السياسي والاتصالات الدبلوماسية، إلا أنه من المفيد أن نشير إلى أن جل الحديث عن الحل السلمي والانسحاب الإسرائيلي كان مصدره الدول الأوروبية أو قرارات الأمم المتحدة أو الدول العربية، أما إسرائيل فكانت السلبية المطلقة هي التي تحكم مواقفها. ومع ذلك فإن مسألة الانسحاب أصبحت مطروحة، والمراهنة على الضغط على الولايات المتحدة لتجبر إسرائيل على الانسحاب كانت قاعدة أي تفاؤل بالتسوية، وكان المطلوب من الثورة الفلسطينية أن تعبر عن موقفها من هذا الموضوع، ذلك أن أي انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة وخصوصاً الضفة وغزة سيضع هذه الأرض أمام خيارات ثلاثة:

الأول – أن تعود الأرض المسترجعة إلى طرف عربي يضمها إليه وخصوصاً أن الأردن لم يكن يخفي مطامعه في ذلك بل كان يعتبر الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية.[٦]

الثاني – أن يتقدم طرف فلسطيني من خارج المنظمة لينصب نفسه ناطقاً باسم الشعب الفلسطيني، أو أن تنصبه إسرائيل أو إحدى الدول العربية، وهذا أيضاً مرفوض فلسطينياً.

الثالث – أن تتقدم الثورة الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني لتقيم سلطتها على أي أرض يتم تحريرها.

اختارت المنظمة الخيار الثالث باعتباره يرد على متطلبات المرحلة، ويقطع الطريق على المتربصين بالثورة الفلسطينية والطامعين في سلب شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني، فأكد أبو عمار: «أن قيام السلطة الوطنية لشعبنا فوق أرضه أمر حتمي، ولن يفرض على شعبنا – مهما كانت التحديات – مشروع المملكة المتحدة تحت حكم أو وصاية أو فيدرالية أو كونفدرالية مع النظام الهاشمي... سوف تقوم السلطة الوطنية فوراً فوق كل شبر فلسطيني يتم جلاء العدو عنه باتجاه تحرير بقية الأرض الفلسطينية».[٧]

يبدو أن الثورة الفلسطينية كانت واعية لطبيعة الحلول السياسية المطروحة، وتعدد هذه الحلول التي لا تتفق مع تصور الثورة الفلسطينية لمرحلية النضال، والثورة ميزت بين التحرك السياسي الضروري للإجابة عن تساؤلات المرحلة وللتجاوب مع المواقف المتقدمة نسبياً للرأي العام العالمي تجاه المسألة الفلسطينية وبين الحل السياسي المطروح ضمن الاختلال في موازين القوى لمصلحة العدو.

يتطلب التحرك السياسي أقصى درجات المرونة والبراغماتية السياسية للخروج من الـ «لا» التي التصقت بالحركة الوطنية الفلسطينية ورمي الكرة في ميدان الخصم، كما أن النتائج المترتبة على الرفض الفلسطيني في تلك المرحلة كانت ستصب في مصلحة إسرائيل، كما أن المشاريع المطروحة لم يطرحها الفلسطينيون بل طرحت من خارج الثورة الفلسطينية وكان من المطلوب أن تجيب الثورة الفلسطينية عنها.

نلاحظ أن فكرة السلطة الوطنية جاءت في سياق البحث عن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة في حالة أدت النتائج العسكرية أو السياسية لحرب تشرين الأول إلى انسحاب إسرائيل من كل أو بعض هذه الأراضي، وكان السؤال هل تعود الضفة إلى الأردن وقطاع غزة إلى مصر ؟ أم على منظمة التحرير الفلسطينية التي انتزعت اعتراف العالم بها ممثلاً شرعياً ووحيداً أن تتحمل مسؤوليتها عن هذه الأراضي؟. على الرغم من أن هذا السؤال كان مبنياً على تفاؤل مبالغ به بتداعيات الحرب وعدم استيعاب كامل للأهداف الإسرائيلية، فإنه كان سؤالاً له ما يبرره وخصوصاً أن تياراً فلسطينياً وأطرافاً عربيةً كانت تبحث عن مبررات وذرائع لتمرير فكر التسوية السياسية والنزول من على شجرة المطلق السياسي المشروع ومستحيل أو صعب المنال في الوقت نفسه ونقصد به تحرير فلسطين كلها من البحر إلى النهر.

كانت الصيغة التي وردت في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة ١-١٩٧٤/٦/٨ والتي أطلق عليها (البرنامج المرحلي أو النقاط العشر) صيغة توفيقية بين الهدف الإستراتيجي (المطلق السياسي) والهدف المرحلي (السلطة الوطنية المقاتلة) وكان نص قرار المجلس الوطني الفلسطيني: «انطلاقاً من الميثاق الوطني الفلسطيني السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقر في الدورة الحادية عشرة، المنعقدة في الفترة بين ٦ و١٢ كانون الثاني ١٩٧٣، ومن الإيمان باستحالة إقامة سلام دائم وعادل في المنطقة دون استعادة شعبنا العظيم كامل حقوقه الوطنية، وفي

مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره على كامل ترابه الوطني، وعلى ضوء دراسة الظروف السياسية التي استجدت في الفترة ما بين الدورة السابقة والحالية للمجلس، يقرر المجلس الوطني ما يلي:

١- تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من قرار ٢٤٢ الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا، ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين؛ ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية بما في ذلك مؤتمر جنيف.

٢- تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله.

٣- تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني.

٤- إن أي خطوة تحريرية تتم، هي لمتابعة تحقيق إستراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.

٥- النضال مع القوى الوطنية الأردنية لإقامة جبهة وطنية أردنية فلسطينية، هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن، يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة الكفاح والنضال.

٦- تناضل منظمة التحرير؛ لإقامة وحدة نضالية بين الشعبين وبين كافة قوى حركة التحرير العربي المتفقة حول هذا البرنامج.

٧- على ضوء هذا البرنامج تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز الوحدة الوطنية؛ والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهماتها الوطنية والقومية.

٨- تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية - بعد قيامها - من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني، وكخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة.

٩- تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز تضامنها مع البلدان الاشتراكية وقوى التحرر والتقدم العالمية؛ لإحباط كافة المخططات الصهيونية الرجعية الإمبريالية.

١٠- على ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكن من تحقيق هذه الأهداف.

١١- تعمل اللجنة التنفيذية على وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ، وإذا ما نشأ موقف مصيري يتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني، فعندئذ يدعى المجلس إلى دورة استثنائية للبت فيه».

لا يعنـــي أن يتم الحديث عن ســـلطة وطنية عام ١٩٧٤ في سياق المرحلية – بالضرورة – أن السلطة الوطنية الحالية تنســـجم أو تأتي تطبيقاً وتواصلاً مع ما ورد فـــي البرنامج المرحلي. صحيح أنه في الحالتين تكمن فكرة الواقعية السياسية والاستعداد لولوج نهج التسوية السياسية، لكن هناك بوناً كبيراً بين الحالتين ســـواء بالنســـبة للمحددات والشروط الموضوعية العربية والدولية أو المحددات والشروط الذاتية الفلســـطينية. فبالنسبة للأولى كان الوضع العربي في حالة تصادم وحرب مع إسرائيل والوضع الدولي أكثر تأييداً للفلسطينيين وخصوصاً مع وجود الاتحاد الســـوفيتي، وبالنسبة للثانية كانت الجبهة الفلســـطينية الداخلية أكثر قوة وتماســـكاً والفعل المقاوم في أوجه.

يكمن الفرق بين فكرة الســـلطة الوطنية المقاتلة كما وردت في البرنامج المرحلي، والسلطة الوطنية التي تأسســـت بالفعل عـــام ١٩٩٤، أنه تم وصف الأولـــى بأنهـــا مرحليـــة لا تتعارض مـــع الهدف الإستراتيجي وهو تحرير فلسطين التاريخية كلها، فيما الســـلطة الثانية هدفها الإستراتيجي دولة في حدود ١٩٦٧، كما أن الأولى ســـلطة مقاتلة، فيما الثانية قامت على أساس تسوية سياسية تنبذ العمل المسلح وأشـــكال العنف كلها، كما ترفض السلطة الأولى قـــرار مجلس الأمن ٢٤٢، فيما تأسســـت الســـلطة الثانية نتيجة اتفاق أوســـلو الذي تأسس على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وأخيراً فإن الســـلطة الأولى لا تعترف بإسرائيل، فيما السلطة الثانية قامت بعد اعتراف المنظمة بإسرائيل.

المحور الثاني

العـودة إلى السـلطة الوطنية في سـياقات مختلفة

إن كان الحديـــث عن ســـلطة وطنية ظهر لأول مرة في ســـياق سياســـة المرحلية كمبـــدأ أقرته قيادة منظمة التحرير الفلســـطينية، فإن الخلاف اســـتمر حول علاقة المرحلي بالإستراتيجي وآلية إدارة الصراع مع إسرائيل على قاعدة (البندقية وغصـــن الزيتون) كما قـــال الزعيم أبو عمار في خطابـــه في الأمم المتحدة عام ١٩٧٤، وهو الأمر الذي احتدم في الساحة الفلسطينية وما زال إلى اليوم بعد توقيع اتفاقية أوســـلو وما تلاها، إلا أن الاتجاه الذي غلب في بداية الأمر هو الذي فصل بين مفهوم (السلطة الوطنية المقاتلة) وبين التسوية السياســـية، وفي الواقع فإن كثيراً من الالتباس والغمـــوض اكتنـــف تحديد الحـــد الفاصل بين مرحلية النضال باعتبارها سياسة تكتيكية تهدف إلى تعزيز المواقف النضالية من أجل استمرارية النضال لتحقيق الهدف الإستراتيجي وبين التسوية السياســـية التي تعني إنهاء النزاع ووضع حد له باتفاقات ومعاهدات تـــؤدي إلى اعتراف متبادل بين الأطراف، وإلغاء الكفاح المسلح كأسلوب لحل النزاع قبل تحرير الأرض وقيام الدولة.

مـن فكر السـلطة الوطنية المقاتلـة إلى فكر الدولة المستقلة

شـــكل العام ١٩٨٨ منعطفاً إستراتيجياً في الفكر السياســـي لمنظمة التحريـــر، ففي الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني في الجزائر في

ذلك العام تم الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ والاعتراف بقرارات الشرعية الدولية كلها، واعتبرت قرارات هذه الدورة بمثابة هجوم سلام فلسطيني، وقد سبق هذه الدورة بيان من المنظمة عام ١٩٨٥ ينبذ العنف. نلاحظ هنا أن إعلان الدولة كان من الجزائر وليس من فلسطين، كما أنه لم تقم دولة واقعياً حتى يتم الإعلان عنها، كان الإعلان عن قيام الدولة انتقالاً في الخطاب المؤطر لطبيعة الصراع وأهدافه، من حركة تحرر وطني مسلحة تلتزم الحقوق الشرعية التاريخية إلى حركة سياسية سلمية تلتزم الشرعية الدولية ولها هدف محدد هو قيام دولة في إطار ما تمنحه الشرعية الدولية من حقوق.

على الرغم من الواقعية السياسية التي اتسم بها هجوم السلام الفلسطيني، وتضمنه ما يمكن تسميته مراجعة للرواية السياسية الفلسطينية من حيث تعريف الحقوق الفلسطينية وأهداف النضال وأدواته، إلا أن واشنطن تلكأت في التجاوب مع المبادرة الفلسطينية من منطلق عدم وضوحها واعتمادها قرارات الشرعية الدولية كلها، واستمرت المفاوضات الفلسطينية / الأميركية في تونس وخارجها خمس سنوات متواصلة في محاولة من واشنطن لأن تقبل المنظمة بأن تكون أي تسوية سياسية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ دون بقية القرارات الدولية، أيضاً رفضت واشنطن أن يحمل مؤتمر السلام اسم (المؤتمر الدولي للسلام) وأصرت على أن يكون (مؤتمر سلام) دون كلمة دولي، بالإضافة إلى مشكلة تمثيل المنظمة في المؤتمر.

نظراً لقبول الأنظمة العربية بالرؤية الأميركية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي والوضع الصعب الذي أصبحت عليه منظمة التحرير والقضية الفلسطينية بعد حرب الخليج الثانية – ١٩٩٠ – تم عقد مؤتمر مدريد للسلام نهاية العام ١٩٩١ بحضور كل الدول العربية إلا من لم توجه لهم واشنطن الدعوة. واعتماداً على مؤتمر مدريد جرت اتفاقات التسوية اللاحقة، مع الفلسطينيين من خلال اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ التي نصت على قيام سلطة فلسطينية لمدة خمس سنوات يتم بعدها البحث في قضايا الوضع النهائي، ومع الأردنيين ١٩٩٤ من خلال اتفاقية وادي عربه التي رسمت الحدود وأنهت حالة الحرب بين الدولتين، وبدأت مع السوريين ولكنها تعثرت لاحقاً.

دون تجاهل التاريخ النضالي للشعب الفلسطيني والذي كانت آخر حلقاته الانتفاضة الأولى، وما حققته منظمة التحرير من مكتسبات سياسية... فإن قيام السلطة الوطنية عام ١٩٩٤ لم يكن نتيجة تطور طبيعي للسلطة الثورية السابقة أو تطبيقاً لها – سلطة وطنية مقاتلة – ولم تكن نتيجة انتصار حققه الفلسطينيون ولم تكن أمراً فرضته القيادة الفلسطينية أو خياراً فلسطينياً حراً، بل جاءت في سياق عملية تسوية أميركية تم فرضها على غالبية الدول العربية بمن فيها الفلسطينيون، ولو لم يكن مؤتمر مدريد لما كانت اتفاقية أوسلو التي أنتجت السلطة.

فـــي الوقت الذي كان فيه الوفد الفلســـطيني المُشـــكل من الداخل بقيادة حيدر عبد الشـــافي يجري مفاوضات في واشـــنطن حول انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة ويطرح مسألة انسحاب إسرائيل وقيام الدولة الفلسطينية على هـــذه الأراضي، كانت تجـــري مفاوضات ســـرية في أوســـلو بين وفد من منظمة التحرير والإسرائيليين تم فيه تأجيل وتغييب أي حديث عن الدولة الفلسطينية والتوافق على قيام سلطة حكم ذاتي محدود بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ضمن مقايضة أهم عناصرها الاعتراف بإسرائيل مقابـــل اعتـــراف إســـرائيل بمنظمـــة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني.[٨]

لذا فإن قيام الســـلطة الوطنية [٩] واستمرارها حتى اليوم ومســـتقبلها يتجاوز أن يكون شـــأناً فلســـطينياً خالصاً على الرغم من أنها تشكلت بقرار من المجلس المركـــزي لمنظمة التحرير، بل باتت مرتهنة برغبة وإرادة إســـرائيلية وأميركية وعربية ونخبة فلســـطينية مســـتفيدة من وجود الســـلطة. هذه الحالة للســـلطة يمكن تجاوزها والانقلاب عليها في حال قرر الشعب الفلسطيني العودة للثورة والانتفاضة الشاملة أو التمرد على مرجعية الســـلطة والدخول مباشـــرة في مرحلة الانتقال إلى الدولة أو تغيير وظيفة السلطة. [١٠]

اتفاقية أوسلو والعودة للسلطة وتأجيل الدولة

إن أي محاولة لمقاربة الســـلطة الفلســـطينية ومســـتقبلها يجب أن تكون مرجعيتها الأرضية التـــي انطلقت منها عملية التســـوية، أو بصيغة أخـــرى معرفة ما إذا كانت مفاوضات الســـلام جـــاءت بفعل قناعـــة مبدئيـــة وصادقة لأطراف الصراع بضرورة حل النزاع على أساس احترام الحقوق المشـــروعة للجميع، وعلى أساس قناعة نفســـية وعقلية بإمكانية وضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية؟ أم أن المفاوضات هي من نوع المفاوضات التي تعقب حرباً يســـعى من خلالها المنتصـــر لتوظيف نصره واختلال موازين القوى لصالحه ليفرض شروطه على الخصم؟.

المفاوضـــات التي انطلقت ســـراً في أوســـلو وعلنـــاً من بعده وأنتجت الســـلطة الفلســـطينية، هي مفاوضات بـــين قوى غير متكافئة، بين طرف قـــوي منتصر مدعوم بتحالفـــات قوية وهو الكيان الصهيونـــي، وطرف في حالة انحســـار وحصار وتراجـــع وهـــو الطـــرف الفلســـطيني.[١١] الطرف الصهيوني فاوض بنفسية المنتصر وعقلية الواثق من قوته وقدرته على فرض شـــروطه أو على الأقل عدم تقـــديم تنازلات مهمة للخصـــم، كما فاوض في ظـــل واقع إقليمي ودولي مـــوات له، والطرف الفلســـطيني تفاوض بنفسية وعقلية المنهزم الذي يكابر ويوهـــم الجماهير بأنه يفاوض وأنه يفرض شروطه، مع مراهنة بإمكانية تغيير التوازنات عندما تنتقل المنظمة وقواتها من الخارج إلى الداخل.

كانت نتائج تسوية مدريد ثم أوسلو معروفة مسبقاً لأن العرب دخلوا التســـوية دون أن يجمعهم هدف واحد أو إستراتيجية واحدة، حيث تمكنت الولايات المتحدة وإسرائيل ومن خلال الآلية التفاوضية التي فُرضت على العرب من فصل القضية الفلســـطينية

عن محيطها العربي وسـياقها الدولي، كما فُرِضت المفاوضات الثنائية ومفاوضات اللجان المتعددة حتى يمكن التفرد بالفلسطينيين على طاولة المفاوضات، وفوق كل ذلك احتكرت واشنطن رعاية عملية السلام ولم تكن يوماً راعياً نزيهاً، واسـتمرت في الضغط على الطرف الفلسـطيني وابتزازه في كل جولة من جولات المفاوضات.

إن كان تأسيس السلطة الفلسطينية بقرار من المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية جاء تطبيقاً لاشتراطات اتفاق أوسلو، فإن استمرار السـلطة أصبح رهينة أوضاع سياسية وأمنية واقتصادية فرضتها اتفاقات جديدة أكثر سوءاً تأسست على اتفاق أوسلو. فمن أوسلو إلى اتفاق القاهرة ٩٤/٢/١٠ الخـاص بالتدابير الأمنية والمعابـر، ومنه إلى اتفـاق الخليل ٩٤/٣/٣١ الذي جاء بعد مجـزرة الحرم الإبراهيمي، وهو الاتفاق الذي جرى بين الجنرال أمنون شـاحاك والدكتور نبيل شعث، ونص على مرابطة مراقبين دوليين في مدينة الخليل، وإجراءات تنظيم دخول الشرطة الفلسطينية إلى غزة وأريحا، ثم بروتوكول باريس الاقتصادي في ١٩٩٤/٤/٢٩ الذي ينظم العلاقة بين الطرفين، وبعد ذلك جاء اتفاق القاهرة التنفيذي لاتفاق أوسـلو في ١٩٩٤/٥/٤ ووقع من طرف ياسـر عرفات وإسـحاق رابين ووقعه كشهود كل من الرئيس المصري حسني مبارك، وزير الخارجية الأميركي وارن كرسـتوفر ووزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف، ومن بعدهم وقعت مذكرات واتفاقات كان أهمها اتفاق (واي بلانتيشن) ٩٨/١٠/٢٣ ما بين الرئيس أبو عمار والرئيس الإسـرائيلي نتنياهو بحضور الرئيس كلينتون، وهي اتفاقية أمنية في غالبيتها فرضت على الجانب الفلسـطيني شروطاً مجحفة، ومع ذلك لم ينفذها نتنياهو واسـتمر الوضع متوتراً والمباحثات متوقفة إلى حين وصول حزب العمل برئاسـة باراك إلى السـلطة، حيـث تم تحريك مسلسل السلام وعقدت قمة في الرابع من أيلول ١٩٩٩ في مدينة شـرم الشيخ المصرية بين أبو عمـار وباراك بحضور الرئيس مبارك والملك عبد الله ملـك الأردن ووزيرة خارجية أميركا مادلين أولبرايـت، تم فيهـا التوقيع على مذكرة شـرم الشـيخ (واي ريفـر)، والتي التـزم فيها باراك بتنفيـذ مذكـرة (واي) ولكنه في الوقت نفسـه فرض على الفلسـطينيين الدخول في مفاوضات الوضع النهائي قبل استكمال استحقاقات المرحلة الانتقاليـة، وعلى الرغم من التفاؤل الذي سـاد بعد توقيع مذكرة شـرم الشيخ وتصريح الرئيس الفلسطيني بأن إسرائيل قد أوفت بالتزاماتها، إلا أن المماطلة الإسرائيلية بدت جلية في مفاوضات كامب ديفيد الثانية التي انطلقت في العشـرين من تموز ٢٠٠٠ ثم في شرم الشيخ وطابا حيث وصلت إلى طريق مسـدود ثم تفجرت الأوضاع مع وصول شـارون للحكـم، وبعده جاءت خطة خارطة الطريق ٢٠٠٣، ثم أنابوليس ٢٠٠٧، ثم جاء عهد أوباما ليدشن مرحلة جديدة من المراوغة وكسب الوقت انتهت بجولات كيري التي آلت لوقف المفاوضات في نيسان ٢٠١٤.

لا ينصـــب أي تقييم لاتفاق أوســـلو – إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية والســـلطة الناتجة عنه – فقط على كون المنظمة اعترفـــت بإســـرائيل أو قبلت نهج التســـوية، أو تجـــاوزت الميثاق الوطني، فهذه أمور حدثت منذ زمن ســـابق لتوقيع اتفاقية أوسلو، وكل فصائل منظمة التحريـــر، بما فيها المنظمات التي كانت تتلفع بشعارات الرفض، كانت تعلم وتشارك في أحداثهـــا، بل يجب أن ينصب التقييم حول مدى نجاح اتفاق أوسلو والسلطة الوطنية التي أنتجها في تقريبنا من هدف الدولة الفلسطينية المستقلة التـــي تم الإعلان عنها في دورة المجلس الوطني في الجزائر ١٩٨٨.

اتفاق أوســـلو والاتفاقات اللاحقة المرتبطة به التي أنتجت السلطة الوطنية حمال أوجه، فهناك فـــرق كبير بين التفســـير الفلســـطيني للاتفاق ولوظيفة السلطة الفلســـطينية وما ستكون عليه النهاية، والتفسير الإسرائيلي له.

كانت القيادة الفلسطينية الموقعة على الاتفاق ترى أن السلطة الفلسطينية خطوة أولى ستؤدي إلى عودة اللاجئين وانســـحاب إسرائيل من كل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وهو الأمر الذي يجعل الاتفاق منسجماً، حسب هذا التفسير، مع مقررات سابقة للمجلس الوطني الفلسطيني ومع فكرة السلطة المؤقتة التي وردت عام ١٩٧٤، بينما كان الإسرائيليون يرون أن الاتفاق لا يتجاوز منح الفلســـطينيين حكماً ذاتياً محدوداً قد يشمل في أفضل الحالات نصف الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تأكدت النوايا الإسرائيلية عندما رفضت منح الفلسطينيين الإشراف على كل الضفة الغربية بل قســـمت الضفة إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج) مع تباين في صلاحيات الســـلطة في هذه المناطق، بالإضافـــة إلى عدم تفعيـــل الممر الآمن بين غزة والضفة والذي نص عليه اتفاق أوســـلو، ولم يتم توحيد الهوية الفلسطينية، حتى بالنسبة للمناطق التي منحت للسلطة لتقيم عليها حكماً ذاتياً فإن هـــذا الحكم افتقر للركنين الرئيســـين من أركان الســـيادة وهما الأمن العام والتمثيل الخارجي، بمعنى أن الحكم الذاتي هو تسيير الفلسطينيين لأمورهم الداخلية على تجمعاتهم البشرية داخل (أرض إسرائيل) من وجهة نظر إسرائيل.

تكشـــفت النوايا الإســـرائيلية لاحقاً عندما اجتاح الجيش الإســـرائيلي الضفة الغربية في ربيـــع ٢٠٠٢ وحاصر الرئيس أبـــو عمار، إلى أن تم اغتيالـــه نهاية العـــام ٢٠٠٤، وخرج من قطـــاع غزة من طـــرف واحد دون تنســـيق مع الســـلطة الوطنية مع بقاء الحصار على القطاع، وبعدها موقف واشنطن وتل أبيب المعادي لتوجه الفلسطينيين للأمم المتحدة نهاية تشرين الثاني ٢٠١٢ والحصول على عضوية فلســـطين كدولة مراقـــب، ثم قرار إنجـــاز المصالحة الوطنية يوم ٢٣ نيسان ٢٠١٤ في غزة.

لم يكن وجود السلطة الفلسطينية: مؤسسات وقيادات ومصالح وارتباطات مشروطاً بقدرتها على إنجاز هدف الدولة أو اكتســـابها شرعية

شعبية، بل باستمرار وجود مسلسل تسوية لا ينتهي وأصبح من الواضح حدوث حالة انفصال بين السلطة الفلسطينية ومتطلبات استمرارها من جانب والمشروع الوطني الهادف لقيام دولة مستقلة على كامل أراضي ١٩٦٧ وعودة اللاجئين من جانب آخر، أو بتعبير آخر أصبحنا أمام سلطة دون مشروع وطني إن لم تكن معيقة له. هذه الحالة الارتدادية أو الانقلابية نلمسها من خلال أن كل لقاء أو اتفاقية أو مؤتمر أو جلسة مفاوضات في السنوات الأخيرة – تحت عنوان التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين – كان يشكل عائقاً حقيقياً على الأرض أمام قيام الدولة ومعززاً لحالة الانقسام الفلسطيني وحالة التكالب والصراع على السلطة، صراع لا يفتقر فقط للأخلاق وقواعد الممارسة الديمقراطية الحقيقية، بل يفتقر أيضاً للحس الوطني والشروط والمتطلبات الضرورية لخدمة المشروع الوطني الذي ما جاءت السلطة إلا من أجله.

لسنوات والشعب الفلسطيني – على الرغم من تخوفات وشكوك بعض القوى والشخصيات الوطنية – يتعامل مع السلطة الوطنية في مراهنة على أنها أداة مؤقتة تساعد الفلسطينيين على إنجاز المشروع الوطني بالطرق السلمية بديلاً عن خيار الحل العسكري، أو هي أداة المشروع الوطني في مرحلة تاريخية يتم فيها الانتقال من مرحلة الكفاح المسلح والمقاومة كخيار إستراتيجي إلى مرحلة الحل السلمي من خلال اتفاقية سلام تقول إنها ستحقق بالسلام الأهداف الوطنية التي كان الفلسطينيون يرومون تحقيقها بالمقاومة المسلحة. بالتالي لم يكن قبول الشعب بالسلطة والتعامل معها بدافع تحسين مستوى المعيشة، فالوضع الاقتصادي والمعيشي لفلسطينيي الداخل كان أفضل مما هو عليه الحال اليوم، فلم يكن الفلسطينيون يعرفون شيئاً يسمى حصاراً اقتصادياً أو مشكلة راتب أو مشكلة بطالة.

كانت وما زالت مشكلة الشعب هي غياب الحرية، والرغبة في الاستقلال الوطني، ومن هنا فإن الحكم على جدوى أو عدم جدوى وجود سلطة فلسطينية يكون من خلال الخطوات التي قطعتها السلطة نحو تحقيق الحرية والاستقلال وبناء مؤسسات الدولة. على الرغم من الصعوبات التي تواجه عمل السلطة بسبب الممارسات الإسرائيلية، وعلى الرغم من أشكال الخلل والتجاوزات من جانب الفلسطينيين أنفسهم – وسنشير إلى ذلك في المحور الثالث – فإن إنجازات تحققت لا يمكن إنكارها، فلأول مرة تقوم مؤسسات وطنية من وزارات وإدارات وأجهزة أمنية على رأسها فلسطينيون، ولأول مرة يحمل الفلسطينيون جوازات سفر وهويات خاصة بهم، أيضاً برز للوجود نواة اقتصاد وطني... إلا أن كل ذلك قابل للزوال والانهيار ما دامت السلطة الفلسطينية سلطة حكم ذاتي محدود دون سيادة وما دام الاحتلال قائماً.

المحور الثالث

انقلاب السلطة على ذاتها وانقلاب حركة حماس عليها

ليست السلطة الفلسطينية محل الجدل سلطة بمفهوم علم السياسة أي باعتبارها أحد مكونات الدولة وشرط وجودها.[١٢] فللسلطة الفلسطينية خصوصية مستمدة من خصوصية الحالة الفلسطينية. في الوضع الطبيعي توجد الدول ثم يتم تشكيل مؤسساتها التي بمجملها تسمى النظام السياسي أو تجاوزاً (السلطة)، أما في الحالة الفلسطينية فقد وجدت السلطة كسلطة حكم ذاتي محدود عبر تسوية سياسية، وأُسنِد إليها أمر تدبير الشؤون الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين في الضفة وغزة وهم تحت الاحتلال، وكل مسعى للفلسطينيين والسلطة لتأسيس دولة أو دولنة السلطة كان خارج السياق أو خارج الاتفاق ونوعاً من التحايل على نصوص اتفاقية أوسلو.

وعليه، فالسلطة الوطنية بقدر ما هي تعبير عن طموح ورغبة فلسطينية بأن تكون نواة لتأسيس دولة وطنية، فإنها في الوقت نفسه إفراز لاتفاقات تسوية أو مشروع تسوية من أهدافه تحويل حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة لسلطة سياسية مقيدة باتفاقات والتزامات، وكان من الأهداف غير المعلنة لتشكيل السلطة إسقاط صفة الاحتلال عن مناطق السلطة وتحميل هذه الأخيرة مسؤوليات وأعباء يفترض أن تكون من مسؤولية دولة الاحتلال، كما أن السلطة قامت بقرار من منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والتي بهذه الصفة اعترفت بإسرائيل وبخيار التسوية السلمية.

وهكذا وطوال عقدين من الزمن كانت السلطة محل تجاذب ثلاث قوى:

الأولى – إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية اللتان تريدان أن تكون السلطة مجرد غطاء يخفي واقع الاحتلال ونوعاً من الملهاة للفلسطينيين ليتصارعوا فيما بينهم على السلطة وداخل السلطة على المواقع والامتيازات، وقد عملت هذه القوى المعادية على جعل السلطة مصيدة للفلسطينيين ومقبرة لطموحاتهم الوطنية وكبلتها بالتزامات وشروط حدّت من قدرتها على أن تكون سلطة وطنية بمعنى الكلمة.

الثانية – غالبية الفلسطينيين وكل من يدعم قضيتهم أرادوها سلطة تمثل امتداداً لحركتهم التحررية وليست بديلاً لها، سلطة تؤسس لدولة مستقلة على أساس قرارات الشرعية الدولية لأنه لا دولة دون سلطة وطنية، وقد عمل وناضل كثير من الجنود المجهولين وغير المجهولين بصدق لتكون السلطة رمزاً وعنواناً لمشروع وطني يحفظ الهوية الوطنية ويؤسس لدولة.

ثالثاً – حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي، وخصوصاً الأولى التي عارضت قيام السلطة من حيث المبدأ ورفضت المشاركة

في مؤسساتها وانتخاباتها واستمر الأمر كذلك حتى عام ٢٠٠٥ حيث أصبحت حماس تسعى بدورها للسلطة، ولكن كنقطة انطلاق لمشروع إسلاموي وليس وطنياً.

إن كان من المفهوم أن تقوم إسرائيل بكل ما من شأنه إضعاف السلطة الوطنية كأداة لبناء مؤسسات الدولة وإفقادها دورها الوطني من خلال استمرار الاستيطان والتهويد والحواجز وتقييد التجارة وإضعاف الاقتصاد والحصار... فإن خللاً داخلياً في السلطة ساعد الإسرائيليين على تنفيذ مآربهم في إضعاف السلطة، حيث مارست أطراف فلسطينية سلوكيات أضعفت كثيراً السلطة، سواء كانت هذه الأطراف من داخل السلطة أو من معارضيها.

- **أولاً - الصراعات داخل السلطة الوطنية كعائق أمام دولنة السلطة**

كان من أهداف إسرائيل ومخططي التسوية أن يكون تأسيس السلطة الفلسطينية حالة انقلابية على منظمة التحرير وعلى المشروع الوطني كمشروع تحرر وطني، وإن كانت السنوات الأولى لتأسيس السلطة حملت آمالاً واعدةً عند الفلسطينيين فإن السلطة سرعان ما بدأت تنزلق تدريجياً بعيداً عن الآمال والطموحات الوطنية. الخلل الذي شاب ممارسات السلطة سواء على مستوى الفساد الإداري والمالي أو في مفاوضاتها مع إسرائيل أو على مستوى التنسيق الأمني، أعطى لإسرائيل الدافعية لتنفيذ مخططها لفصل غزة عن الضفة، كما أعطى حركة حماس مزيداً من المبررات لتُقدِم على انشقاقها وانقلابها.

مع توقيع اتفاقية أوسلو تم الانتقال من مشروع وطني مستقل – نسبياً – ومقاوم، إلى مشروع وطني خاضع لشروط تسوية غير متوازنة أو تسوية مغامرة ، ما أدى لحدوث تصدع في الإجماع الوطني حول هذا المشروع، وبالتالي غياب إستراتيجية فلسطينية واضحة سواء إستراتيجية سلام أو إستراتيجية مقاومة، وأصبح المشروع الوطني رهينة عملية سلمية انحرفت عن مسارها، وما أنتجت من اتفاقات. الأخطر من ذلك أن النظام السياسي الذي مثلته السلطة أصبح أسير الموافقة الإسرائيلية حتى يجوز القول إن إسرائيل أصبحت أحد مكونات (النظام السياسي الفلسطيني) الذي مثلته السلطة الفلسطينية الملتزمة باتفاقية أوسلو.

كان من أخطر ما نتج عن ربط المشروع الوطني بقراري ٢٤٢ و٣٣٨ تحديداً إفقاد هذا المشروع شرعيته التاريخية واستقلاليته الوطنية وهي الاستقلالية التي دخلت المنظمة دفاعاً عنها عدة حروب ومواجهات مع أكثر من دولة عربية. [١٣]

لم يعد من الممكن إنجاز المشروع الذي يقول بدولة مستقلة في الضفة وغزة إلا بانسحاب إسرائيل من هذه الأراضي، والانسحاب مرتبط بنجاح عملية تسوية تلتزم بقرارات الشرعية الدولية ونجاح العملية السلمية في ظل التوازنات الدولية الراهنة المرتبطة بالموافقة الإسرائيلية، وما يجعل الشرط الإسرائيلي شرط لزوم وضرورة لقيام المشروع الوطني كمشروع دولة هو الجغرافيا

السياسية، حيث تفصل أراضي إسرائيل بين الضفة وغزة، وبالتالي استحالة التواصل بينهما إلا بموافقة إسرائيل. ولنتصور أن الفلسطينيين في الضفة وغزة قاموا بتحرير هاتين المنطقتين من الاحتلال أو أجبَر المنتظم الدولي إسرائيل على الانسحاب منهما، فكيف سيحدث التواصل بين المنطقتين دون موافقة إسرائيل أو وجود قوة تجبرها على ذلك أو أن يتم هزيمتها عسكرياً؟.

وهكذا، نتيجة تهرب إسرائيل مما عليها من التزامات ونتيجة لأخطاء صاحبت ممارسات السلطة وزيادة خضوعها لشروط الاحتلال وعجزها عن فرض شروط السلام العادل أصبحت المسافة تتباعد بين واقع السلطة واستحقاقات المشروع الوطني، بل أصبحت في بعض أوجهها معيقة لإنجاز هذا المشروع. هذه الحالة الارتدادية أو الانقلابية لمسناها خصوصاً بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في أيار ١٩٩٩ المنصوص عليها في اتفاقية أوسلو، بحيث أصبح كل لقاء أو اتفاقية أو مؤتمر أو جلسة مفاوضات تتم في السنوات الأخيرة تحت عنوان التسوية في الشرق الأوسط، إلا وتشكل عائقاً حقيقياً على الأرض أمام السلام الحقيقي لأنها تمنح إسرائيل مزيداً من الوقت لاستكمال مشاريعها الاستيطانية والتهويدية، وبالتالي تُضعف من فرص السلام بما يضعف موقف دعاة السلام وموقعهم لصالح المعارضين من الطرفين. كما أن كل خطوة نحو السلطة أو لتكريسها وحمايتها باتت مرتبطة بالإرادة الإسرائيلية والأميركية وتخدم سياستهما، أو بدافع المصلحة الشخصية والحزبية الضيقة، وبالتالي تكون على حساب المشروع الوطني وهو ما يعزز حالة الانقسام الفلسطينية.

ممهدات الانقسام والانقلاب على المشروع الوطني من داخل المنتسبين للسلطة الوطنية بدأت بعد قمة كامب ديفيد ٢٠٠٠، حيث أصر الرئيس أبو عمار على رفض الخضوع للمقترحات الأميركية والإسرائيلية للتسوية، وأصر على التمسك بالأسس التي قامت عليها التسوية، ورفض أن تتحول السلطة لروابط قرى أو وكيل عن الاحتلال، حتى وإن تطلب الأمر العودة لحالة التحرر الوطني وممارسة الشعب الفلسطيني حقه في المقاومة، فيما كان آخرون من الفلسطينيين وخصوصاً محمد دحلان وخالد سلام يريدون الموافقة على هذه الشروط، بل واتهموا الرئيس أبو عمار بأنه فوت فرصة تاريخية بعدم الموافقة على الرؤية الأميركية، مع أن الأميركيين لم يقدموا مبادرة متكاملة أو واضحة بل مقترحات شفوية يريدون من الرئيس الموافقة عليها دون أن يلتزموا بشيء مكتوب.

أصبح الانقسام الداخلي في السلطة وداخل حركة فتح أكثر وضوحاً منتصف حزيران ٢٠٠٢ عندما حاصرت القوات الإسرائيلية مقر الرئيس أبو عمار بالمقاطعة يوم ٧ حزيران، ١٤ وفي ١٤ حزيران ألقى الرئيس بوش خطاباً أعلن فيه مقاطعة أبو عمار وطالب الشعب الفلسطيني بالبحث عن قيادة جديدة، وتزامن ذلك مع تصريحات واضحة وخصوصاً من طرف رئيس

الوزراء الإسرائيلي شـــارون بضرورة التخلص مـــن أبو عمار، في تلـــك الفترة لم يكن أبو عمار محاصراً فقط من طرف الجيش الإسرائيلي في المقاطعة، ومحاصراً سياسياً من طرف واشنطن ودول عربية رفضت الســـماح له بمخاطبة شعبه والعالـــم هاتفياً أثناء عقـــد قمة بيروت، بل تمت محاصرته داخلياً من تيار كان يتشـــكل بصمت مـــن بعض قيادات جهاز الأمن الوقائي وقيادات فتحاوية وغير فتحاوية شهَّرت بأبي عمار وشوهت صورته وحاولت أن تلصق به كل ســـلبيات حركة فتح ومنظمة التحرير والسلطة وأخطاءها، وبدأت تشكل قيادة بديلة لقيادة أبو عمار ونهجه، قيادة أقل تصادماً مع واشنطن وإسرائيل، وكان تغيير القانون الأساسي الفلسطيني بما يسمح بوجود رئيس وزراء أبرز الملامح الدستورية لهذه المرحلة.

انتشـــرت بشـــكل كبير منذ قرار واشـــنطن وإســـرائيل التخلص من الرئيس أبو عمار حالة من الفوضى والانفلات الأمني، بحيث لم يكن يمر يـــوم إلا وتتم فيه عملية خطف أو قتل أو ســـرقة أو اعتداء على مؤسســـات السلطة أو الممتلكات العامة والخاصـــة وخطف للأجانـــب، وتزايدت الحالات العســـكرية التـــي كان الناس يتناقلون فيها أن وراء غالبيتها السيد محمد دحلان وحركة حماس، وكانت هذه الظاهرة منتشرة في قطاع غـــزة أكثر من الضفة. في تلك الفترة كان قطاع غزة منطقة نفوذ لمحمـــد دحـــلان ومركز قوته في مواجهة الرئيس أبو عمار كرئيس شـــرعي، وفي مواجهة حركة حماس كقوة غير شـــرعية رسمياً إلا أن لها حضوراً شعبياً كبيراً.

لـــم يكن هدف تل أبيب وواشـــنطن من خلال زعمهما عدم وجود شـــريك فلســـطيني للسلام ودعوة الشـــعب الفلســـطيني للبحـــث عن قيادة جديدة البحث عن قيادة فلسطينية تشاركهم تنفيذ الاتفاقات الموقعة والوصول للدولة الفلسطينية، بل كان الهدف الالتفاف على الاتفاقات الموقعة وتهيئة الأوضاع لتنفيذ مخطـــط فصل غزة عن الضفة موظفـــين الفوضى التي آلت إليهـــا الانتفاضة، وبالتالي كانوا بحاجة لقيادة فلســـطينية جديدة تقبـــل ولو بالســـر هذا المخطط أو تســـكت عنه لعجزها عن مواجهته.

في تلك الفترة الحرجة برز وبقوة شخص محمد دحلان الذي ترأس وأسس جهاز الأمن الوقائي في غزة وتولى لاحقاً منصب وزير داخلية ومنصب مستشار الرئيس أبو مازن للأمن القومي، وكان الرجل يتصرف وكأنه ســـيد قطـــاع غزة والآمر الناهي فيه، وكان موكبه لا يقل عن موكب الرئيس، وحراسه أكثر من حراس الرئيس، وله عدة مقرات يتنقل بينهـــا. لم يكن ظهور دحلان مجرد تعبير عن قيادات سياســـية شابة كما حاولت جماعته الترويـــج، بل برز كزعيم سياســـي مدعوم بقوة عســـكرية قائمة بذاتها تربطها علاقات ملتبسة بأجهزة الســـلطة وقوات فتح العسكرية، وكذلك بالإدارة الأميركية وإسرائيل.

بالإضافـــة لهيمنة محمد دحـــلان على جهاز الأمن الوقائي فقد شـــكل فرقة الدعم والإسناد والتي سماها المواطنون (فرق الموت) وميلشيات

عسكرية تابعة له مباشرة أو غير مباشرة من خلال التمويل والتسليح وكان له رأي في تشكيل الحكومات، الأهم من ذلك أن هذه القوة لدحلان تركزت في قطاع غزة فقط حتى أُطلق على قطاع غزة أسم (دحلانستان) وكانت شكوك قوية تدور حول هذا التمركز لقوة دحلان في قطاع غزة تزامناً مع مشروع شارون للانسحاب من قطاع غزة ومع حالة الفوضى والانفلات الأمني التي سادت القطاع مع الدور الغامض لجهاز الأمن الوقائي، هذا الجهاز الذي تم تأسيسه أصلاً ليضمن استمرار وجود السلطة والتزامها بعملية التسوية وليقمع كل من يفكر باستنهاض المشروع الوطني كحركة تحرر. وما يلفت الانتباه أنه تم حل فرقة الموت بقرار من رشيد أبو شباك مدير الأمن الوقائي في نهاية شهر تشرين الثاني ٢٠٠٤ أي بعد أيام من اغتيال الرئيس أبو عمار!.

تزامناً مع اغتيال الزعيم أبو عمار وحالة الفوضى التي سادت مناطق السلطة الفلسطينية قررت إسرائيل الخروج من قطاع غزة دون اتفاق رسمي مع السلطة، وهذا ما تم بالفعل في خريف ٢٠٠٥، ما زاد من تدهور أوضاع السلطة وتصاعد حضور حركة حماس، ولم تنجح الانتخابات التشريعية التي جرت يوم ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦ بطلب وضغط من واشنطن وتسهيلات من إسرائيل في إخراج السلطة الوطنية من مأزقها، حيث رفضت حركة فتح وفصائل منظمة التحرير المشاركة في الحكومة التي شكلتها حركة حماس، كما رفضت حماس التجاوب مع طلبات الرئيس أبو مازن تبني برنامج سياسي يعبر عن التوافق الوطني ومقبول دولياً، كما فشلت حكومة الوحدة الوطنية التي استمرت ثلاثة أشهر فقط، وانتهى أمرها بالانقلاب الذي أقدمت عليه حركة حماس، وانقسمت السلطة الوطنية إلى سلطتين وحكومتين وتم طي مرحلة، والدخول في مرحلة جديدة أهم سماتها الانقسام السياسي والجغرافي والاجتماعي بل والنفسي بين منطقتي السلطة الوطنية.

- **ثانياً - انقلاب حركة حماس على السلطة الوطنية لصالح مشروع الإسلام السياسي الإخواني**

انقلاب بعض مكونات السلطة على السلطة وعلى المشروع الوطني والخلافات داخل حركة فتح وتوفيرها مناخ انقسام متعدد الأبعاد في السلطة وعليها، لم يكن بخطورة الانقسام الذي أحدثته حركة حماس. لا شك في أن الانقسام داخل السلطة ساعد حركة حماس في انقلابها على السلطة الوطنية، إلا أن الفكرة والمخطط كانا موجودين منذ تأسيس حركة حماس التي كانت تعمل كل ما فيه إساءة وإفشال للمنظمة والسلطة والمشروع الوطني.

ما بين ١٩٩٤ حيث تأسست السلطة، و٢٠٠٤ حيث قرار حماس المشاركة بالانتخابات البلدية، مارست حركة حماس كل ما من شأنه إضعاف السلطة الفلسطينية وتعزيز حالة الانقسام الفلسطيني من خلال رفض المشاركة بالانتخابات التشريعية التي جرت عام ١٩٩٦ بل صدرت فتاوى من شيوخ حماس تُكفر الانتخابات ومن يشارك فيها، كما رفضت حماس المشاركة في أي من

مؤسسات السلطة، ورفضت الاعتراف بشرعيتها، كما أثارت الشكوك والاتهامات حول كل تصرفاتها. خلال وجود السلطة وفي ظلها وبمعرفتها شكلت حركة حماس دولة داخل الدولة: مستشفيات ومدارس وجامعات وجمعيات ومليشيات خاصة بها، بالإضافة إلى علاقاتها وتحالفاتها الخارجية المستقلة عن السلطة.

الشيء الخطير واللافت للانتباه في تلك المرحلة أن كل عملية عسكرية كانت تقوم بها حركة حماس داخل الخط الأخضر أو في مناطق السلطة كانت ترد عليها إسرائيل بضرب مقرات السلطة الفلسطينية المدنية والعسكرية بما فيها المطار ومشروع الميناء والوزارات، وتحميل الرئيس أبو عمار المسؤولية! وكانت النتيجة إضعاف السلطة الفلسطينية ثم اجتياح الضفة الغربية ومحاصرة الرئيس أبو عمار في المقاطعة، في مقابل تزايد شعبية حركة حماس وحضورها!.

استمر التوتر بين الطرفين – حركة حماس من جهة، والسلطة ومنظمة التحرير وحركة فتح من جهة أخرى – إلى درجة الاحتكام للسلاح وما يشبه الحرب الأهلية، واتهمت حركة فتح حركة حماس بأنها وراء اغتيال عدد من قادتها ومن المسؤولين في السلطة وخطف عدد آخر، واندلعت معارك سقط فيها العديد من القتلى، ولم تنجح جهود الوفد الأمني المصري المرابط في قطاع غزة في وقف الاشتباكات أو وضع حد للتوتر.

جاءت خطة شارون للخروج من غزة واستكمال خروجه في أيلول ٢٠٠٥ في ظل حالة الاحتقان الداخلي والفوضى وخصوصاً في قطاع غزة، حيث الحضور العسكري والسياسي للحركة أكبر بكثير مما هو في الضفة، ثم يليها مباشرة انتخابات تشريعية قبل التوصل لمصالحة وطنية أو اتفاق على الثوابت والمرجعيات الوطنية، ليثير كل ذلك تساؤلات عميقة حول علاقة الخروج من غزة والانتخابات بالانقلاب اللاحق ثم الانقسام؟ وهل أن خطة شارون جزء من مخطط متعدد الأطراف كانت قيادات في حركة حماس مشاركة فيه بطريق مباشر أو غير مباشر عن طريق وسطاء، وهو مخطط وعد حركة حماس بإمارة أو حكومة في قطاع غزة مقابل وقف عملياتها العسكرية ضد إسرائيل في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر؟.

كان يُفترض أن تكون انتخابات ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦ حلاً لأزمة النظام السياسي – السلطة الوطنية – ولكن وحيث إنها لم تنطلق من حسن نية ولا من منطلق الإيمان بالديمقراطية ولأنه لم يسبقها الاتفاق على ثوابت النظام السياسي، فقد أدت الانتخابات لتعميق الانقسام، حيث فسرت حركة حماس فوزها بالانتخابات التشريعية وكأنه تفويض لها بقيادة الشعب الفلسطيني، وبالتالي من حقها تغيير أسس السلطة ومرجعياتها، متجاهلة أن مرجعية السلطة هي منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأن الانتخابات التي فازت فيها كانت لأعضاء مجلس تشريعي لسلطة حكم ذاتي ناتجة عن اتفاقات تلتزم بها السلطة.

يبدو أن حركة حماس أرادت أن توظف آلية

ديمقراطيــة لتنفيذ انقلاب كجزء من مخطط متعدد الأطراف مُعد مســبقاً، وعندما فشل الانقلاب عن طريق صناديق الانتخابات وتم فرض الحصار على الحكومة التي شــكلتها حركــة حماس بعد خطف الجندي شاليت بمشاركة من حركة حماس تراجعت وقبلت بنتائج تفاهمات مكة وشــكلت حكومة توافق وطني، إلا أن معســكر الانقسام وتداخل الأجندة الخارجيــة وخصوصــاً إســرائيل كان أقوى من معســكر التوافق والمصالحة الوطنية فكان اللجوء للحسم العسكري والانقلاب، وهو في حقيقة الأمر ليس حســماً ولا انقلاباً بالمفهوم الدقيق للكلمة بل اصطناع انقلاب لتبرير مخطط الفصل والسيطرة على القطاع.

لا نشــكك فــي أن حركــة حمــاس فــازت بالانتخابات ولا نشــكك بحقها بناءً على ذلك في تشكيل الحكومة، ولا ننفي أن وضع السلطة قبل الانتخابات كان من التردي بما يستدعي ضرورة التغيير بالانتخابات أو غيرها من الوسائل، ولكن النوايا المُسبقة عند بعض قيادات حركة حماس والتي أشــرنا إليها والفصــل الجغرافي الواقع بين الضفة وغزة، جعل الانتخابات عاملاً معززاً للانقســام السياسي والبرامجي والجغرافي، ما أدى لتدمير المشروع الوطني وإضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل كبير.

بعد انقلاب حركة حماس على السلطة الوطنية وسيطرتها على قطاع غزة يوم ١٤ حزيران ٢٠٠٧ أصبحنا أمام مشــهد فلسطيني مختلف، فهناك سلطة وحكومة في غزة وسلطة وحكومة في الضفة، وكلاهمــا تحت الاحتلال، ولــكل منهما مرجعيته الخاصة، بل أصدر الطرفان خلال الانقسام قوانين وتشريعات لا تتفق مع القانون الأساسي للسلطة. أصبحــت غزة وكأنها تحت حكم جماعة الإخوان المسلمين، والمعركة الدائرة في غزة وكأنها معركة الإخوان المســلمين حيث حشدت هذه الأخيرة كل جهودها على مستوى العالم لرفع الحصار عن غزة في تجاهل لما يجري في الضفة والقدس.

استطاعت إسرائيل مع الانقسام فرض معادلة خطيرة، وهي إسرائيل في مواجهة عسكرية دموية مع أهل غزة وفصائل المقاومة في غزة، وإسرائيل في مواجهة السلطة ودعاة التسوية السلمية في الضفة الغربيــة، وبمقتضى هذه المعادلة لم يعد الصراع كما كان سابقاً، إسرائيل في مواجهة كل الشعب الفلسطيني وهو ما كان عليه الحال طوال تاريخ القضية الفلســطينية وهو ما لمسناه خلال انتفاضة ١٩٨٧ ثم انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠.

أصبحنــا بمقتضى معادلة ما بعد الانقســام نسمع عن حرب إسرائيل ضد قطاع غزة والعدوان علــى قطاع غزة فيما تتم عملية إخراج الضفة من ساحة المواجهة المباشرة ومن مجال نظر العالم على الرغم من أن ما يجري في الضفة أكثر خطورة مما يجري في قطاع غزة، حتى شــعارات المتظاهرين في العالم أصبحت تقول «لبيك غزة» و«نصرة غزة» وليست «لبيك فلسطين» و«نصرة فلسطين»، ونسمع في الوقت نفسه عن الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس فيما فلسطينيو غزة مجرد مراقبين عن بعد لا حول لهم ولا قوة في مساندة أهلهم في الضفة.

نخلــص فيما يتعلــق بعلاقة حركــة حماس بالمشروع الوطني والسلطة إلى أن غموض موقف الحركة والتباســه لا يخفي حقيقــة أنها ظهرت أصــلاً كبديل لمنظمة التحرير بل يمكن القول إن ما جرى من انقســام وســعي من حماس للتفرد بدولة أو إمارة دينية في قطا ع غزة كان وارداً منذ فترة طويلة عند قادة حركة حماس ليس فقط من خلال استعداد الشيخ أحمد ياسين للقبول بدولة في حــدود ١٩٦٧ وهو الموقف الذي تكرر أخيراً على لسان السيد خالد مشعل في لقاء المصالحة بالقاهرة أخيراً، بل كان واضحاً في كتابات قادة ومفكرين مــن حماس منذ بداية التســعينيات، فالدكتور أحمد يوسف تحدث في العام ١٩٩٠ عن دولة التمكين التي تحكمها نخبة ملتزمة بالإسلام سلوكاً ودستوراً ومنهج حياة. ولو لم يتم إسقاط حكم الرئيس الإخواني مرسي في مصر بعد ثورة ٣٠ حزيران ٢٠١٣ لقامت دولة غزة سواء بحدودها الحالية أو الموسعة باتجاه سيناء.

المحور الرابع

السلطة بين خياري الحل وتغيير الوظائف

لســنوات طوال ومع اســتمرار الوضع المالي للسلطة في التأزم لدرجة عجزها في بعض المراحل عن دفع رواتب موظفيها ومع استمرار حالة الفقر والبطالة، كان الحديث يدور حول إصلاح السلطة إداريــاً وماليا، وغالباً مــا كان يتم تدارك الأمر مؤقتاً من خلال دفع الجهات المانحة ما عليها من التزامات أو القيام بمشاريع إغاثة عاجلة والدفع نحو بناء بعض المؤسســات والمشاريع في إطار بهرجة إعلامية توحي وكأن الاقتصاد الفلسطيني اســتعاد عافيته، وفي واقــع الأمر تمكن رئيس الوزراء السابق الدكتور سلام فياض من تنشيط الاقتصاد الفلسطيني لحين من الزمن وخصوصاً بعد الدعم الذي حصل عليه في مؤتمر أنابوليس أواخر ٢٠٠٧، وأشادت مؤسسات مالية دولية بما تحقق، إلا أن الممارسات الإسرائيلية على الأرض وعدم التزام الجهات المانحة بوعودها كان يسبب إحراجاً للسلطة الوطنية ويُظهرها بمظهر العاجز وأحياناً المتواطئ.

بعــد توقف المفاوضات نهايــة العام ٢٠٠٩ وتزايد الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية وتكريس حالة الانقسام بين الضفة وغزة مع فشل محاولات تحسين الوضع الاقتصادي، تم الانتقال من الحديث عن إصلاح السلطة إلى التفكير الجاد بحل الســلطة، وهو حديث لم يقتصر على بعض المثقفين والكتاب بل تطرق إليه الرئيس أبو مازن نفســه ولو بطريقة غير مباشــرة، كما تصاحب الحديث عن حل الســلطة بتصريحات لقادة من داخل منظمة التحرير – منهم أحمد قريع عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلســطينية – حول نهاية المراهنــة على حل الدولتين والمطالبة بخيار الدولة الواحدة.

سبق أن طالبنا منذ العام ٢٠٠٦ بالتفكير الجاد بحل السلطة، ولكن بعد أن تتم تهيئة المؤسسات والمرجعيات التي ســتملأ فــرا غ انهيار أو حل الســلطة حتى لا يكون بديل السلطة الفوضى أو

حكم الميليشيات المسلحة أو كانتونات تديرها إسرائيل عن بُعد، وقلنا إن المطلوب ليس قراراً مرتجلاً بحل السلطة بل المطلوب إعادة النظر بوظائف السلطة ومرجعيتها وقيادتها وخصوصاً بعد القرار الأممي بالاعتراف بفلسطين دولة مراقباً.[١٥] ما كان لهذه الأصوات أن ترتفع لولا الإحساس بأن استمرار السلطة على حالها يخفي حقيقة وجود الاحتلال وممارساته الاستيطانية، حيث مقابل كل دولار يَرِد السلطة وكل يوم يمر على مفاوضات دون مرجعية أو أهداف واضحة يكون مقابله شبر أرض تستولي عليه إسرائيل.

لم يصبح الحديث عن مستقبل السلطة حديثاً جاداً ومحل تداول أصحاب القرار إلا خلال العامين الماضيين وتسارعت وتيرته في ربيع ٢٠١٤ عندما التقت ثلاثة أحداث:

١. اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بفلسطين دولة مراقباً بأغلبية ١٣٨ صوتاً نهاية العام ٢٠١٢. هذا الاعتراف الأممي يعتبر مؤشراً على تحولات في الموقف الدولي تجاه الصراع في المنطقة، كما أنه عكس حالة من القناعة لدى غالبية شعوب العالم بأن الصراع في المنطقة لن يتم حله إلا في حالة قيام دولة فلسطينية مستقلة. كما أن القرار أثار جدلاً داخلياً غير مسبوق حول قضايا إستراتيجية، كمرجعية النظام السياسي الفلسطيني وموقع السلطة فيه وموئل صناعة واتخاذ القرار الوطني بعد الاعتراف بفلسطين دولة، كذلك مستقبل السلطة الفلسطينية التي قامت تنفيذاً لاتفاقية أوسلو.

٢. وصول جولة المفاوضات التي باشرها كيري في آب ٢٠١٣ إلى نهايتها مع نهاية نيسان ٢٠١٤ دون تحقيق أي تقدم. فشل هذه الجولة من المفاوضات وما ترتب عليه من تقديم طلبات عضوية لمنظمات دولية وتحريك ملف المصالحة الوطنية لا يعني مغادرة نهج التسوية السلمية وحتى التخلي عن مبدأ المفاوضات، بل يعني أنه في حالة العودة للمفاوضات فستعود على أسس جديدة، ونعتقد أنه ستتم العودة للمفاوضات حيث كل الأطراف غير راغبة وغير قادرة على تحمل استحقاقات فشل التسوية السياسية والدخول في مواجهة مسلحة أو انتفاضة فلسطينية؛ ما يعني أن السلطة ستستمر لحين من الزمن.

٣. تحرك ملف المصالحة الوطنية بعد لقاء مخيم الشاطئ بغزة في ٢٣ نيسان ٢٠١٤. ففي حالة تشكيل حكومة تكنوقراط فمن المرجح أن تكون حكومة سلطة وطنية ملتزمة بالسلام وبإسرائيل وهو ما أكده الرئيس الفلسطيني في اجتماع المجلس المركزي. ولا نعتقد أن المصالحة كما وردت بنودها في اتفاق المصالحة تتعارض ولو مرحلياً مع استمرار سلطة الحكم الذاتي، وفي ظني أن نجاح المصالحة سيعزز نهج المفاوضات وسلطة الحكم الذاتي ولن يكون بديلاً عنهما إلى حين قرار إجراء انتخابات لرئيس ومجلس تشريعي لدولة فلسطين.

دفعت هذه الأحداث الرئيس أبو مازن في خطابه الأخير أمام المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى الحديث الصريح عن عدم جدوى الاستمرار في الوضع الحالي للسلطة وضرورة البحث في مستقبلها، ليس بالضرورة لأنها فشلت بل لأنها استنفدت أغراضها ولا يمكن أن تستمر السلطة إلى ما لا نهاية دون قدرة على تحقيق إنجازات وطنية ذات أهمية سوى دفع رواتب الموظفين والقيام بأعباء ومسؤوليات إعاشة الفلسطينيين وهم تحت الاحتلال وهي مهمة من مهمات الاحتلال.

تزامن هذه الأحداث الثلاثة، وضع السلطة الفلسطينية على المحك، كما وضع الرئيس أبو مازن كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية صاحبة القرار بتأسيس السلطة الوطنية والمسؤولة عن ملف المفاوضات والمبادِرة بالذهاب إلى الأمم المتحدة أمام مفترق طرق:

١. العودة للمفاوضات مع تحسين وضع المفاوض الفلسطيني وتقويته من خلال المصالحة الوطنية وعضوية مؤسسات دولية وتحديد مرجعية المفاوضات وحدود دولة فلسطين، وهذا معناه الحفاظ على السلطة الوطنية مع تغيير بعض قواعد التعامل السياسي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهذا يعني أن الانتخابات القادمة ستكون لرئيس سلطة الحكم الذاتي ولمجلس تشريعي لسلطة الحكم الذاتي، كما أن الحكومة ستكون حكومة سلطة حكم ذاتي.

٢. مغادرة كل الحالة السابقة بما فيها المفاوضات في إطار اتفاقية أوسلو ولواحقه واستحقاقاته، والانتقال من حالة سلطة حكم ذاتي لسلطة دولانية تستمد شرعيتها من القرار الأممي بدولة فلسطين وليس من أوسلو، ويترتب على ذلك أن الحكومة القادمة يجب أن تكون حكومة دولة والانتخابات ستكون لرئيس دولة فلسطين ولمجلس تشريعي للدولة الفلسطينية.

استمرار الأمور على حالها من خلال، بقاء ملف المصالحة في حدود تشكيل حكومة تدير سلطتين وكيانين واحد في غزة والآخر في الضفة، ما يسمح بفك الحصار نسبياً عن قطاع غزة وحل إشكالية العلاقة مع المصريين، والاكتفاء بما أُنجز بالنسبة لعضوية المنظمات الدولية.

لا يبدو إلى الآن أن القيادة حسمت أمرها بالتخلي عن المفاوضات والاتفاقات الموقعة ليس لغياب الإرادة في الانتقال إلى الدولة بل لغياب القدرة أو الخوف من تداعيات قرار بحل السلطة أو دولنتها دون موافقة إسرائيلية وأميركية على أوضاع الفلسطينيين في الضفة وغزة، وإمكانية إقدام إسرائيل على خطوات أحادية كضم مناطق من الضفة لإسرائيل أو انسحاب أحادي الجانب من بعض مناطق الضفة دون تمكين السلطة أو أي جهة رسمية فلسطينية تحل محلها من الإشراف على هذه المناطق، وعدم ضمان موقف أميركي وأوروبي بل وعربي داعم لهذا الموقف الفلسطيني.

المشكلة ليست في وجود السلطة بل في وظائفها

على الرغم من كل الانتقادات الموجهة لأداء السلطة وقد سبقت الإشارة إليها، ومع التأكيد على ضرورة وضع حد للدور الوظيفي الذي كانت تؤديه، فعشرون عاماً أكثر من كافية للحكم بأن استمرار السلطة الفلسطينية على حالها لم يعد يخدم الفلسطينيين، بل أوصلتهم إلى أوضاع مزرية، على الرغم من كل ذلك فقد حقق الفلسطينيون خلال سنوات السلطة منجزات يجب الحفاظ عليها، كوجود مؤسسات وطنية وكوادر مدربة ومنظومات قانونية ومنهج تعليم فلسطيني وأجهزة أمنية مدربة – مع الحاجة لتغيير عقيدتها العسكرية – وعلاقات مع دول العالم، وهي أمور ستساعدهم عند الانتقال إلى مرحلة بناء الدولة.

سواء عاد الفلسطينيون إلى طاولة المفاوضات بمرجعيتها السابقة أو بمرجعيات جديدة، وحتى في حالة الاستمرار في التوجه لاكتساب مزيد من العضوية في المنظمات الدولية... فإن السلطة ستستمر لحين من الزمن ولا نعتقد أن من الحكمة حل السلطة قبل ضمان بديل وطني يملأ الفراغ، وخصوصاً أننا نعتقد أن المرحلة القريبة ليست مرحلة حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بل مرحلة إدارة أزمة، ولا نعتقد أو نتمنى أن تُقدِم القيادة الفلسطينية على أي تسوية نهائية في ظل موازين القوى الراهنة والوضع العربي والإقليمي، لكل ذلك فمن المتوقع أن يستمر الفلسطينيون في الضفة الغربية في العيش في ظل سلطة فلسطينية لحين من الزمن، وهذا ما يتطلب إدخال تغيير على وظائف السلطة وأهدافها وعلاقاتها لتقترب وتتجاوب أكثر مع الوضع الجديد الناتج عن المنجزات على صعيد الشرعية الدولية والمصالحة الوطنية وعن اتضاح حقيقة أن إسرائيل لا تريد الانسحاب من الضفة وغزة والالتزام بالاتفاقات الموقعة بهذا الشأن.

المطلوب التحرر بالتدريج من التزامات السلطة الفلسطينية المترتبة عن اتفاقية أوسلو وتوابعها ما دامت إسرائيل نفسها لم تلتزم بما عليها من استحقاقات بمقتضى هذه الاتفاقات.

يمكن في هذا السياق فتح ملف التنسيق الأمني، فهذا التنسيق الذي يخدم الأمن الإسرائيلي بشكل كبير دون حماية أمن الفلسطينيين كشعب وأمن السلطة الفلسطينية بل كان سبباً في توتير الجبهة الفلسطينية الداخلية، يجب إعادة النظر به ورهن أي خطوة في سياقه بالتزام إسرائيل بما عليها، دون أن يعني ذلك وقف التنسيق نهائياً ومرةً واحدةً إلا إذا رغبت إسرائيل بذلك، والكل يعلم أن إسرائيل كانت تبرر التنسيق الأمني بأنه يخدم الطرفين من خلال مواجهته للجماعات الإرهابية أو المعادية للسلام أو الزعم أن التنسيق الأمني يخدم السلطة لأنه يمنع حركة حماس من التواجد في الضفة وإمكانية سيطرتها على السلطة!. والآن انكشفت حقيقة أن إسرائيل الدولة ومستوطنيها هم من لا يريدون السلام وهم من يمارسون الإرهاب، كما أن اتفاق المصالحة الفلسطينية وقبله الهدنة

التي وقعتها حركة حماس مع الإسرائيليين برعاية الرئيس المصري المعزول محمد مرسي وضمانته وما طرأ على حركة حماس من تغيرات، كل ذلك يبطل من أهمية فزاعة حركة حماس.

يمكن إعـادة النظر، أيضاً، بشـكل متدرج بالعلاقات الاقتصادية بين السـلطة وإسـرائيل وبين القطا ع الخاص الفلسطيني وإسرائيل، وفي هذا السياق يجب التعامل بحزم مع رجال أعمال فلسطينيين يتعاملون مع نظرائهم الإسرائيليين بل ومع رجال أعمال من المستوطنات، وللأسف فإن رجال أعمال كباراً يبرزون على المشهد السياسي يقفون على رأس المتعاملين الماليين والتجاريين مع الإسـرائيليين بل ويفتحون الأسواق الفلسطينية والعربيـة أمام المنتجات الإسـرائيلية بما فيها منتجات المستوطنات.

خاتمة

تعرضت السلطة الوطنية الفلسطينية – طوال عقدين من الزمن – لكثير من الانتقادات الداخلية لدرجة اتهامها بالخيانة وخدمة أغراض إسرائيل، وهو حكم عام انبنى على سـلوك منفرد أو نهج ملتبس لبعض مكونات السلطة.

لا يعني هذا أن السـلطة كانت عند طموحات وآمال الشعب الفلسطيني أو أنها حققت ما كان مأمـولاً منها حتى عند مؤسسـيها وأصحابها، وصحيـح أنه فـي ظل وجـود السـلطة تزايد الاسـتيطان والتهويد وحدث الانقسام وتزايدت معـدلات البطالة والفقر، ولكـن الخلل ليس في مبدأ وجود سلطة وطنية تدير أمور الفلسطينيين ولكن في إسرائيل التي عملت كل جهودها لإفقاد السـلطة وطنيتها ومنعها من أن تكون متجاوبة مع مراهنة الفلسطينيين عليها كأداة للوصول إلى الدولة، أيضاً المشـكلة في سوء إدارتها وغياب إستراتيجية وطنية حولها.

وبالتالـي المطلوب اليوم توظيف ما تم إنجازه في زمن السلطة من مؤسسات وكوادر وعلاقات خارجية والانتقال مباشـرة نحو دولنة السـلطة بممارسات على أرض الواقع بموافقة إسرائيل أو دون موافقتها، وهذا يتطلب ليس فقط إعادة النظر بالتزامات مفروضة على السلطة نتيجة التسوية كاتفاقية أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي، بل أيضاً إبعاد البعض من نخبة السـلطة الذين وظفوا السلطة لمصالحهم الخاصة.

هوامش

١ – صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، الكاظمية للنشر، الكويت، ص : ١٣٥

٢ – تذكر أدبيات حركة فتح أن فاروق القدومي (أبو اللطف) طرح في العام ١٩٦٨ فكرة قيام دولة في الضفة وغزة ولكن لم يتم تبني هذه الفكرة رسمياً، وقبل ذلك في العام ١٩٥٩ طالبت نشرة (فلسطيننا) التي كانت تعتبر لسان حال حركة فتح قبل أن تعلن عن نفسها رسمياً بقيام كيان للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية الخاضعة للحكم العربي في الأردن ومصر.

٣ – المصدر نفسه، ص:٢١٨

٤ – المصدر نفسه، ص: ٢٢٠

٥ – المصدر نفسه، ص: ٢٢٥

٦ – في آذار ١٩٧٢، طرح الأردن مشروعاً سماه المملكة العربية المتحدة، يقوم على أساس وحدة ضفتي الأردن في مملكة واحدة يمثل شرق النهر القطر الأردني، وغرب النهر القطر الفلسطيني، وفتح المجال لأي أرض فلسطينية تتحرر ويرغب أهلها في الانضمام إلى المملكة تحت عرش الملك حسين، وقد انتقدت الثورة الفلسطينية هذا المشروع لأنه يتجاوز تمثيلية منظمة التحرير للشعب الفلسطيني وينساق ضمن المخططات الإمبريالية الصهيونية لتصفية المسألة الفلسطينية.

٧– السيد ياسين (إشراف)، الدولة الفلسطينية، رؤية مستقبلية ـ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٣٢.

٨ – لم تسمح واشنطن لأي شخص يمثل منظمة التحرير بحضور لقاءات واشنطن، وكان وفد المنظمة يتابع المفاوضات من مقره في تونس، وكانت المنظمة برئاسة أبو عمار تتخوف من أن يتم الالتفاف عليها وتجاوزها من خلال الاتفاق على أن تعود الضفة الغربية للأردن ويعود قطاع غزة للإشراف والإدارة المصرية، أو أن يتم اعتماد وفد الداخل ممثلاً رسمياً لفلسطينيي الداخل وتجاهل منظمة التحرير.

٩ – حتى على مستوى التسمية فقد رفض الإسرائيليون أن تسمى السلطة الناتجة عن اتفاق أوسلو (السلطة الوطنية الفلسطينية) ويرفضون أي معاملة أو مراسلة رسمية مروسة تحمل ذاك الاسم ويؤكدون على أنها (سلطة فلسطينية) أو (سلطة حكم ذاتي محدود) فقط دون كلمة وطنية التي تُحيل لدلالات وطنية وسياسية. ومن المعلوم أن جوازات السفر والهويات الشخصية الفلسطينية تحمل اسم السلطة الفلسطينية فقط.

١٠ – وهذا ما أعلن عنه الرئيس أبو مازن في اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير المنعقد في مدينة رام الله يوم ٢٦ نيسان ٢٠١٤، كرد على تهرب إسرائيل مما عليها من التزامات بمقتضى اتفاقية أوسلو وقرارات الشرعية الدولية.

١١– كانت منظمة التحرير في أسوأ حال عندما دخلت مفاوضات التسوية في مدريد بل قبل ذلك في حواراتها مع السفير الأميركي في تونس. فالمنظمة كانت محاصرة ومطلوب رأسها بعد خروجها من بيروت ١٩٨٢ ومحاولة تجاوزها في القمة العربية في عمان، ثم بعد اتهامها بمناصرة صدام حسين في احتلاله للكويت عام ١٩٩٠، والنظام العربي انهار إثر حرب الخليج الثانية، كذلك انهار الاتحاد السوفيتي (الحليف الإستراتيجي) للثورة الفلسطينية.

١٢ – حول تعريف السلطة السياسية يمكن الرجوع إلى :

إبراهيم أبراش، النظرية السياسية بين التجريد والممارسة، دار الجندي، رام الله، ٢٠١٢.

١٣ – لم يؤسس اتفاق أوسلو على مرجعية مشروع السلام الفلسطيني الذي تم إقراره في دورة المجلس الوطني في الجزائر ١٩٨٨ حيث كانت مرجعية هذا المشروع كل قرارات الشرعية الدولية أما اتفاق أوسلو والسلطة التي أنتجها فقد تجاهل قرارات الشرعية الدولية وخصوصاً قراري ١٨١ حول التقسيم وقرار ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين وتعامل مع القضية الفلسطينية وكأنها بدأت مع احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة.

١٤ – قامت إسرائيل باجتياح مناطق السلطة في الضفة الغربية ومحاصرة مقر الرئيس على أثر (عملية استشهادية) قام بها مسلح ينتمي لحركة حماس في فندق بارك في ناتانيا داخل إسرائيل. وهكذا كانت تجري الأمور، حركة حماس والجهاد الإسلامي تقومان بعمليات مسلحة ضد إسرائيل، وترد إسرائيل بضرب مقرات السلطة الوطنية وتدميرها، وهذا يعني أن هذه العمليات الفلسطينية كانت تخدم السياسة الإسرائيلية التي تريد تخريب الجهد الفلسطيني لقيام سلطة قوية وفاعلة حتى دون تنسيق بين الطرفين.

15 - http://www.fustat.com/C_hist/abrash_9_06.shtml

بعد عشرين عاماً من عمر السلطة الوطنية، ماذا أنجزت وأين أخفقت؟

عبد الغني سلامة[1]

انطلقت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في نهاية ثمانينيات القرن الماضي بعد نضوج جملة من الظروف الذاتيــة والموضوعية، وتمكنت عبر تضحياتها الجسيمة من إحداث تغييرات عميقة فــي بنية الخطاب السياســي على المســتويين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء، وخلال ســنواتها العصيبــة عصفت بالمنطقــة أحداث سياســية كبيرة، أدت إلى تغييــرات جذرية في الخارطة السياســية للإقليم؛ مــن بينها دخول الإســرائيليين والفلســطينيين فــي مفاوضات مباشرة، أفضت إلى التوقيع على اتفاقية أوسلو، كإطار مرحلي لتسوية سياسية، كان من المفترض أن تتحول إلى دائمة.

كان فــي ذهن القيادة الفلســطينية، آنذاك، العــودة إلى بــؤرة الحــدث العالمــي، وتجاوز العاصفة السياسية التي كادت تنال من الكيانية الفلسطينية، والحصول على الأرض، للتغلب على دكتاتوريــة الجغرافيا السياســية، وإدارة حياة الفلسطينيين بشكل مباشر، في خطوة رأت أنها ضرورية كمرحلة انتقالية نحو بناء الدولة وانتزا ع حق تقرير المصير.

ســعت إســرائيل، في المقابل، بذهابها إلى المفاوضات، للتخلــص من إدارة الضفة الغربية وقطا ع غزة، خصوصاً بعد خسائرها السياسية والمعنوية التي تكبدتها بسبب الانتفاضة؛ وإيجاد حل لعقدة الخطر الديموغرافي، والخوف على هوية إسرائيل «اليهودية»، وسمعتها الدولية.

١ كاتب وباحث في الشؤون السياسية

نشـــأت الســـلطة الوطنية الفلســـطينية، في المحصلة، ســـنة ١٩٩٤ بموجب اتفاقية أوسلو، لكن نتائج تلك الاتفاقية – التي غيرت من شـــكل الصراع – أتت مختلفة في كثير من الجوانب عن النوايا والمخططات؛ ففي هذه الاتفاقية حرصت إســـرائيل علـــى الاحتفاظ بالكثيـــر من عناصر القـــوة، خاصة في اتفاقيـــات المرحلة الأولى؛ ما أتاح لها التأثير في مستقبل السلطة الفلسطينية وخياراتها، وإعاقة مشـــروع الدولة الفلسطينية؛ حيث ربطت المكونات الأساســـية للســـلطة بها؛ وأبقت على سيطرتها على الموارد الطبيعية والمياه والمعابر والحدود، وربطت شبكة الكهرباء والمياه والاتصالات بها، كما قيدت الاقتصاد الفلسطيني بِـ «اتفاق باريس» الملحق باتفاق أوســـلو، الذي ما زال يســـهم في إعاقة بناء اقتصاد فلسطيني تنموي، يهيـــئ لاقتصاد دولة حقيقية قادرة على القيام بواجباتها، دون أموال الدول المانحة.

شـــكّل قبول منظمة التحرير الفلسطينية ترحيلَ القضايا الأساســـية المتعلقة بمســـتقبل اللاجئين، والقدس، والمستوطنات، والحدود، والمياه، والسيادة، إلى المرحلة النهائية، نقطة ضعف انعكست لاحقاً على ســـير العملية التفاوضية، وجعلت منها حالة تجميلية لصورة المحتل الراغب بالسلام.[١]

مسارات السلطة الفلسطينية

تبرز الحاجة اليـــوم أكثر من أي وقت مضى – وبعد مرور عشـــرين عاماً على نشوء السلطة – لإعادة قـــراءة تجربتها قـــراءة نقدية، وتقييم أدائهـــا، على ضـــوء النتائـــج والوقائع المتحققة علـــى أرض الواقع. ولما كانت هـــذه المهمة على درجة من الصعوبـــة والتعقيد، خاصة إذا أردنا القيام بمراجعة شاملة ووافية لحصاد عقدين من الزمن؛ فقد ارتأينا تفكيك الصورة من خلال تقييم المسارات التي سلكتها السلطة الفلسطينية طوال هـــذه الحقبة، لتقييم ما تم إنجازه، وتشـــخيص الأخطاء والإخفاقات والمعيقـــات، وفق مجموعة من المحددات التي حكمت مساراتها وتوجهاتها، والتي يمكن إيجازها على النحو الآتي:

١. مسار الاشتباك المباشر مع إسرائيل، وهذا يتفرع إلى مسارين مختلفين: مسار المقاومة المســـلحة والذي اتســـم بالعنف، ومســـار المقاومة الشعبية السلمية.
٢. المسار السياسي، والذي يتفرع إلى مسار المفاوضـــات المباشـــرة، ومســـار الكفـــاح الدبلوماسي على الساحة الدولية.
٣. مسار بناء مؤسسات الدولة، وإدارة الشأن العام للحياة اليومية للشعب الفلسطيني.

مسار الاشتباك المباشر مع إسرائيل

- **الاشتباكات المسلحة**

تشـــكلت الأجهزة الأمنية الفلسطينية بموجب اتفاق سياسي دولي، يحدد تعدادها وتسليحها ومهماتهـــا وواجباتهـــا.. صحيـــح أن أفرادها وضباطها هم من الفدائيين الذين قاتلوا الجيش الإســـرائيلي قبل ذلك في لبنان، أو من الأسرى

المحرريــن الذيــن كانوا منخرطــين في فصائل المقاومــة، إلا أن بنية هــذه الأجهزة وتوجهاتها وعقيدتها العســكرية هي لأغراض تأمين الأمن الداخلي، وحماية سلطة القانون والنظام، وحماية التعهدات والاتفاقيات السياســية التي أبرمتها الســلطة الوطنية مع الجانب الإسرائيلي، حتى أن المهمــات التي تؤديها في مناطق «ب» و «ج» تتم من خلال التنســيق الأمني مع أجهزة الأمن الإسرائيلية. وبالتالي لم يكن من المتوقع أن تقوم هذه الأجهزة بمهمة الكفاح المسلح، أو المواجهات العسكرية المباشرة مع جيش الاحتلال.

خاضت الأجهزة الأمنية الفلسطينية على الرغم مما سبق مواجهات عسكرية وميدانية مفتوحة مع جيش الاحتلال أكثر من مرة، قُتل فيها من الطرفين أعــداد كبيرة؛ (بلغ عدد شــهداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية ٣٤٤ شهيداً من أصل ٤٢٣٧ شهيداً حصيلة السنوات الخمس الأولى من عمر الانتفاضة الثانية، بالإضافة إلى ٢٣ شهيداً في هبة النفق).[٢] وكان أول احتكاك مباشر بينهما قد جرى في السنة الأولى من عمر السلطة، حين اشتبك جنود الأمن الوطني مع جنود إســرائيليين بالأيدي، ثم تبادلوا حينها رشــقات من النيران من بنادقهم الرشاشة عند حاجز «إيريز» شمال قطاع غزة.

إلا أن أول اشتباك عسكري عنيف بين الأمن الوطني وقوات الاحتلال حصل بعد أقل من سنتين من نشوء السلطة، وهو ما عُرف بِـ «هبَّة النفق»؛ ففي صباح الخامس والعشــرين من شهر أيلول عام ١٩٩٦، انطلقت تظاهرات شعبية عارمة في مختلف المدن الفلســطينية، ســرعان ما تحولت إلى مواجهات عســكرية بين قوات الأمن الوطني الفلســطيني والجيش الإســرائيلي، دامت ثلاثة أيام، وأســفرت عن استشهاد ٦٥ فلسطينياً من بينهم ٢٣ من أفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية، بالإضافة إلى جرح المئــات، فيما تمكنت قوات فلســطينية في مدينة نابلس من أسر ٤٠ جندياً إسرائيلياً، لكنها ســلمتهم للجانب الإسرائيلي فيما بعد. هذه الهبّة التي فاجأت إســرائيل قبل أن تفاجئ العالم، كان ســببها المباشــر إقدام ســلطات الاحتلال على فتح نفق تحت المســجد الأقصى، بينما أسبابها الموضوعية كثيرة، أبرزها استمرار سياسة الاحتلال الاستفزازية، خاصة أعمال التوسع الاستيطاني، واستمرار الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية، والمماطلة في تنفيذ الاتفاقات الموقعة مع السلطة الوطنية. وكان من نتائجها أن أثبتت أن لدى الشعب الفلسطيني خيــارات أخرى غير خيارات التفاوض، مع عدم التراجــع عن عملية الســلام، وســقوط الرهان الإســرائيلي علــى تعميق الفجوة بين الســلطة الوطنية وجماهير الشعب الفلسطيني، خاصة أن أداء أجهزة الأمن أعاد للسلطة الفلسطينية بعض الاحترام الذي فقدته نتيجة ممارســات ســلبية عديدة جرت في الســابق. ومن النتائج الأخرى توقيع بروتوكول إعادة الانتشار في منطقة الخليل بعد الهبّة بأشهر قليلة.[٣]

لــم تكن تلك الحادثة الأخيرة بالطبع؛ فعندما اندلعــت الانتفاضة الشــعبية الثانية في خريف

العـــام ٢٠٠٠، قصفت الطائرات الإســـرائيلية مخفراً للشـــرطة الفلســـطينية فـــي رام الله في الأســـبوع الأول من عمر الانتفاضة، وعلى مدى الثلاثة أعوام التالية تركزت الهجمات الإسرائيلية على مقرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية ومقرات القيادة في مختلف المحافظات، حتى أتت عليها كلها، فلم يبقَ مقر أمني ولا مخفر للشرطة ولا أي بناية تتبع أي جهاز أمني فلسطيني إلا وتعرضت للقصف والتدمير.

وإذا كانت الانتفاضة الأولى قد اتسمت بطابع المقاومـــة الجماهيرية الســـلمية؛ فإن الانتفاضة الثانيـــة تحولت وخلال فترة قصيـــرة من كفاح شعبي ســـلمي إلى مواجهات عســـكرية عنيفة، اشـــتركت فيها فصائـــل المقاومة وكافة الأجهزة الأمنية الفلســـطينية على حد سواء، وخلال هذه الفترة الممتدة من تشرين الأول ٢٠٠٠ إلى نيسان ٢٠٠٢، كان أفراد الأجهزة الأمنية الفلســـطينية في حالة استنفار ومواجهة مباشرة واشتباك شبه يومي مع جيش الاحتلال، إلا أن عملية الاجتياح الشـــاملة التي قام بها جيش الاحتلال في كافة مدن الضفة الغربية (والتي عرفت بعملية «السور الواقـــي») وضعت نهاية لهذه المواجهات، وغيرت من قواعد اللعبة، فقد كانت المواجهة غير متكافئة، نتيجة الخلل الفادح في موازين القوى.

دخلت المناطق الفلســـطينية، في الســـنوات التاليـــة، في حالة من الفوضى والفلتان الأمني، خاصة بعد تدميـــر البنية التحتية لأجهزة الأمن الفلسطينية وفقدانها قدرتها على الردع، وفقدانها هيبتها في الشـــارع. وفي أواخر العام ٢٠٠٥، ترأس الجنرال الأميركـــي «دايتون» فريقاً دولياً ضـــم كلاً من بريطانيا وكنـــدا وتركيا بالإضافة للأميركيين، أُوكلت إليه مهمة إعادة بناء الأجهزة الأمنيـــة للســـلطة الوطنية التـــي دمرها الجيش الإسرائيلي، ومراقبة تنفيذ طرفي الصراع خطة خارطـــة الطريق، بالتنســـيق مع مصر والأردن، وأطراف الرباعية الدولية.[٤]

وبمـــوازاة ذلـــك، وخلال ســـنوات الانتفاضة كانت الكتائب المسلحة التابعة لفصائل المقاومة تخوض كفاحاً مسلحاً ضد الاحتلال، وكان أفراد هـــذه الفصائل ينفـــذون عملياتهم ضد الجيش والمستوطنين ثم يعودون إلى المناطق التي تسيطر عليها السلطة، ضمن علاقة تعاون غير معلنة، لكن من الواضح أن السلطة كانت في ذلك الوقت توفر للكتائب المسلحة الملاذ الآمن والداعم العملي (هذه العلاقة الإيجابية لم تدم طويلاً، وكان يكتنفها من حين لآخر سوء تفاهم، وتبادل اتهامات).

على الرغم من أن الانتفاضة قد تمت عسكرتها، ومنذ وقت مبكر، فإن هذا التحول لم يكن سياسة معلنة ومعتمدة للســـلطة؛ ومـــع ذلك، فقد لعبت قيـــادات مهمة في الســـلطة دوراً كبيراً في دعم الكتائب المســـلحة (على رأســـها الرئيس الراحل ياسر عرفات)؛ فقد عثرت القوات الإسرائيلية أثناء اقتحاماتها مقرات الأجهزة الأمنية ومقرات حركة فتح على وثائق ومستندات تبين أن «عرفات» كان يقدم أموالاً وتســـهيلات لكتائب شهداء الأقصى (الذراع المسلحة لحركة فتح)، كما جاء في لائحة

الاتهـــام الموجهـــة للنائب عن حركـــة فتح مروان البرغوثي: «تقديم دعم لجماعات مســـلحة نفذت عمليات «إرهابية» ضد الجيش الإسرائيلي وضد مستوطنين».[٥] ومثال آخر يثبت توجهات السلطة نحو تصعيد الكفاح المسلح ما عُرف بأزمة السفينة «كارين إيه»، التي اعترضتها البحرية الإسرائيلية في عمق الميـــاه الدولية للبحر الأحمر في الثالث من كانون الثاني عام ٢٠٠٢، واكتشفت بداخلها كميات كبيرة من الأسلحة والمتفجرات والصواريخ وهي في طريقها للأراضي الفلسطينية، واتهمت ياســـر عرفات بمسؤوليته المباشـــرة عنها، كما اتهمت المدير المالي للرئاسة اللواء فؤاد الشوبكي بتمويل صفقة الأسلحة في تلك السفينة.[٦] ومثال آخر قدمه اللواء عبد المعطي السبعاوي من قوات الأمـــن الوطنـــي، الذي كان مـــن أوائل من فكر بإطلاق صواريخ على إســـرائيل، والذي قُتل في بداية الانتفاضة بينما كان في غزة يجري تجارب على صواريخ قصيرة المدى انفجر أحدها فيه.[٧]

- **المقاومة الشعبية السلمية**

قدم الشـــعب الفلسطيني، في سنوات كفاحه الطويلة، نمـــاذج عديدة في المقاومة الشـــعبية، أبرزها الإضراب الشهير عام ١٩٣٦، والانتفاضة الشعبية الأولى التي اندلعت أواخر العام ١٩٨٧، والتـــي تمكنت من تحويل مشـــروع المقاومة من مشـــروع فصائلي يعتمد العمل العسكري، إلى عمل شعبي شامل ومنظم، أثبت نجاعته.

بعد تأســـيس السلطة، وعلى الرغم من دخول الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في عملية سلام؛ فإن سياسات الاستيطان والتهويد لم تتوقف، بل زادت، كما مارست إسرائيل من جانبها سياسة العقوبات الجماعية، وفـــي المقابل لم يعد متاحاً أمام فصائل المقاومة ممارســـة الكفاح المسلح، بالشكل الذي كان سائداً في مراحل سابقة، لذا واصل الفلسطينيون نضالهم مركزين أكثر على المقاومة المدنية. (إلى جانب الكفاح المســـلح في فترة الانتفاضة، كما أشرنا سابقاً).

برزت في الســـنوات العشـــر الأخيرة نماذج جديدة ومميزة للمقاومة الشـــعبية، شـــكلت قرية «بلعين» رمزاً لها، حيث كانت «بلعين» من القرى الريادية في المقاومة المدنيـــة، وكان لها الفضل في تدشـــين هذه الموجة الكفاحيـــة الجديدة من موجات النضال الجماهيري السلمي، وتعميمها علـــى الكثير من القرى الأخرى. وعلى الرغم من ذلك، فإنه من الخطأ أن نعتبر أن بلعين هي فقط من أبدعـــت في المقاومة الشـــعبية، أو أنها من اخترع هذا الأســـلوب الكفاحي، ولو تأملنا في أعداد شهداء فلســـطين وظروف استشهادهم، أو في أســـباب اعتقال آلاف الشـــبان لرأينا أن الأغلبية الســـاحقة من هذه الحالات إنما كانت تمارس أشـــكالاً من النضال الشعبي السلمي، فالمـــدن والقرى الفلســـطينية كلها انخرطت في النضال الشـــعبي بدرجات مختلفة، ولكن غياب النهج والرؤية الإستراتيجية أفقد الإعلام فرصة التركيز على هـــذه النماذج وإبرازها على النحو الذي حظيت به بلعين.

بدأت المرحلة التحضيرية لانطلاقة المقاومة المدنية بتشكيل اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار، والتي سيكون لها الدور الأبرز في إطلاق شعلة المقاومة الشعبية من بلعين، لتمتد بعدها إلى نعلين ثم جيوس والخضر وبدرس وبيت لقيا والمعصرة وأم سلمون وبورين وكفر قدوم وبيت أمر وغيرها من القرى المهددة أراضيها بالمصادرة، ولم يمض وقت طويل حتى بدأ التنسيق والتعاون بين اللجان الشعبية لمقاومة الجدار في كافة القرى، ثم التنسيق واللقاء مع المتضامنين الدوليين، وخصوصاً حركة التضامن الدولية (ISM)، وكذلك مع المتضامنين الإسرائيليين، بالإضافة إلى الاستعانة بمحامين وخبراء وطنيين للتعرف إلى طبيعة الوضع القانوني، وطرق نقل المعركة للساحات الدولية.

لم تتوان السلطة عن تأييد هذا النمط من الكفاح الشعبي ودعمه، بل تبنته بشكل علني ورسمي، خاصة أنه الشكل الوحيد من أشكال المقاومة المتاح ضمن معطيات المرحلة، وهو أمر يمكن استشفافه بسهولة من التصريحات الإعلامية لرموز السلطة والحكومة، ومن خلال حضورهم شبه المنتظم في مواسم التظاهر والاعتصام الأسبوعية على مقربة من الجدار، ومن خلال أشكال الدعم المادي والمعنوي، حتى أن اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار حصلت على جائزتين مهمتين من السلطة، وهما: جائزة فلسطين الدولية للتميز والإبداع ٢٠٠٧ وقيمتها ١٠ آلاف دولار عن فئة التجربة المميزة، وجائزة ياسر عرفات للإنجاز ٢٠٠٨ وقيمتها ٢٥ ألف دولار، وقد خصص ريع هذه الجوائز لصالح نضالات القرية وتغطية مصاريف المحاكم والمحامين.

وعن موقف الحكومة من المقاومة الشعبية، صرح رئيس الوزراء السابق د. سلام فياض في لقاء خاص أجراه معه الباحث: «زرت بلعين ونعلين والمعصرة وقلقيلية وعزون والأغوار وكل القرى والمواقع التي شهدت نشاطات مناهضة للجدار والاستيطان. أما بلعين فلأنها تتمتع برمزية خاصة زرتها مراراً، ولكني لا أميز أحداً على الآخر، وتأييدي لهذا النمط من الفعل الجماهيري ليس نظرياً بل عملي، وهو أيضاً مُعمّم. فهناك مناطق كثيرة لديها لجان شعبية لمناهضة الجدار ونحن ندعمها جميعها، وهناك تنسيق فيما بينها، وبالمناسبة فالمؤتمر الشعبي الذي دعينا إليه مخصص لدعم هذه اللجان وسيحضره الكل».[٨]

في السياق نفسه، قال نائب رئيس مجلس قروي بلعين وعضو اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار محمد أبو رحمة: «تقوم السلطة الوطنية بواجبها تجاه بلعين على نحو مُرْضٍ، سواء من ناحية تقديم الدعم المادي والمعنوي، أو التشجيع الدائم والتغطية الإعلامية، وحتى بالمشاركة الفعلية بحضور المسيرات والفعاليات المختلفة وكذلك بالمرافعات القانونية أمام المحكمة الدولية».[٩]

فيما أوضح عضو مركزية «فتح» نبيل شعث في لقاء خاص معه أن في برنامج «فتح» الذي أقره المؤتمر الحركي السادس نصوصاً واضحة تتبنى برنامج المقاومة الشعبية، إلى جانب الحراك

الدولي، والسعي لتحقيق الوحدة الوطنية، وبناء المؤسسات، والإعداد للدولة والعمل الدائم لدعم صمود الشعب، وهذه الإستراتيجية المتكاملة حلت محل الكفاح المسلح. مضيفاً: «قررنا استخدام أسلوب النضال الجماهيري على الأرض، ومواجهة إسرائيل في المحافل الدولية». [١٠]

وهذا ما أكده عباس زكي، حين قال: «فتح هي التي طرحت المقاومة الشعبية، وهي التي بادرت لتشكيل اللجان من أجل وضع إستراتيجيات عمل للمقاومة الشعبية، ولكن من المؤسف أنها لم تُمارس على أرض الواقع بالشكل المطلوب، ولم يحدث الزخم الذي نريده». [١١]

وأكد عضو مركزية «فتح» محمود العالول، أيضاً، في حديث لوكالة «وفا» أهمية تعزيز التنسيق والوحدة والعمل المشترك بين القوى الوطنية والشعبية لتطوير المقاومة الشعبية الشاملة لأنها ترفع كلفة الاحتلال بالنسبة لإسرائيل. حيث تكثفت في السنوات الأخيرة أشكال إبداعية جديدة اجترحتها الفعاليات الشعبية ونشطاء القوى الوطنية في التصدي لمخططات الاستيطان، مثل إقامة القرى الرمزية في المناطق المعرضة لخطر المصادرة، كما حصل في قرية باب الشمس، وعين حجلة، وكنعان، وإنشاء لجان الحراسة لحماية القرى من هجمات المستوطنين. [١٢]

المسار السياسي

- **مسار المفاوضات المباشرة**

ما أن أوشك الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي أن يقترب من تسوية مؤقتة بعد اتفاق أوسلو، حتى تلاشى هذا الأمل، وتراجعت احتمالات تحقيق السلام أمام التعنت الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن جوهر التسوية المجحفة ظل منحازاً للمصالح الإسرائيلية؛ فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عملت على إفراغ هذه التسوية من أي مضمون جدي، بعد أن تحقق لإسرائيل ما كانت تتطلع إليه من اعتراف فلسطيني بها.

بعد التوقيع على أوسلو في واشنطن ١٩٩٣/٩/١٣، توالت الاتفاقيات الإجرائية التنفيذية المنبثقة عنه، فكانت اتفاقات القاهرة في ١٩٩٥/٥/٤، وطابا في ١٩٩٥/٩/٢٨، والخليل في ١٩٩٧/١/١٥، وواي ريفر في ١٩٩٨/١٠/٢٣، وشرم الشيخ في ١٩٩٩/٩/٤. ثم مفاوضات كامب ديفيد في ١٢-٢٠٠٠/٧/٢٥، والتي انتهت بالفشل وتحميل أميركا الطرف الفلسطيني مسؤولية فشلها، وعلى أثر ذلك انقطعت المفاوضات كلياً، ثم اندلعت انتفاضة الأقصى في ٢٠٠٠/٩/٢٨. [١٣]

عقدت قمة في شرم الشيخ برعاية الرئيس كلينتون، في الأسابيع الأولى من الانتفاضة الثانية، وفي منتصف شهر تشرين الأول ٢٠٠٠، حيث أعلن فيها أنه قد تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الطرفين، يتضمن انسحاب الجيش الإسرائيلي واستئناف المفاوضات بعد شهرين. لكن الاتفاقية فشلت. [١٤]

أدت الانتفاضة وممارسات الجيش الإسرائيلي، في السنوات التي تلت ذلك، إلى إلغاء وتجاوز معظم الاتفاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، والتي تم التوصل إليها في اتفاقيات أوسلو بمراحلها المختلفة. وفي ٢١ كانون الأول ٢٠٠٠، أعلن كلينتون عن خطة للترتيبات الدائمة، تقضي بأن يحصل الفلسطينيون على ما يتراوح بين ٩٠-١٠٠ بالمائة من أراضي الضفة الغربية وغزة. مع آلية تتيح حل قضية اللاجئين بشكل عملي، من دون أن تغير طابع إسرائيل الديموغرافي. أما القدس، فستكون المنطقة المأهولة بالعرب تابعة للدولة الفلسطينية، والمنطقة المأهولة باليهود تابعة لدولة إسرائيل، والتقسيم حسب المصالح في البلدة القديمة. وقد فشل مخطط كلينتون هذا أيضاً.

كانت «خارطة الطريق» هي خطة الرئيس الأميركي جورج بوش القادمة. وكانت الخطة تهدف إلى توفير حل لمطالب الفلسطينيين، إقامة دولة فلسطينية على مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة حتى أواخر العام ٢٠٠٥، وقد تم التخلي عن المبادرة الأميركية بسبب المخططات الأميركية لغزو العراق، ولم تخرج القرارات والاتفاقات بين الطرفين إلى حيز التنفيذ.

خاض أولمرت بعد توليه رئاسة الحكومة، خلفاً لشارون، و«أبو مازن»، على مدى سنوات، جولات من اللقاءات الثنائية دون أن ترتقي إلى مستوى مفاوضات جدية بين الطرفين، وكانت القضايا مدار البحث تتركز حول إطلاق سراح الأسرى، أو استرجاع جثامين شهداء، أو لم شمل عائلات فلسطينية وغيرها من القضايا اليومية، ولم تسفر اللقاءات عن التوقيع على تفاهمات سياسية مكتوبة.

افتتح مؤتمر أنابوليس في الولايات المتحدة، بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٧، بمشاركة بوش، وحضور وزراء خارجية ودبلوماسيين عرب وأوروبيين ودول كثيرة أخرى. في نهاية المؤتمر تم نشر الإعلان الإسرائيلي – الفلسطيني القاضي بمواصلة المفاوضات بين الطرفين، وأن الاتفاقية الدائمة لإنهاء النزاع بين الشعبين سيتم التوصل إليها بحلول أواخر العام ٢٠٠٨ على أساس إقامة دولة فلسطينية. وقد فشل هذا المؤتمر، أيضاً، في تحقيق أي من أهدافه المعلنة.

شنت إسرائيل، في أواخر كانون الأول ٢٠٠٨، عدواناً جديداً على غزة، على أثره توقفت المفاوضات بين الطرفين. ومنذ ذلك الوقت، بدأت فترة جمود سياسي عميق. تسلم نتنياهو منصب رئيس الحكومة مرة أخرى في بداية العام ٢٠٠٩. ولم يكن موقفه واضحاً فيما يتعلق بحل دولتين لشعبين، ولكن في شهر حزيران من العام ذاته ألقى «خطاب بار إيلان»، وقال فيه: «سنكون مستعدين للموافقة على دولة فلسطينية منزوعة السلاح إلى جانب الدولة اليهودية»، غير أن نتنياهو شدد على أن هذه التنازلات لن تأتي مجاناً وأنه سيطلب من الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وأن القدس ستبقى موحدة، وأن قضية اللاجئين سوف تُحل خارج حدود دولة إسرائيل.

تواصل ضغط الولايات المتحدة على الطرفين لاستئناف المفاوضات، مع استمرار الجمود السياسي، وفي أيلول ٢٠٠٩ على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة وجّه «أوباما» رسالة شديدة اللهجة لكل من «أبو مازن» و«نتنياهو» على خلفية إصرارهما على التشبث بمواقفهما، وعدم استغلال اللحظة الأمنية المواتية الهادئة لاستئناف المفاوضات، إذ قال «أوباما»: «هذا هو الوقت لوقف التحدث عن الشروع بمفاوضات، ويجب البدء بالاتصالات بأسرع وقت ممكن حول الترتيبات النهائية – هذا أمر ملحّ بالنسبة للعالم بأسره». [١٥]

وافقت السلطة الفلسطينية في مستهل العام ٢٠١٠ وتحت الضغط الأميركي على التفاوض غير المباشر مع إسرائيل، على أمل أن يؤدي موقفها هذا إلى دفع الولايات المتحدة إلى طرح خطتها للسلام وبقوة بعد أن يتضح لها موقف إسرائيل السلبي، أو على الأقل عدم استخدامها حق النقض عند توجه الجانب العربي إلى مجلس الأمن للحصول على الموافقة على إعلان دولة فلسطينية. وما شجع السلطة على الموافقة آنذاك، إعلان حكومة «نتنياهو» قرارها تجميد الاستيطان مؤقتاً لمدّة عشرة أشهر، تبعه تجديد التفويض العربي للسلطة الفلسطينية أثناء قمة طرابلس لخوض المفاوضات، ولكن وبعد مدة من انطلاق المفاوضات ومع حلول شهر أيلول، موعد انتهاء المهلة الممنوحة من الجامعة العربية لتقييم جدوى الاستمرار بالمفاوضات، وموعد انتهاء مهلة التجميد المؤقت للاستيطان عبّرت القيادة الفلسطينية عن خيبتها من النتائج المتواضعة لها، والتي وصفتها بأنها صفر كبير.

وبعد انتخاب أوباما للفترة الثانية، عيّن وزير الخارجية كيري في منصب مبعوثه الخاص لشؤون المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، الذي بدا متحمساً لدفع الطرفين باتجاه طاولة المفاوضات. وبعد أن زار الرئيس أوباما المنطقة في شهر آذار ٢٠١٣، والتقى نتنياهو وأبو مازن، أعلن جون كيري بتاريخ ١٩ تموز ٢٠١٣ عن استئناف المفاوضات السياسية بين الطرفين لمدة تسعة أشهر، انتهت أواخر نيسان ٢٠١٤.

المسار الدبلوماسي، والكفاح في الساحة الدولية

احتاجت منظمة التحرير الفلسطينية سنوات عديدة بعد تأسيسها لتبدأ العمل الجدي على الساحة الدولية، ولكن، منذ أواسط السبعينيات أخذت الدبلوماسية الفلسطينية تلعب دوراً كبيراً ومؤثراً على الصعيدين الإقليمي والدولي، واستطاعت تحقيق إنجازات مهمة، أبرزها: تصويب صورة حركة المقاومة الفلسطينية كحركة تحرر وطني، وإصدار قرار أممي باعتبار الصهيونية حركة عنصرية، وانتزاع اعتراف عالمي بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وحصولها العضوية الكاملة في جامعة الدول العربية، وعلى صفة مراقب في

الجمعية العامة لـلأمم المتحدة، وتعزيز مكانتها الدولية، لاسيما بعد تبنيها سياسات واقعية فيما يخص التسوية السلمية.

بعد أوسلو، ركزت وزارة الخارجية الفلسطينية والدائرة السياسية في منظمة التحرير توجهاتهما أكثـر علـى صعيد العمـل الدبلوماسـي وبناء العلاقات الخارجية، سـواء في المحافل الدولية أو على مستوى العلاقات الثنائية، لاسيما أنه لم يعد أمام الفلسطينيين من خيارات سوى المقاومة الشعبية والعمل السياسي الدبلوماسي، فبدأت الخارجية الفلسـطينية فتـح العديد من الملفات الدوليـة ومتابعتها، كما عملـت بخطوات هادئة ومدروسـة على تأسيس شرعية قانونية للمسألة الفلسطينية في الساحة الدولية، وأسّست دائرة قانونية لتقوم بدورها في هذا الموضوع.

وفي هذا الصدد، حققت الدبلوماسية الفلسطينية إنجـازات مهمة، أبرزها اعتراف ١٣٣ دولة بدولة فلسـطين، والحصول على قـرار الجمعية العامة بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٩ بمنح فلسطين وضعية دولة مراقبة في الأمم المتحدة، بعد أن كانت كياناً غير عضو، ثم حصول فلسطين على العضوية الكاملة في «اليونسكو» بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣١. وأخيراً انضمام فلسـطين إلى [١٥] اتفاقية ومعاهدة دولية في نيسان ٢٠١٤.

مسار بناء مؤسسات الدولة، وإدارة الشأن العام للحياة اليومية للشعب الفسطيني

طـوال فتـرة احتلالهـا المباشـر للأراضي الفلسـطينية، لم تولِ إسرائيل أي اهتمام يذكر بتطوير بنيتها التحتية، أو تقديم الخدمات المطلوبة للفلسطينيين؛ فالحكم العسكري الإسرائيلي كان ينفق أقل من ١٥٪ من الميزانية المخصصة لإدارة الأراضـي المحتلة على البنية التحتية والخدمات العامة. ولم تتغير هذه النسـبة مع الوقت، على الرغم من أن عدد سـكان الضفة الغربية وقطاع غزة تضاعف خلال فترة الاحتلال. [١٦]

فكانت الخدمات التـي تؤديها الإدارة المدنية مقتصـرة على الحد الأدنى من الرعاية الصحية والتعليـم، وإدارة الحياة العامة، ولكن مع كل ما يتضمن التضييق والتشـديد على حياة الناس، مثل رخـص البناء، والبلديات، وإدارة السـير، والخدمات الشرطية، والاتصالات، والزراعة. أما مشاريع البنية التحتية فكانت مهملة؛ الكثير من القرى لم تصلها خدمات المياه والكهرباء، وأغلب المناطـق السـكنية افتقرت لشـبكات المجاري، وعدد المدارس والمشافي أقل بكثير من المطلوب، والشـوارع كانت قد عُبدت آخر مرة خلال فترة الانتـداب البريطاني. التوظيف فـي التعليم أو غيرها من المؤسسات التي تخضع للإدارة المدنية كان يتم وفق معايير أمنية مشـددة، أما العمالة فكانت في أغلبها داخل إسرائيل.

وعندما أقيمت السـلطة الفلسطينية (١٩٩٤) كانت تفتقر إلى الكادر البشـري المدرب والمؤهل، كما كانت تفتقر إلى الخبرة في التخطيط والإدارة العامة؛ وقد ورثت عن الإدارة المدنية الإسـرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية إرثاً مؤسساتياً متبايناً وأحياناً متناقضـاً. ومنذ البداية واجهت مجموعة

غير معهودة من العوائق، ليس أقلها غياب الكثير من المؤسسات العملياتية والنظم الإدارية التي تتطلبها حكومة حديثة، ما استوجب بناءها من الصفر.[١٧]

وكان على السلطة أن تبدأ عملها وفق هذه المعطيات الصعبة، وقد تعقدت مهامها بشكل خاص بسبب عاملين موضوعيين: الأول، افتقار السلطة إلى السيطرة على الوسائل الاقتصادية الرئيسة، وذلك بسبب سيطرة إسرائيل المادية على كل المعابر والحدود، وسيطرتها على مصادر المياه، وعلى الموارد الطبيعية. والعامل الثاني هو أن السلطة مضطرة للعمل في منطقتين غير متجاورتين هما الضفة الغربية وقطاع غزة، وهاتان المنطقتان منفصلتان؛ الأمر الذي خلق صعوبات أمام القائمين على التخطيط.

أنشأت السلطة العديد من الوزارات والهيئات لإدارة الحياة العامة للمواطنين، وتقديم الخدمات اللازمة، وحفظ الأمن والنظام – كما هو الحال في أي كيان سياسي – فإلى جانب الأجهزة الأمنية أنشأت وزارة الخارجية، الداخلية، المالية، التخطيط والتعاون الدولي، العدل، الاقتصاد الوطني، الزراعة، العمل، الأشغال العامة والإسكان، المواصلات والاتصالات، شؤون الأسرى، المرأة، بالإضافة إلى الهيئات المؤسسات المكملة لعمل الوزارات، مثل: سلطة النقد، المركز الوطني للبحوث الزراعية، بكدار، سلطة الطيران المدني، سلطة الطاقة، سلطة المياه، دائرة الإحصاء المركزية، مؤسسة المواصفات والمقاييس، سلطة البيئة، وغيرها.

وعلى الفور، بدأت السلطة تنفيذ مخططاتها لتطوير البنية التحتية، وقد اضطلعت كل من وزارة الأشغال ومؤسسة «بكدار» بالدور الرئيس في هذا المجال، وتعتبر «بكدار» الوكالة الرئيسة لدى السلطة التي تراقب تنفيذ المشاريع الممولة من قبل المانحين. وحسب تقارير لمنظمات دولية فقد حققت «بكدار» سجلاً جيداً في مجال الشفافية والمساءلة.

وللمباشرة بتقديم الخدمات الاجتماعية والأساسية للجمهور الفلسطيني؛ أنشأت السلطة العديد من الوزارات المتخصصة مثل الشؤون الاجتماعية، الصحة، التربية والتعليم العالي، العمل، الإسكان. كما عملت، أيضاً، على دمج أو تكييف مؤسسات منظمة التحرير التي توفر الخدمات للفلسطينيين في الضفة والقطاع والشتات، مثل مؤسسة أسر الشهداء، الهلال الأحمر الفلسطيني، ودائرة شؤون اللاجئين.

وعلى الرغم من الإخفاقات العديدة، والجوانب السلبية، والكثير من الملاحظات على أدائها؛ فإن السلطة حققت الكثير من المنجزات، وعلى كافة الأصعدة، أبرزها تشكيل مجلس تشريعي، وسن العديد من القوانين، وتأسيس مجلس قضائي، وإيجاد مؤسسات عامة، ووضع الإطار القانوني والتنظيمي للبلد، وتطوير كادر بشري مدرب مؤهل، وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، بالإضافة لتطوير بنية تحتية معقولة شملت إنشاء العديد من المدارس والمستشفيات والمرافق الحكومية وتعبيد طرق وغيرها من المنشآت العامة، ولديها الآن ما يمكن وصفه بالمقومات الأساسية للدولة،

من حيث التكوين المؤسسي والبنية التنظيمية، إضافة إلى أهليتها وجهوزيتها وخبرتها الإدارية التي اكتسبتها خلال السنوات السابقة.

انعكس هذا التقدم، على تطوير علاقة جيدة مع القطاع الخاص، دل على ذلك تسجيل عدد كبير من الشركات الجديدة، وتوسعة القطاع المالي والمصرفي، وتطور ملحوظ في قطاع البناء ولا سيما في مجال الإسكان، وتقدم مهم في مجال السياحة. وفي قطاع التربية والتعليم زاد عدد الجامعات، وتم تبني منهاج وطني للصفوف الأساسية والثانوية.

وعلى الصعيد العام، نجحت السلطة الوطنية بتنظيم انتخابات عامة رئاسية وتشريعية مرتين، بشفافية وكفاءة شهد لها العالم، وأرست قواعد حياة سياسية ديمقراطية، فيها قدر جيد من الحريات العامة، وحرية التعبير، والأمن، على الرغم من بعض التجاوزات، ومن الانقسام الذي أضر كثيراً بهذه الصورة وهذه المنجزات.

نقد المسارات المختلفة للسلطة الوطنية

لا شك في أن مراجعة عقدين من الزمان (هما عمر السلطة)، ونقد وتقييم أداء السلطة خلال تلك المدة من كافة النواحي أمر في غاية الصعوبة، ويحتاج إلى المزيد من الأبحاث والدراسات، وبالتالي لا بد من الاعتراف بأن هذا البحث لا يدعي الإحاطة بكل ما يجب الإحاطة به؛ فقد تناول جوانب محددة في مسارات السلطة، ولذلك ستظل هذه القراءة قاصرة، وبحاجة لمزيد من التعمق والتوسع.

نقد مسار الاشتباك المباشر مع إسرائيل

تأسست الأجهزة الأمنية الفلسطينية في سياق اتفاق دولي لتمارس دوراً وظيفياً معيناً، هو حماية التعهدات المبرمة مع إسرائيل، وحماية الأمن الداخلي – كما تقول السلطة – أو حماية الأمن الإسرائيلي – كما تريد إسرائيل – ومع ذلك، وخلال سنوات الانتفاضة قامت إسرائيل بقصف مقراتها وتدمير بنيتها التحتية؛ فقد اعتبرت إسرائيل ضلوع الأجهزة الأمنية في أعمال قتالية ضدها، وتقديمها الدعم (ولو بشكل خفي) لكتائب المقاومة المسلحة، وتوفيرها الملاذ لمن اعتبرتهم مطلوبين لها، اعتبرت ذلك كله تجاوزاً للخطوط الحمراء، وهذا ما جعلها (أي السلطة) تدفع ثمناً غالياً، بدءاً من تدمير مؤسساتها ومقراتها، وانتهاء باغتيال قادتها وعلى رأسهم ياسر عرفات.

دخل الصراع، في العام ٢٠٠٥، منعطفاً جديداً، وبسمات مختلفة، فأعيد تأهيل هذه الأجهزة من جديد، بدعم دولي، وبقيادة الجنرال الأميركي «دايتون»؛ ومن البديهي أن الأجندة التي عمل عليها «دايتون» لا تتوقف عند إصلاح الأجهزة الأمنية وإعادة بنائها، على الرغم من أن هذا هو صلب الموضوع، بل إن ما سعى إليه هو إحداث تغيير في ولاء منتسبي الأجهزة الأمنية، وفي عقيدتهم العسكرية، وهي أمور في غاية الأهمية؛ لأن العقيدة العسكرية هي التي تحدد العدو مباشرة، والعدو بطبيعة الحال في ذهن الفلسطيني هو الاحتلال، ولكن «دايتون» أراد أن يستبدل هذا العدو ليصبح ما يسميهم

«الإرهابيين». لكن هذا لا يعني بالضرورة أنه نجح بغسل أدمغتهم، أما انضباطهم للتعليمات التي يتلقونها فهو أمر لا يعيبهم، لأنهم جنودٌ في مؤسسة أمنية لها مهمات معينة، هي حماية المجتمع الفلسطيني وحفظ أمنه الداخلي، وصون النظام والقانون، كما هو الحال في أي جهاز أمني في العالم، وقد اعترف «دايتون» بأنه درّب جنوداً لا يسعون للقضاء على إسرائيل، لكنهم من الممكن أن ينقلبوا عليها في أي لحظة.

من الناحية العملية لدى الأجهزة الأمنية تجهيزات محدودة جداً، وإمكانيات بسيطة، وهي تخضع لسلطة هي نفسها تخضع لاعتبارات سياسية وقانونية، ولديها اتفاقيات دولية أقيمت بموجبها، وعليها أن تلتزم بها، وكل من يشارك في السلطة عليه أن يعي هذه الحقائق، ومن ناحية ثانية، فقد اتفقت جميع الأطراف الفلسطينية على أن مهمة هذه الأجهزة الأمنية يجب حصرها في إنهاء حالة الفوضى وفرض سيادة القانون وتوفير الأمن للمواطن الفلسطيني من الاختراقات الداخلية. أما التصدي لمخططات الاحتلال وبرامجه التوسعية فيجب أن تكون مهمة المقاومة الشعبية الشاملة بكافة أشكالها، أما الدفاع عن النفس ضد الهجمات العدوانية التي تشنها إسرائيل فيجب أن تكون مهمة فصائل المقاومة وكتائبها المسلحة، أما الأجهزة الأمنية فلا تستطيع ذلك، وليس مطلوباً منها خوض معارك خاسرة وسفك دماء بلا طائل، لأنها ببساطة أجهزة مكشوفة بمواقعها وتجهيزاتها وأفرادها، وسبق لها أن دفعت الثمن غالياً في بدايات الانتفاضة عندما خاضت مواجهة غير متكافئة مع آلة العدوان الإسرائيلية، أدت إلى تدمير مقراتها والقضاء على كل مقدراتها.

وبعد أن تراجع خيار الكفاح المسلح بكل أشكاله وتجلياته، وبعد أن ظلت المفاوضات تراوح مكانها زمناً طويلاً دون أي نجاح يُذكر، أدرك الفلسطينيون أن خيار المقاومة الشعبية هو الحل الأمثل، وأن المقاومة لا تنحصر فقط في المواجهة المسلحة، ولا يشترط فيها أن تقدم خسائر فادحة في الأرواح، فهي تخوض صراعاً سياسياً بأدوات وأساليب مختلفة.

إذا كان الشعب الفلسطيني لا يستطيع فرض الحل الذي يريد؛ فإنه يستطيع رفض الحل الذي لا يريد، ويستطيع أن يعبر عن رفضه بأساليب عديدة، أهمها الكفاح الشعبي، والذي يعني في الحالة الفلسطينية استثمار قوة الضعف التي يتسم بها الطرف الفلسطيني. وقد أثبت هذا الأسلوب نجاعته، وأثبت أنه يضرب الاحتلال في مقتل؛ فبعد سنوات قليلة من انطلاقة المقاومة الشعبية صارت سمعة إسرائيل السياسية في موقف حرج، وخسرت الكثير من رصيدها على الساحة الدولية، ومن القوة الأخلاقية التي كانت تدّعيها في حربها ضد الفلسطينيين؛ خاصة مع سقوط ضحايا من الأهالي العزل. وتبين زيف شعار «الديمقراطية الإسرائيلية» أمام حجارة المتظاهرين الفلسطينيين والأجانب ولافتاتهم، كما أن تعرض الغربيين المتضامنين للأذى انعكس بصورة سلبية على صورة إسرائيل

في الغرب. وما أثار قلقها أن هذا النمط من الكفاح الشعبي يستخدم الأساليب السلمية التي لا تنطوي على عنف، ولا يمكن وصمه بالإرهاب، وبالتالي فقد حُرمت إسرائيل من سلاح خطير طالما استخدمته في معاركها الإعلامية، حينما دأبت على وصف النضال الفلسطيني بالإرهاب.

نجحت المقاومة الشعبية في تحقيق إنجازات مهمة، مثل استصدار قرار المحكمة العليا الإسرائيلية بوقف الجدار في بلعين، وكذلك فتوى لاهاي، وإيقاف مخططات (برافر) في تهجير عرب النقب، وتسليط الضوء على المستوطنات، إلى جانب النجاحات التي حققتها حملات مقاطعة بضائع المستوطنات والمقاطعة الأكاديمية على المستوى المحلي والدولي، والأهم من هذا كله استعادة الصورة المشرقة للكفاح الفلسطيني بعد أن اعتراه الكثير من التشويش والإساءة في سنوات الفلتان الأمني والانقسام والاقتتال الداخلي.

لم تكن الفصائل الفلسطينية، والسلطة نفسها، عند مستوى الحدث فيما يخص تصعيد المقاومة الشعبية وتعميمها، وظلت إبداعات المقاومة الشعبية مقتصرة على المبادرات الفردية والجماعية، والتي بعد أن ينفذها المتطوعون (نسبة لا بأس بها منهم مستقلون) تأتي قيادات الفصائل ورموز السلطة وتشارك بها، وبشكل استعراضي في بعض الأحيان.

في بدايات انتفاضة الأقصى كان للمقاومة الشعبية والمشاركة الجماهيرية دور مهم، كان من الممكن أن يحدث تغييراً جذرياً في واقع الصراع، ولكن فصائل المقاومة وخصوصاً فصائل الإسلام السياسي عملت على عسكرة الانتفاضة وأوغلت في العمليات التفجيرية، حتى وصلت الأمور إلى اقتران المقاومة بالعمليات التفجيرية، وبعد ذلك دخلت الفصائل المسلحة في تنافس على هذا النمط من العمليات، وبذلك صار سقف النضال والمشاركة في الانتفاضة عالياً، ولم يعد بمقدور الجماهير الانخراط في فعاليات الانتفاضة، وبالنتيجة فُرغت الانتفاضة من المحتوى الشعبي، ثم استدرجت الفصائل إلى الميدان الوحيد الذي لا تملك فيه القدرة على تحقيق نتائج فاعلة، وبذلك فقد اختزلت كافة النتائج الإيجابية التي راكمها الشعب الفلسطيني، وعاد المجتمع الدولي لأسئلة «شرعية العنف» و«قتل المدنيين» بدلاً من أسئلة الاستقلال الوطني وإنهاء الاحتلال.

وفي تلك المرحلة بدا وكأن المقاومة الوطنية فقدت زمام المبادرة، وباتت دون إستراتيجية واضحة، وصارت مجرد ثأر قبلي تثور وتتصاعد حدتها بعد كل عملية اغتيال ثم لا تلبث أن تخمد بعد أن تسكن ثورة الدم، وأصبحت مجرد ردة فعل على كل عملية اعتداء، ووقوع في الفخ الإسرائيلي واللعب في الساحة التي يستدرجها إليها في الوقت والمكان اللذين يحددهما، وذلك للاستفادة من المناخ السياسي المواتي الذي ينجم بعد ردة الفعل الفلسطينية، إما لتحقيق مكاسب سياسية أو للخروج من مأزق داخلي أو للتخلص من الضغوط الدولية.

نقد المسار التفاوضي

المفاوضات عبارة عن أسلوب قديم حديث مورس تاريخياً لحل الصراعات، وهناك علاقة مباشرة على درجة كبيرة من التأثير المتبادل بين المفاوضات والمقاومة، واعتبار أن المفاوضات وحدها أو المقاومة وحدها إستراتيجية ناجعة أمر خاطئ من حيث المبدأ، والفصل الحاد بينهما أسلوب دوغمائي وعدمي تلجأ إليه عادة الجهة التي تعتمد أحد الأسلوبين دون الآخر، والساحة الفلسطينية مثال واضح على ذلك، حيث أدار الفلسطينيون الصراع بطريقة عقيمة أضرت بالقضية؛ فبسبب التنافس والصراع بين الطرفين؛ (من يمارس المقاومة وحدها، ومن يؤمن بالمفاوضات أسلوباً وحيداً لحل الصراع)، لم يكن هناك أي تنسيق أو تناغم أو تكامل بين العمل العسكري وبين العمل السياسي، فلم يأخذ أي منهما فرصته في النجاح.

يربط بعض المراقبين، في هذا الصدد، بين اختراقات للمفاوضات كانت تنبئ بانفراجات سياسية في بعض الأحيان، وبين العمليات التفجيرية التي كانت تأتي بالتزامن معها، فتؤدي إلى إفشال أي اختراق، والعودة بالمفاوضات إلى نقطة الصفر، ويعتبر هؤلاء أن قوى «التطرف» في الجانبين حاربت بكل ضراوة لإفشال المفاوضات، وتغيير النتائج لصالح رؤيتها السياسية والأيديولوجية، والتي كانت وللأسف تفتقر للبديل.

يجعل تلازم المفاوضات مع المقاومة وتسليحها بهدف سياسي من الأخيرة عملية سياسية بامتياز، وفي الحالة الفلسطينية الراهنة تعتبر المقاومة الشعبية المدنية النمط الوحيد من المقاومة القادرة على التعايش مع مفهوم المفاوضات، حيث إن القيام بالمفاوضات والعمل المسلح في الوقت نفسه يعد أمراً متعذراً في ظل الظروف السياسية الحالية.

بالمختصر: المفاوضات ليست مرفوضة من حيث المبدأ؛ لكنها جرت على مدى العشرين عاماً الماضية بطريقة تحتاج لمراجعة، ولم تسفر عن تحقيق أي نتائج، بل ضللت الرأي العام العالمي، وحسنت من صورة إسرائيل من ناحية، ومن ناحية ثانية وظفتها إسرائيل كغطاء للإمعان في سياسات الاستيطان. وبالتالي على القيادة الفلسطينية بلورة إستراتيجية هجوم جديدة، تبدأ بوقف المفاوضات أولاً ورفع سقف المطالب الفلسطينية ثانياً، وفي هذا تقوية لموقفها يمكّنها من الخروج من نفق المفاوضات من أجل المفاوضات للوصول إلى مفاوضات جدية تُلزم خلالها إسرائيل بتنفيذ الاستحقاقات المطلوبة منها، وتصحيح المسار التفاوضي ووقف الخسارة الداخلية جراء استخدام إسرائيل للمفاوضات كغطاء لعدوانها على الشعب الفلسطيني وإظهار السلطة بمظهر الشريك الصامت على العدوان الإسرائيلي، وفي هذا الإطار فإن الإستراتيجية الفلسطينية يجب أن تُبنى بداية على إتمام المصالحة الداخلية، ثم دعم وإسناد المقاومة الشعبية، وتوسيع المشاركة العامة في

فعالياتها، وعربياً مطلوب بلورة موقف سياسي واضح والتزام حقيقي بتقديم الدعم السياسي والمادي للشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية وفقاً لقرارات القمة العربية، وتفعيل المقاطعة العربية، أما دولياً فيجب المطالبة بعقد مؤتمر دولي لتحديد أسس عملية السلام وفقاً لقرارات الشرعية الدولية. ومن ثم التوجه إلى مجلس الأمن الدولي للمطالبة بالاعتراف بحدود الدولة الفلسطينية، والمطالبة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وبشكل خاص القرار ١٩٤.

أما عدم الموافقة على استئناف المفاوضات، ورفضها بصورة مطلقة دون بلورة إستراتيجية جديدة وبديلة فإنه سيعمق من المأزق الفلسطيني ويضع الفلسطينيين في موقف انحسار الخيارات وربما فقدانها.

نقد المسار الدبلوماسي

بداية، لا بد من الإشارة إلى أن العلاقات الخارجية والتأثير على الساحة الدولية لا يقتصران على طاقم السفراء ووزارة الخارجية، بل يشمل كل ما تقوم به كافة مكونات المجتمع الفلسطيني من منظمات مجتمع مدني، وأحزاب، وفصائل، وأفراد، إلى جانب ما تقوم به السلطة الوطنية، ومنظمة التحرير.

وعلى الرغم من الإنجازات المهمة التي حققتها الدبلوماسية الفلسطينية، فإنها وقعت في عدة أخطاء، منها التركيز على الجانب السياسي والعزوف عن المسار القانوني للقضية الفلسطينية، وفي هذا الصدد، أشار ممثل منظمة التحرير في جنيف ووكيل وزارة الخارجية الفلسطينية السابق إبراهيم خريشة في حديث أجراه معه الباحث إلى أن السلطة تنبهت لحاجتها إلى شرعية قانونية تعتمد في عملها على القانون الدولي، لتعزيز المسار السياسي. موضحاً أن السلطة بدأت العمل بقوة على هذا المسار لأول مرة عام ٢٠٠٣.[١٨]

كما يمكن القول إن الدبلوماسية الفلسطينية (والعربية) أخفقت في أكثر من مرة في مواجهة الدبلوماسية الإسرائيلية، مثل عجزها عن استصدار قرارات بتجريم إسرائيل على الرغم من ممارساتها الواضحة، وعجزها عن تقديم قادة عسكريين إسرائيليين لمحكمة العدل الدولية، ممن تورطوا في جرائم حرب أثناء العدوان على غزة، وعجزها عن منع قبول عضوية إسرائيل في المنظمة الأوروبية (OECD)، وعن هذا الموضوع بالذات قال نبيل شعث مفوض العلاقات الدولية لحركة فتح: «إن منظمة (OECD) خضعت للابتزاز الصهيوني والأميركي، حيث ضغطت واشنطن عليها كي تمنح إسرائيل العضوية جائزة لها ولتحفيزها على العودة إلى المفاوضات». وأضاف إن «قصة انضمام إسرائيل للمنظمة الأوروبية تفاعلت على المستويات الحكومية فقط بعيداً عن أي تفاعل شعبي، وكان هناك تقصير من الجانب الفلسطيني في هذا الموضوع، موضحاً أن «الفلسطينيين بدؤوا الهجوم السياسي على

هــذا الموضوع متأخرين، علمــاً أن محاولات إســرائيل الانضمام لهــذه المنظمة بدأت قبل ثلاث سنوات، وأنه لم يكن هناك جهد فلسطيني كاف».[١٩]

كمــا يمكن ذكر أخطاء أخــرى وقعت فيها الدبلوماســية الفلســطينية، أبرزهــا انعدام التراكــم، وعدم البناء على ما ســبق، وضعف المثابرة في اســتمرار العمل على إنجاز معين، والأمثلة كثيرة منها: قرار محكمة العدل الدولية الخــاص بالجدار، وتقرير غولدســتون، وقرار البرلــان الأوروبــي المتعلق بالقــدس والدولة الفلسطينية وغيرها، أما السمة الأخرى للعمل الدبلوماسي الفلســطيني فهي غياب التكامل، على المستوى الوطني بين ما تقوم به المؤسسات الأهلية والأحزاب مع ما تقوم به السلطة ومنظمة التحريــر، ومثــال ذلك غياب التنســيق بين ما تقوم به وزارة الاقتصاد والمنظمات الأهلية في مجال مكافحة منتجات المســتوطنات وما تقوم به الســفارات الفلسطينية في الخارج. وأيضاً تجزئــة القضايــا الوطنية، وغياب الشــمولية عنــد طرحها؛ فمثلاً يركــز العالم على حصار غــزة، على الرغم من أهميتــه وأولويته، إلا أن الاستيطان والقدس وغيرها ذات أهمية قصوى ولا يجري الحديث عنها في الأوســاط العالمية بالحماس السابق نفســه. وأيضاً في التركيز على أن الانقســام هو الهم الفلسطيني الأول، وهذا صحيح، ولكن لا يتم ربط هذا الانقسام باستمرار الاحتلال وهو الأكثر حاجة في العمل السياسي الرســمي، وليس التركيز على الهم الداخلي.[٢٠]

وعن أســباب محدودية تأثير الدبلوماسية الفلسطينية على المجتمع الدولي لدفعه لفرض عقوبات على إســرائيل، يقول غسان الخطيب مســؤول المركز الإعلامي الســابق للحكومة الفلســطينية: «إن الــدول لا تقيــم علاقاتها على أســاس الحق والباطل، إنما على أساس المصالــح، والعالــم العربــي لا يوظــف ثقله السياســي والاقتصــادي لصالــح قضاياه؛ لأنه مُفرَّق ويفتقــد لإدارة واعية للصراع على المستوى الدولي، كما أن الدول الغربية لا تدفع ثمنــاً عندما تتخذ مواقف مؤيدة لإســرائيل، أو عندما تتغاضى عن الحقوق الفلســطينية، فالعرب لم يحســنوا اســتخدام لغة المصالح، بينمــا إســرائيل تخدم مصالــح الغرب لذلك تجد تأييداً لها، ولأنها جزء من الإستراتيجية الدوليــة ولديها دور وظيفي معين تســتخدمه لصالحها».[٢١]

وهــذا مــا أكــده د. مصطفــى البرغوثــي للباحث قائلاً: «هناك عدة أسباب تفسر إخفاق الدبلوماســية العربية في فــرض عقوبات على إسرائيل، أولها ضعف الموقف الرسمي العربي، وعدم تبني العرب موقفاً واضحاً يطالب بمقاطعة إســرائيل وفرض عقوبات عليهــا، والثاني هو الانحياز الأميركي الشــديد لإســرائيل بسبب تلاقي مصالحهما، وبســبب قــوة تأثير اللوبي الصهيوني».[٢٢]

نقد مسار بناء المؤسسات

تعرضت السلطة الوطنية، منذ تأسيسها، لسيل عارم من الانتقادات والاتهامات، خصوصاً من خصومها السياسيين، كما تعرضت لانتقادات منظمات حقوقية، ومنظمات دولية تعنى بالشفافية والحكم الرشيد، ونجم عن ذلك كله أن التصق الفساد الإداري والمالي بأداء السلطة، كما اقترن بها أيضاً قمع المعارضة وتكميم الأفواه، واحتاجت بعد ذلك لمجهودات جبارة وسنين طويلة لتحسين صورتها بعض الشيء.

بصرف النظر عن المبالغة والتهويل في اتهام السلطة بالفساد، والحديث عن توظيف سياسي مقصود ومبرمج للإساءة إلى سمعة السلطة، فإن ذلك لا ينفي وجود فساد حقيقي في مؤسسات السلطة، وقد كشفت هيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة المالية والإدارية عن وجود اختراقات كثيرة، وعن حالات فساد معينة، ولا أحد ينكر ذلك. كما كشفت منظمات حقوقية عن حالات تعذيب عديدة في سجون السلطة، وعن حالات وفاة لمعتقلين قضوا تحت التعذيب.

ولكن، من جهة أخرى كانت عمليات بناء المؤسسات تمضي قدماً، وحسب تقارير لمنظمات دولية؛ فقد أظهرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والسلطة الفلسطينية بشكل عام، قدرة متزايدة على التخطيط وتحديد الأولويات. ومع ذلك، فإن تحديد المهام وتوزيع المسؤوليات كان مشوشاً ويكتنفه شيء من الغموض في بعض الحالات، وتمثل حالة من التشابك والارتباك، كما هو الحال في العلاقة بين وزارة الداخلية ووزارة الحكم المحلي، وأيضاً العلاقة بين «بكدار» وزارة الأشغال والبلديات في معظم مشاريع البنى التحتية العامة، والعلاقة بين وزارة الاقتصاد والصحة في مجال الرقابة على السلع وحماية المستهلك، والعلاقة بين التخطيط والتعاون الدولي وبين وزارة الخارجية، والأهم من ذلك العلاقة المرتبكة بين الأجهزة الأمنية المختلفة، التي ظلت سنوات عديدة تتداخل فيها الأدوار والصلاحيات وحدود المسؤوليات.[٢٣]

وبشكل عام، فإن تكاثر الوزارات والمؤسسات دل على غموض أهداف السياسة الفلسطينية، وغياب أو تضارب السياسات التنموية، وتنازع الصلاحيات، وضعف التخطيط الإستراتيجي، وهذا أدى إلى ازدواجية كبيرة انعكست على أداء مؤسسات مختلفة لمهام متماثلة، وفي خلط التخصصات في المؤسسة الواحدة. كما أدى إلى تشويه البنية التنظيمية، حيث كانت بعض الوزارات أو الهيئات أكبر من اللزوم، وبعضها أصغر من اللزوم قياساً بالمهام الموكلة إليها والمستفيدين والجمهور المستهدف.

سارت التنمية الاقتصادية، أيضاً، بخطوات متعثرة، ذلك لأن الاقتصاد الفلسطيني، وهو الجانب الأهم، ظل معتمداً على إسرائيل في تجارته الخارجية برمتها. فكل البضائع المتبادلة بين السوق الفلسطينية وأسواق الأطراف الثالثة يجب أن تمر عبر الموانئ الإسرائيلية، كما أن قسماً كبيراً من القوة العاملة الفلسطينية يعتمد، أيضاً، على

العمل في إسرائيل. وحسب خبراء اقتصاديين؛ فإن «بروتوكول باريس»، كبّل الاقتصاد الفلسطيني، وحرمه من إمكانية التطور والنمو بمعزل عن الاقتصاد الإسرائيلي، وأبقاه مرتهناً له.

سعت السلطة، أثناء مسيرتها، لإجراء عمليات إصلاح وتقويم ذاتي أكثر من مرة، فبعد الحصار الإسرائيلي لمقر المقاطعة (٢٠٠٢)، ظهرت الحاجة أكثر لإصلاح النظام بأكمله؛ فقد أدى الخوف من الفوضى في حالة غياب عرفات، والقلق المتنامي الناتج عن الاختفاء المفاجئ لأجهزة الأمن الفلسطينية، ومع تصاعد الضغوط الأميركية لتغيير رأس النظام، شجع ذلك كله جهات عديدة لرفع صوتها عالياً والمطالبة بالإصلاح، أبرزها المجلس الثوري واللجنة المركزية لحركة فتح، والمجلس التشريعي، وغيرها، إلا أن الرئيس عرفات حرص على إبقاء الحركة الإصلاحية تحت سيطرته؛ لاسيما أن دعوات الإصلاح لم تكن بريئة تماماً، خاصةً مع تعثر عملية السلام.

قام الرئيس الراحل ياسر عرفات، في هذا السياق، بالتوقيع على القانون الأساسي وقانون السلطة القضائية، وهما القانونان الأكثر أهمية اللذان أصدرهما المجلس التشريعي، ودون تحديد موعد دقيق، أعلن عن نيته إجراء انتخابات محلية وعامة في مطلع العام ٢٠٠٣. وتم تشكيل حكومة جديدة، وتشكيل لجنة إصلاح وزارية، عملت على إعادة هيكلة الوزارات والهيئات الفلسطينية، وتعيين لجنة الانتخابات، وتوحيد أجهزة الأمن (الوقائي والشرطة والدفاع المدني) تحت سلطة وزارة الداخلية، وتوحيد كافة العمليات المتعلقة بالمداخيل والنفقات والرواتب تحت سلطة وزارة المالية، وإدخال التخطيط السليم في عملية إعداد الموازنة، ومراجعة قانون الخدمة المدنية، وتعزيز استقلالية هيئة الرقابة، وتطبيق قانون السلطة القضائية.[٢٤]

تعثرت عمليات الإصلاح قليلاً، مع تردي الأوضاع الأمنية، ولكنها لم تتوقف، وخلال السنوات القليلة التالية، بدأت الأمور بالتحسن، وجرت إصلاحات حقيقية، وظهر تطور ملحوظ في أداء السلطة، وخصوصاً في مجال مكافحة الفساد، وفي هذا الصدد قال سلام فياض في مقابلة مسجلة: «أما عن الإصلاحات، فهنا أسجل حقيقة للتاريخ، وهي أن أغلبية الإصلاحات المالية الجوهرية قد تمت في عهد الرئيس أبو عمار، وكانت كثير من الخطوات والقرارات الإصلاحية وأهمها نظام الحساب الموحد تُرسل لي شخصياً كوزير مالية من مكتب أبو عمار بالذات. ونظام الحساب الموحد هو جوهر الإصلاح المالي، والخطوات التي تلته هي خطوات مكمّلة. وبفضل هذه الإصلاحات استعدنا ثقة الدول المانحة والعالم بنا، بل صرنا نموذجاً يحتذى في الشفافية وحسن الأداء، وخبراء البنك الدولي عندما ينصحون في موضوع الإدارة يقدمون ما لدينا كنموذج مثالي وكتجربة رائدة».[٢٥]

طرح د. سلام فياض بعد فترة وجيزة من توليه منصب رئيس الحكومة ما عرف بوثيقة «فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة»، وقد حدد لمشروعه

سقفاً زمنياً مدته سنتان، انتهى في أيلول ٢٠١٠. وخلال هذه المدة حققت السلطة إنجازات مهمة خصوصاً في مجال الإدارة العامة والإصلاح الهيكلي، فضلاً عن الإصلاح المالي، وتثبيت الأمن وإنهاء مظاهر الفوضى، وقامت بخطوات بسيطة لإصلاح القضاء. وعلى صعيد دعم الاقتصاد الوطني عملت على توفير بيئة مواتية للاستثمار، وأنجزت ما يقارب الألفي مشروع معظمها في البنية التحتية، وتحسين مستوى الخدمات ودعم القطاع الصحي والتعليمي والبلديات.

خلاصة واستنتاجات

حرصت منظمة التحرير الفلسطينية ومنذ مراحل مبكرة على الإشراف المباشر على حياة الفلسطينيين سواء في الأرض المحتلة أو في مخيمات الشتات، وبعد أن تشكلت السلطة جعلت من أبرز أهدافها إدارة أمور الفلسطينيين وتنظيمها في نطاق ما هو متاح لها من أرض، وهو مطلب وطني يهدف إلى تخليص الفلسطينيين من براثن الاحتلال، لذلك يجب التمييز بين وجود سلطة وطنية فلسطينية تدير أمور الفلسطينيين وتشرف عليهم من حيث المبدأ، وبين الحالة الراهنة للسلطة، والتي وصلت حداً يتطلب مراجعة دورها وآليات عملها ومرجعياتها، حتى أن البعض انتقل من الحديث عن إصلاح السلطة إلى التفكير الجاد بحلها، أو إعادة النظر في استمرارها ووظائفها.

على الرغم من كل الملاحظات والانتقادات الموجهة لأداء السلطة، فإن وجود السلطة بحد ذاته ومن حيث المبدأ ضرورة وطنية تقتضيها المرحلة، ولكن مع التأكيد على ضرورة وضع حد للدور الوظيفي الذي تؤديه، فعشرون عاماً أكثر من كافية للحكم بأن استمرار السلطة الفلسطينية على الوضع نفسه لم يعد يخدم الفلسطينيين، بل أوصلهم إلى أوضاع مزرية على الرغم من كل ذلك فقد حقق الفلسطينيون خلال سنوات السلطة منجزات يجب الحفاظ عليها، كوجود مؤسسات وطنية وكوادر مدربة، ومنظومات قانونية، ومنهج تعليم فلسطيني، وعلاقات مع دول العالم، وأجهزة أمنية مدربة – مع الحاجة لتغيير عقيدتها العسكرية – وهي أمور ستساعدهم عند الانتقال إلى مرحلة بناء الدولة.[٢٦]

انشغلت السلطة، في السنوات المبكرة الأولى من عمرها، بقضايا البناء الداخلي، وتشكيل سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية، وبالانتخابات، وبناء المؤسسات، وإعداد البنية التحتية، وإدارة حياة الناس اليومية.. وعلى الرغم من تعدد هذه المهام وتعقيداتها، ومع وجود العوائق الإسرائيلية إلا أن سنتي ١٩٩٩ ~ ٢٠٠٠ كانتا الأفضل من ناحية الموازنة العامة والأداء الاقتصادي وتنفيذ المشاريع .. وبعد ذلك مباشرة دخلت الانتفاضة، وفُرِضَ الحصار الشامل على الأراضي الفلسطينية، ثم جاءت عملية السور الواقي واجتياح المدن، ولم تهدأ الأمور نسبياً إلا بعد اغتيال ياسر عرفات.

أثبتت الأحداث صعوبة الجمع بين مهمات بناء دولة، وبين مهمات المقاومة، فالسلطة حاولت أن

تهيئ للانتقال إلى واقع دولة، وفي الوقت نفسه فُرض عليها الدخول في مواجهات مباشرة مع إسرائيل، كانت تتسم بالعنف في أغلب الأحيان. ومعروف أن بناء مؤسسات الدولة يتطلب منهج عمل وطريقة تفكير وأسلوب إدارة وأدوات وأجواء ومناخات سياسية تختلف كلياً عن مقتضيات المقاومة والاشتباك مع العدو، خاصةً في منطقة صراع ساخنة تؤثر مباشرة على المعادلات السياسية الدولية، وعلى المصالح الحيوية للقوى العظمى. ومع ذلك ليس أمام السلطة من خيار سوى المضي قدماً في مشروعها التحرري والكفاح من أجل التحول إلى دولة، وانتزاع حق تقرير المصير، دون أن تتخلى عن واجباتها اليومية تجاه الشعب الفلسطيني، وعليها أن تراهن على عدالة القضية وحيوية الشعب.

لا يكمن الخلل في مبدأ وجود سلطة وطنية؛ بل في دورها الوظيفي الراهن، ورموزها وقياداتها، ومرجعيتها، وطريقة إدارتها، والمطلوب اليوم وبشكل ملح إعادة قراءة التجربة قراءة موضوعية شاملة، والبدء بخطوات عملية نحو التحول إلى دولة فلسطينية، وهذا يتطلب التحرر بالتدريج من التزامات السلطة الفلسطينية المترتبة على اتفاقية أوسلو وتوابعها، وعليها ألا تقلق من التبعات الدولية لذلك، لأن إسرائيل نفسها لم تلتزم بما عليها من استحقاقات، ولم تحترم هذه الاتفاقيات. وفي هذا السياق يمكن فتح ملف التنسيق الأمني، وإعادة النظر بشكل متدرج في العلاقات الاقتصادية بين السلطة وإسرائيل، وخاصة اتفاق باريس، وإعاة النظر بملف المفاوضات لتأسيس عملية تفاوضية جديدة على أسس وطنية جديدة، والمطلوب أيضاً تصعيد المقاومة الشعبية وتعميمها، وقبل هذا كله المطلوب إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية وتصويب علاقتها بالسلطة الوطنية.[٢٧]

دون إغفال عناصر الإخفاق الذاتية، لا بد من الإشارة للدور الرئيس الذي لعبته إسرائيل في إعاقة تحول السلطة إلى دولة، بل وفي وضع العراقيل أمام عمل السلطة، وإفشال مخططاتها ومشاريعها التنموية؛ حتى في إدارة الشأن اليومي والقضايا البسيطة، فقد حرصت إسرائيل على الإبقاء على السلطة بشكلها الضعيف والعاجز، ولكن ليس للحد الذي يتسبب بانهيارها، فالسلطة بصيغتها الضعيفة والمشلولة تفيد إسرائيل، وتعفيها من تبعات الاحتلال، ونفقاته الباهظة، وتجعلها تسيطر على الأراضي الفلسطينية دون احتكاك مباشر مع الفلسطينيين، أما السلطة القوية والمسيطرة والقادرة على التحول إلى دولة، فهي آخر شيء تريده إسرائيل.

شكك البعض في ولاء الأجهزة الأمنية، واعتبرها صنيعة دايتون، لكن الجندي الفلسطيني برهن على أنه ينحاز لشعبه في ساعة المواجهة. وبعض المراقبين رأوا أن السلطة الوطنية حالياً مرتهنة في يد نخبة سياسية واقتصادية احتكارية التقت مصالحها مع المصالح الإسرائيلية، وبصرف النظر عن مدى صوابية هذا الطرح، فإن السلطة نفسها، بل ومنظمة التحرير وفصائل

المقاومة ما هي إلا نتاج إبداعات الشعب الفلسطيني ونضالاته، وهذا يعني أن هذا الشعب قادر على إنتاج صيغ ومسميات جديدة، لتعبر عن قضيته الوطنية إذا اقتضت الحاجة ذلك، فالشعب الفلسطيني حي، وإرادته لا تنكسر، وحركة التاريخ لا تتوقف أبداً.

الهوامش

١ وائل سعد، قراءة نقدية في تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢.

٢ المصدر الجزيرة، العدد ١٢٠٥٥، ٣٠-٩-٢٠٠٥. http://www.htm.du١٩/٢٠٠٥٠٩٣٠/٢٠٠٥/al-jazirah.com

٣ هبة النفق ١٩٩٦، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=٣٤٨٢

٤ محاضرة الجنرال الأميركي كيث دايتون بعنوان «صناعة الفلسطيني الجديد»، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، ٢٠٠٩/٦/٧. وكالة فلسطين اليوم، http://paltoday.ps/ar/post/٤٨٦.

٥ ٢٠ خبيراً إسرائيلياً يعدون لائحة اتهام البرغوثي، ٤-٦-٢٠٠٢، صحيفة البيان، http://www.albayan.ae/one-world/٢٠٠٢-٠٦-٠٤-١٣١٤٤٢٦,١

٦ روبرت ساتلوف، سفينة الأسلحة «كارين إيه»، مركز الشرق العربي للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٢/٤/٢١. http://asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat-karin.htm

٧ أحمد محمد كلوب، اللواء الشهيد / عبد المعطي السبعاوي في ذكرى استشهاده، دنيا الوطن. http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/٢٠١٢/١٢/١٩/٢٨٠٢٥٤.html#ixzz٣١UwUvIjb

٨ لقاء خاص مع د. سلام فياض في مكتبه، ونشرت أجزاء منه في مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد ٣، كانون الثاني ٢٠١٠. www.ecssr.ac.ae/CDA/PDF_Bank/Bank_PDFs/٣٠٩٤_٣٤-٣٩.pdf

٩ أحمد جميل عزم وآخرون، نجمة كنعان، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١. فصل «نموذج بلعين في المقاومة الشعبية».

١٠ لقاء مسجل مع د. نبيل شعث، نشرت أجزاء منه في مجلة سياسات عدد ١٦، صيف ٢٠١١.

١١ لقاء خاص مع عباس زكي، نشرت أجزاء منه في مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، العدد ٥.

١٢ العالول يؤكد أهمية العمل المشترك لتطوير المقاومة الشعبية الشاملة، وكالة وفا للأنباء، ٢٠١٤/٤/٢٨. http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=١٧٣٢٢٤

١٣ تقرير معلومات (٤): مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين أنابوليس والقمة العربية في دمشق، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، http://www.alzaytouna.net/permalink/٤٤٥٣.html

١٤ 20 عاماً من المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، مجلة المصدر، الأقرب للحدث الإسرائيلي، 21 تموز 2013 http://www.al-masdar.net/20

١٥ 20 عاماً من المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، مجلة المصدر، الأقرب للحدث الإسرائيلي، 21 تموز 2013 http://www.al-masdar.net/20

١٦ يزيد صايغ، خليل الشقاقي، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، مجلس العلاقات الخارجية، 1999، نيويورك. الجزء الثالث.

١٧ يزيد صايغ، خليل الشقاقي، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، مجلس العلاقات الخارجية، 1999، نيويورك. الجزء الثالث.

١٨ لقاء مسجل مع إبراهيم خريشة، أيار 2010.

١٩ مقابلة مسجلة مع د. نبيل شعث في مكتبه في نيسان 2011.

٢٠ د. عبد الرحمن التميمي، الدبلوماسية الفلسطينية بين الانصياع والانطباع، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، 2012/11/13. http://www.pngo.net/ar/viewdetails.aspx?id=210

٢١ اتصال هاتفي مسجل مع د. غسان الخطيب في حزيران 2010.

٢٢ مقابلة مسجلة مع د. مصطفى البرغوثي في مكتبه في رام الله، حزيران 2010.

٢٣ يزيد صايغ، خليل الشقاقي، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، مجلس العلاقات الخارجية، 1999، نيويورك. الجزء الثالث.

٢٤ خليل الشقاقي ويزيد صايغ، إصلاح المؤسسات الفلسطينية: ما الجديد؟ تقرير فريق العمل المستقل لتقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، برئاسة ميشيل روكار، كانون الثاني 2003.

٢٥ مقابلة مع سلام فياض نشرت أجزاء منها في مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، عدد 3 – كانون الثاني 2010. www.ecssr.ac.ae/CDA/PDF_Bank/Bank_PDFs/3094_34-39.pdf

٢٦ إبراهيم إبراش، المشكلة ليست في وجود سلطة وطنية بل في وظائفها ومرجعياتها، وكالة معاً، ٢٠١٤/٥/١١. http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=695907

٢٧ المصدر السابق.

عشرون عاماً على السلطة: فلسطين دولة الأمر الواقع

الدكتور عاطف أبو سيف

مقدمة

تشـــكلت الســـلطة الوطنية الفلســـطينية في العام ١٩٩٤ بعد اتفاق سلام وقع مع إسرائيل، وعلى الرغم من كون ذلك خطوة في تطور الوعي والممارسة السياسية الفلسطينية، وبالقدر الذي أثار فيه قبول الفلسطينيين سلطة منقوصة وغير كاملة؛ فقد نظر البعض إليها بوصفها تحقيقاً غير مكتمل لفكرة السلطة الوطنية التي تبنتها منظمة التحرير ضمن البرنامج المرحلي.

يبـــدو النقاش بعد مرور عشـــرين عاماً على تشـــكيل الســـلطة أكثر عمقاً مـــع وجود حقائق سياسية جديدة على أرض الواقع، يتمثل أبرزها في الآتي:

أولاً – لم تنجح عملية الســـلام في انتزا ع الدولة الفلســـطينية مـــن المفاوضات ولـــم تتحول الســـلطة – التي قرر لها أن تكون انتقالية ولخمس سنوات – إلى دولة كما كان متوقعاً.

ثانياً – قامت إســـرائيل بكل ما في وسعها من أجل تحويـــل الضفة الغربيـــة تحديداً إلى تجمع جديد للاستيطان اليهودي، وبالتالي حولت الضفة إلى كانتونات ممزقة ومنفصلة، وحرمت الســـلطة مـــن التواصل الجغرافي المطلوب لوجود أي كيان سياسي مستقل.

ثالثاً – حققت السلطة على الصعيد العملي بعض الخطوات التي أعطتها بعض صفات الدولة وأضفت عليها من شكل الدولة الكثير.

رابعاً – سياســـياً، فـــإن نجاحات كبرى قد تم

١ كاتب وباحث في الشؤون السياسية

تحقيقها جعلت السلطة أكثر قرباً من التحول إلى دولة. ربمـا كان أهمها الحصول على عضويـة الجمعية العامـة والانضمام إلى المعاهدات الدولية.

خامساً – شكل الانقسام الفلسطيني عقبة كبرى أمام توحيد الجهود الفلسطينية، ولكنه بالقدر نفسـه مع اقترابه من نهايته بعد تشـكيل حكومة الوفاق الوطني شـكل فرصةً أخرى من أجل إعطاء عملية بناء الدولة دفعةً جديدةً وقوةً جمعيةً لم تتوافر للسلطة قبل ذلك.

تقدم هذه الدراسة واقع التحول الدولاني في فلسـطين خلال السنوات العشرين الماضية، من خلال النظر إلى الوعي المؤسـس لهذا التحول. ثمة ثلاثة أفكار أساسـية سـاهمت في ترجمة هذا الوعي.

١ – مركزيـة الدولـة كفكرة فـي تطوير الوعي الوطني الفلسـطيني والنضـال التحرري وغاياته في الحركة الوطنية الفلسطينية.

٢ – ثنائيـة الوحدة والانقسـام كروافع وفرص لتطوير الكيانية الفلسطينية.

٣ – سياسة الأمر الواقع الفلسطينية وما حققته تدريجياً من إنجازات.

- **أولاً - فكـرة الدولـة فـي الوعـي الوطنـي الفلسطيني**

ظلـت الدولة حلم الفلسـطينيين طوال عقود من الكفاح الوطني، وشـكّل البحث عنها إحدى أيقونـات الوطنية الفلسـطينية وأعمدة نضالها التحـرري. وعلى الرغم من تأخـر ظهور الدولة كمفهوم في أدبيات النضال الفلسـطيني بسبب طغيان القتـال من أجل العـودة إلى الفردوس المفقـود، فإنهـا وبمجرد تسـللها منـذ نهاية السـبعينيات؛ وجدت مكاناً مرموقاً في الخطاب السياسي الفلسطيني واحتلت مكانة متقدمة في أجندة المطالب السياسـية الفلسطينية، ودخلت كأحـد أهداف الكفـاح الوطني الفلسـطيني. وخلال تلك المسـيرة الطويلة مـن تطور مفهوم الدولة الفلسطينية في أدبيات الثورة الفلسطينية خاصـة أدبيـات حركة فتح – العمـود الفقري للوطنية الفلسـطينية – طرأت تحولات وتطورات كثيرة على حـدود هذه الدولة وماهيتها ونوعها. وهي تطورات لم تمس فقط قشـور الفكرة بقدر ما مسـت جوهرها، وتركت أثراً كبيراً على جل مواقف الثورة الفلسطينية وأدبياتها.

ثمة أسباب كثيرة قد تفسّر مثل هذا «الشغف» الفلسطيني بفكرة الدولة، والتي تقف حقيقة غياب الدولـة في صلبها. فلم يعان الفلسـطيني ربما من شـيء سياسياً قدر معاناته من غياب الدولة كممارسة حقيقية وفعلية. ويمكن تصور سياقات مختلفة لتطور الصراع العربي الإسـرائيلي منذ الهجرة الصهيونية الأولى إلى أرض فلسـطين، لـو كان هناك في لحظـة تاريخية قبـل النكبة دولة فلسـطينية مسـتقلة. بالطبع فقد كان جل جهـد الصهيونيـة وفور انتصـار الحلفاء على الرجل المريـض في الحرب العالميـة الأولى ألا تتمتع فلسطين بأي اسـتقلال كان؛ حتى يحرم

الفلسطينيون من دولتهم التي سيكون من العسير في حـال وجودها تمزيقها والاسـتيلاء عليها. ليس لأن الصهيونية كانت حساسة بشكل كبير للقانون الدولي واحترامه، ولكن حتى على الصعيد الأخلاقي كان يجب أن يظل الفلسـطينيون كما صورتهـم دعايتهم بعض العرب الرحل العابرين فـي أرض التوراة. وهي صـورة يمكن لمراجعة كتابات نقدية إسـرائيلية أن تكشف عنها بشكل كبير مثل كتابي شـلومو سـاند (اختراع أرض إسرائيل) و(اختراع شعب إسرائيل) الصادرين عن مركز مدار.[1]

حاججت في دراسة سابقة في عدد سياسات الأول أنـه لا يمكـن فهم تطور الفكـر الوطني الفلسـطيني ومكوناته دون فهم محددات أربعة تقع «حاجة» الفلسـطينيين إلى دولة في صلبها. حيث شـكلت الدولة الفلسطينية عصب مشروع التحرر الوطني الفلسـطيني ونقطة الارتكاز في كل المطارحات والمشاريع السياسية التي أنتجها هذا المشروع. فالتحرر من ربق الاحتلال، وحق العودة وما رافق ذلك من جملة الحقوق غير القابلة للتصرف كانت تقود لحتمية واحدة تمت صياغتها بعبـارات كثيرة لكنها تفضـي إلى معنى واحد: إقامة الدولة الفلسـطينية المسـتقلة، لأن تحرير الأرض تطلب التفكير في ماذا سـنفعل بالأرض بعـد تحريرها. وطالما كان ثمـة وجود احتلالي بريطانـي على الأرض قبل سـرقتها وتدميرها وتشـريد أهلها عام ١٩٤٨ فإن السؤال تمحور حول ضرورة التفكير في كيفية التعامل مع هذه الأرض بعد إنجاز عملية التحرير. وللمفارقة فإن الفلسـطينيين لم يعانوا من شيء معاناتهم من غياب كيانية سياسية فلسطينية تحمي حقوقهم. وإذا كان من المهم طرح أسئلة لمحاكمة الماضي السياسـي للشعب الفلسطيني قبل سيطرة قوى المقاومة المسـلحة على هيئـات منظمة التحرير الفلسطينية فلابد من رفع علامة استفهام كبرى حـول عدم مقـدرة، أو ربما عـدم إدراك القيمة في إعلان دولة فلسـطينية في اللحظات الأولى للصراع عقب إنهاء الانتداب البريطاني وما تبع ذلك من إعلان بن غوريون تأسـيس إسـرائيل على حطام الشعب الفلسطيني. بالقدر نفسه لا يمكن إغفال نكوص مشروع إنشاء حكومة عموم فلسطين وتراجعه على الرغم من إعلانه. بالطبع الإجابات التي سـتكون في طليعة الرد على مثل هذه الأسـئلة تتجاوز حدود «الممكن فلسطينياً» لتمـس دول الجوار والعلاقات الإقليمية والظرف التاريخي. لكن أياً كانت الإجابة، فهذا لا يعفينا من القول بوجوب إعـادة رواية التاريخ الوطني لمعرفـة لماذا لم تتم ترجمة الطموح الفلسـطيني مبكـراً؟ ولماذا كان يجب الانتظـار عقوداً حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من حمل لواء المبادرة وتقديم إجابات «وطنية» لأزمته السياسية.[2]

وربمـا وبمراجعة سـريعة ونقدية لممارسـة الخطاب السياسـي الفلسطيني خلال السنوات الأربعين الماضية، يجب الاعتراف بأن هذا التركيز العالي على مفهوم الدولة ومحاولة تحقيقها كان له ثمن غال كثيراً من الناحية السياسـية، وقاد

إلـــى الكثير مـــن التغيرات في مواقـــف الثورة الفلســـطينية. لقد أدى الانشغال بمفهوم الدولة وفكرة تحققها لأســـباب كثيرة إلى صرف النظر عـــن التغيرات التي باتت تطرأ على جل الأدبيات السياسية الفلســـطينية خاصةً المتعلقة بقضايا الصراع الكبرى مثل تحرير كامل التراب الوطني والعودة إلى داخل أرض الآباء والأجداد والعلاقة مع العدو ومستقبل الصراع وآليات حله. لم يتم التنـــازل عن هذه القضايـــا، ولكن ما حدث كان عمليـــات تكييـــف بطيئة بات مـــن المنطقي عند محاولة المزاوجة فيما بينها أن يتطلب الأمر بعض التحويرات علـــى المواقف الأصلية. فلم يتم مثلاً التنازل عن فكرة الحق الطبيعي في أرض الآباء والأجداد ولكن مجرد التفكير في دولة على جزء من هذه الأرض، فيه مقايضة سياسية (لا منطقية ربمـــا ولكن ضرورية) تتطلب إقراراً بدولة العدو (الذي سيصبح جاراً) على بقية هذه الأرض. وإن القبول بالجزء كســـرَ قوة المقولة بالحق الطبيعي الأبدي وجعل أي جزء قد يفي بالغرض حيث إن مبدأ تجزئة الحق واردة.

هـــذا التوق «للدولة» – ليس بما تمثله من حق وترجمـــة لفكرة «تقرير المصير» فحســـب، وليس لكونه ردة فعل على غياب الدولة أو أي شكل من أشـــكال الكيانية السياســـية، وما ساهم به هذا «الغيـــاب» في تعزيز حالة الضياع الفلســـطينية فحسب، بل بوصفه امتداداً طبيعياً لمرحلة التحرر وتتويجاً للمقاومة، وهو، أيضاً، محور أساســـي لفهم تطور حركة التحرر الوطني الفلسطيني وما آلت إليه التجاذبات السياسية بين التيار الوطني وبين الحركات التي تستخدم «الإسلام السياسي» في توصيف نفسها، الأمر الذي ترتب عليه حالة اشتباك داخلي عطلت من جهة مشروع التحرير ووحدة الحالة الفلسطينية، ومن جهة أخرى عملت على إعادة التفكير في بنية النظام السياسي الذي سيتواءم مع الدولة العتيدة.

إن غيـــاب الوطن الفلســـطيني وضياعه أوجد حالة فلسطينية من البحث ميزت الخطاب الوطني الفلســـطيني، لا يمكن قراءة التاريخ الفلسطيني المعاصـــر دون الانتبـــاه لهـــا واعتبارها المحرك الأســـاس في الكفاح المسلح الفلسطيني، وهو ما عبـــر عنه يزيد صايغ بعنوان كتابه المهم «الكفاح المســـلح والبحث عن دولة». مرة أخرى فإن غياب الدولة كان الســـبب الأســـاس وراء ضياع الحق الفلسطيني، وبالقدر نفسه من الأهمية كان المحرك والدافع المركزي وراء تطور مشـــروعهم التحرري والكفاحي. وبكثير من اليقين يمكن إدراك كيف أن غياب الدولة الفلسطينية هو الذي جعل من صراع الشـــعب الفلســـطيني مع مجموعات المستوطنين اليهـــود في الثلاثينيـــات والأربعينيات من القرن العشـــرين صراعاً «داخلياً» ونوعـــاً من «الحرب الأهلية» التي تســـتوجب تقسيم البلاد بين هؤلاء الســـكان «عرباً ويهوداً» إلى دولتين واحدة للعرب وواحدة لليهود، وهو ما حدث في قرار التقســـيم الشهير. فلو كانت فلسطين دولة معترفاً بها ولها شخصيتها الاعتبارية في المجتمع الدولي لما أمكن حدوث ذلك. بالطبع علينا استدراك أن الدولة في

تلــك الحقبة كانت فكرة غريبــة على المنطقة التي خرجــت من عباءة الخلافــة / الحكم التركي إلى الحكم الانتدابي أو وقعت تحت الاحتلال ســواء البريطانــي أو الفرنســي أو الإيطالي. لكن تظل الحقيقــة – على الرغــم من كونهــا افتراضاً – ماثلةً وتصحب معها تغيراً كبيراً لمســار التاريخ لــو كانت تحققــت. ووفق المدرســة الافتراضية counterfactual في التأريخ فإنه لا يمكننا فهم قيمة «الدولة» وما تشــكله من دفع في المشــروع التحرري الوطني الفلســطيني دون تصور مسار التاريخ لو كان للفلسطينيين دولة في ذلك الوقت. من هنا كان إصرار الآباء الأوائل للحركة الوطنية على وجوب تحقيق «الحلم» الفلسطيني في إنشاء دولة مستقلة أو سلطة وطنية (وهو مصطلح تمت، وليس للصدفة، نحته في الســبعينيات من القرن الماضي) تكون نواة لبناء الوطن الأم.

- **ثانيــاً - ثنائيــة الوحــدة والانقســام وبناء الكيانية الفلسطينية**

لو قدر للاتفاق الجديد القديم الذي وقعه عزام الأحمد ووفد القيادة الفلســطينية مع إسماعيل هنيــة في غزة في نيســان ٢٠١٤، أن يقود إلى مصالحة فلســطينية داخلية، فيجــوز القول إن الســلطة الوطنية الفلسطينية ســتدخل المرحلة الثالثة من أطوار بنائها وذلك بعد عشــرين عاماً من تأسيسها عام ١٩٩٤. هذا يفترض أن السلطة تميّزت بوجود مرحلتين ســابقتين وســمتا فترة السنوات العشرين الماضية من عمرها.

شكل وصول ياســر عرفات في ذلك الصيف عــام ١٩٩٤ وتشــكيل أول حكومة فلســطينية وإدارتها لشــؤون حياة الناس الحجر الأساس فــي تطويــر الكيانية الفلســطينية. صحيح أن إسرائيل كانت تفكر في أن هذه الحكومة ليست أكثر من مجلس بلــدي، لكن عرفات كان يراها حكومــة لا تقل عن أي حكومــة في العالم. كان مثل مايكل إنجلو حين رســم لوحته الشهيرة عن الخلــق في صحن فناء كاتدرائيــة بطرس. قال وقتهــا البابا الذي طلب منه أن يرســم اللوحة: كنــت أفكر فــي لوحة وكان يفكر فــي معجزة. كان عرفات يفكر في المعجزة الفلسطينية. كانت الدولــة هي تلك المعجزة المنتظرة. على الرغم من ذلك فإن المعجزة لم تكتمل، لكن تلك الســلطة لم تقبــل أن تكون مجرد مجلــس بلدي بل صارت أقرب شيء للدولة دون أن تكونه. لقد عمل ياسر عرفات كل شــيء ممكن مــن أجل أن تبدو هذه السلطة دولة. فمن المطار والميناء والخطوط الجوية الفلسطينية إلى التشريفات والسلام الوطني عند استقبال الضيوف، ومن إرسال المبعوثين إلى عقد المؤتمرات الدولية والمشاركة في مثلها، ومن توسيع صلاحيات الشــرطة المنصوص عليها في اتفاق أوســلو إلى تسليح الأمن الوطني وقوات الحدود والبحرية إلى جانب أجهزة الأمن. وفيما كان يبدو ذلك مرهقاً ومكلفاً وربما شــكل عبئاً مادياً على السلطة، فإنه كان يعطي هذه السلطة على الرغم من ذلك لمحات «الدولنة». وعلى الرغم من أن هذه السلطة لم تكن تمارس سيادة فعلية وقوية ومطلقة

على الأرض، حيث إن الدبابات الإسرائيلية كما البوارج والطائرات لم تكف يوماً عن انتهاك تلك السيادة، وعلى الرغم من أن مشي عرفات على بساط أحمر وتأديته التحية للعلم مع ضيوفه الأجانب، وعلى الرغم من أن الأمن الفلسطيني لم يكن مطلق الصلاحية حتى في التعامل مع الفلسطينيين، فإن كل تلك الإشارات كانت تقترح أن ثمة إصراراً على أن هذا المتاح يمكن له أن يكون دولة ولو منقوصة السيادة. وفيما لم تكن سفينة البحرية الفلسطينية المتواضعة التي بالكاد تتسع لعشرة أفراد تستطيع أن تبحر في عمق البحر الأبيض المتوسط أكثر من كيلومترات لا تتجاوز أصابع اليد وتقف عاجزة أمام البارجة الحربية الإسرائيلية التي تعترضها أمام شواطئ غزة، فإن رفع العلم الفلسطيني فوق سارية تلك السفينة في قلب البحر إشارة على سيادة من نوع ما على هذا الشاطئ.

يمكن لمثل هذا التحليل أن يمتد ليطال عشرات الأمثلة الأخرى التي تشير إلى هذا النزوع الدولاني للسلطة، لكن ما يقترحه هذا التحليل أن الأمر كان أكثر من مجرد إشارات وترجمة لرغبة دفينة. حيث إن مثل هذا النزوع وجد مبكراً قبل قيام السلطة الوطنية. فالكثير من ممارسات منظمة التحرير في السابق كانت تحمل نزعات دولانية من جباية ضرائب أو تحصيل الأموال من الفلسطينيين في البلدان العربية إلى إقامة المشافي والمدارس – وإن بأعداد متواضعة. إلا أن مثل هذه النزعات والإشارات والممارسات لم تكن يوماً تساهم في تجسيد حقائق على الأرض كما بات عليه الأمر بعد العام ١٩٩٤. لقد دخل مكون جديد على تلك النزعات الدولانية يتمثل في عنصر الأرض وما تمثله من شرط جوهري لتحقيق الدولة.

كانت المعضلة الأهم التي عانت منها تلك السلطة غياب شرعية تمثيلها. فقد قاطعت كل التنظيمات الفلسطينية الكبرى عدا «فتح» صاحبة المشروع هذه السلطة وناصبتها العداء. وبقليل من مراجعة ونقد الذات يمكن أن تعترف هذه التنظيمات بأنها أرادت أن تنتفع من مكاسب السلطة دون أن تتحمل وزرها. وفي كل الأحوال فقد عانت تلك السلطة من أن التنظيمات الكبرى قاطعت مؤسساتها التشريعية والتنفيذية لاسيما على صعيد الوزارات، بجانب النقاش الضبابي حول صلاحية الاتفاق السياسي الذي جاء بها ليكون إطاراً لبناء كيان سياسي مستقل وليس تابعاً. على الرغم مما شكله التشكيك في شرعية السلطة الجديدة فإن المزاج الشعبي العام كان يتجه نحو تعزيز هذه الشرعية على الرغم من نكوص الفصائل وتجنبها المشاركة فيها. لقد كانت آمال الناس في تحقيق السلام وإنجاز المشروع الوطني عالية، ولم يحظ خطاب الفصائل المناهض للسلطة بأي آذان بينهم. وإن تتبع تراجع الدعم للسلطة في الشارع وصعود الدعم الشعبي للتنظيمات الإسلامية المناهضة لها مع تراجع فرص تحقيق السلام يمكن له أن يثبت صوابية ما يتجه إليه التحليل السابق من

ارتباط الشرعية بفرص تحقيق السلطة للمشروع الوطني.

الشوارع الجديدة المرصوفة والبنايات العالية التي تنهض من باطن الأرض، والمدارس والمشافي والعيادات، والجامعات التي فتحت أبوابها وفرص العمل الجديدة التي تم خلقها، ودوريات الشرطة التي تجوب الشوارع ومواكب الوفود الأجنبية الزائرة كل ذلك أعطى إحساساً بانفتاح هذا الجزء المتاح من أرض الآباء والأجداد على مستقبل مختلف مرغوب. وعليه لم يجد خطاب المعارضة وتشكيكها في شرعية السلطة الجديد نفعاً.

وبالقدر الذي حملت فيه هذه الفترة آمالاً وتطلعات فإنها حملت الكثير من الأزمات التي صاحبت مرحلة البناء، لكنها أزمات ستتفجر مع تفجر الانتفاضة الثانية عقب تعثر العملية السلمية. ومع انتهاء المدة المقررة للفترة الانتقالية عام ١٩٩٩ وعدم نجاح الاتفاق في خلق دولة فلسطينية، دخلت المنطقة في دوامة من الصراع الذي تحملت السلطة الناشئة جزءاً كبيراً من تبعاته، حيث كانت مقراتها وأفرادها الهدف الأساس لعمليات الهدم والتدمير والقتل.

عزز هذا الوضع من فقدان السلطة شرعيتها، حيث بدت عاجزةً عن حماية نفسها وغير قادرة على التحول لدولة حقيقية. ثنائية البناء والهدم رافقت صعود دور المعارضة وهبوطه والحيز الذي شغلته في السياق العام.

من المهم استحضار هذه الثنائية عند تحليل عملية «الدولنة»، حيث إن الكيان السياسي يصبح أكثر مقدرة على البقاء بارتباط وجوده بالشرعية المكتسبة من الفاعلين السياسيين المحليين وبقدر لا يقل أهمية باكتسابه الشرعية الخارجية التي يمنحه إياها المجتمع الدولي. لقد هبطت شرعية السلطة مقابل صعود خطاب المعارضة وتحديداً الإسلامية. بل إن خطاب «فتح» اختلف بدرجات متفاوتة، ووجدت أطراف عديدة في «فتح» نفسها تقوم بمنافسة المعارضة الإسلامية في تبني خطاب مناهض من حيث الممارسة لما أنتجه اتفاق أوسلو في تعبير صارخ عن خيبة أمل كوادر «فتح» الكبيرة من نتائج الاتفاق العملية. وعليه كان الدور البارز لكتائب شهداء الأقصى في الانتفاضة الثانية وهو دور مركزي ومهم. بيد أن هذا في المحصلة بالقدر الذي ساهم في الحفاظ على شعبية «فتح» الجماهيرية، فإنه اقترح بشكل واضح أن مشروع «فتح» في السلطة لم يكن ناجحاً، وهي نتيجة كان على «فتح» أن تدفع ثمنها في الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦. موجز ذلك أن البناء والتعمير الذي رافق بداية السلطة منح السلطة شرعيةً ودعماً جماهيرياً، فيما الهدم والتدمير وبالتالي تراجع فرص تحولها لدولة؛ نزع عنها الكثير من شرعيتها حديثة العهد.

جاءت المرحلة الثانية من بناء السلطة على حساب هذه الشرعية أو هي تجسيد لها وترجمة لأزمتها. فقد قبلت، أخيراً، جميع الفصائل والتنظيمات باستثناء الجهاد الإسلامي التنافس

على مقاعد الهيئة التشريعية والتمثيلية للسلطة في انتخابات العـــام ٢٠٠٦ خاصة ألد أعداء الاتفاق السياسي الذي شكل شهادة ميلاد السلطة. بل إن هؤلاء الأعداء تناســوا كل نقدهم للاتفاق من أجل قطف ثمار الشـــجرة التي بات واضحاً أنها ليست مشـــروعاً طارئاً ونظاماً مفروضاً بالقوة، وهي لم تؤسس من أجل أن تزول، بل صارت ثابتاً من ثوابت النظام السياسي الفلسطيني. لا يفيد كثيراً البحث في دوافع التنظيمات المختلفة للحاق بركب السلطة والمنافســـة على السيطرة عليها سلماً وباستخدام الســـلاح، إذ إن النتيجة التي تهم في كل ذلك هي أن الســـلطة اكتسبت الكثير من الشرعية من وراء ذلك. صحيح أن السلطة صارت سلطتين والشرعية شـــرعيتين، لكن ما يفيد في هذا التحليل أن فكرة الســـلطة صارت ســـلعة رائجة. حاولت «حماس» تسويق هذا التحول بالحديث عن «نوع» مختلف من السلطة، سلطة لا تقوم على التعاقد مع الاحتلال بل على مناهضته. بيد أن الممارسة الفعلية دللت على أن الخطاب شـــيء وحقيقة الأمر شيء آخر، حيث إن التعاقد مع الاحتلال لم ينته بل ظل قائماً وأخذ أشكالاً غير مباشرة لكن دالة وواضحة.

وبكلمة أخرى، وجدت السلطة نفسها «كعكة» يتم حمل الســـلاح من أجل اقتســـامها. وحدث مباشرة بعد عام من الانتخابات التشريعية الثانية الانقســـام، وصارت السلطة سلطتين والحكومة اثنتين والشـــرطة شـــرطتين. وبطريقة عجيبة تم الحفـــاظ على هذا الانقســـام دون طلاق كامل. وتدريجياً حدثت عمليات التكييف والتعايش، وبعد ذلك إدارة الانقسام بالتراضي رغم أنف الناطقين الإعلاميين وردح بعض الخطباء والساسة. خبرات التاريخ مليئة بتلك الشواهد التي تجعل الحروب الأهليـــة مراحل فاصلة في عمليات تطوير الدول وتحقيق ثبوتها، خاصة في الأقاليم التي لم تشهد حـــالات «دولانية» قبل ذلـــك، لذا فلا تتوافر لدى نخبها السياســـية خبرات وذكريات مؤسساتية قادرة على تطوير فهم مشترك لكنه الحكم.

ثمة ملاحظتان مهمتان في هذا السياق، تتعلق الأولى بمركزية الحروب في نشوء الوطنية، وتتعلق الثانيـــة بالدور الذي تقوم به الحروب الأهلية في تطوير الدولة وتحقيق الإجماع والشرعية الداخلية للنظام السياسي.

بدايـــة، علينـــا أن ندرك أن الحـــرب هي أولى مواد تكويـــن الدول. فهي ليســـت الكبريت الذي يشـــعل الحس الوطني لدى المجموعات البشـــرية التي تتآلـــف لتخلق فكرة «الشـــعب» الذي يقاتل في الذود عن مناطق ســـكناه أو «الأرض» ليعلن ســـيادته وحده دون باقي الشعوب على تلك البقعة الجغرافيـــة، بل هي بجانب كل هذا تســـاهم في صنـــع الهوية الوطنية عبـــر تخليد الرموز الوطنية وتشـــكيل الهوية التي تصاغ عبر ملاحم وقصص النضال التحرري أو الحرب ضد العدو الخارجي. ووفق المطارحات الشهيرة لتشالز تيلي Charles Tilly وغيره الكثيرين حول مركزية فكرة الحرب في نشوء الدولة المعاصرة فإن الحروب تصنع الدول.[٣] وهذا صحيح في حالات تشـــكل الدول منذ ظهور فكرة الدول الوطنية في أوروبا في الحقبة التي تلت

مرحلة الدولة – المدينة حتى تشكل الدولة في الحقبة بعد الكولونية بعد تفكك المستعمرات الأوروبية في إفريقيا وآسـيا وأميركا اللاتينية سـواء بطريقة سلمية أو بعد مقاومة قادتها الشعوب المستعمرة.

الخلافات الداخلية جزء أساسـي من تجارب الشعوب، فلحظات تكوين الهوية القومية ونشوء التشـكل الوطنـي المتطور باتجـاه دولة قومية تشهد خلافات ونزاعات تصل حد حمل السلاح والاقتتال والحرب الأهلية؛ لأن ثمة أفكاراً تعتمل في كل اتجاه تحاول مقاربة الشكل الأمثل للدولة الناشـئة أو طريقة إدارتها. وتجارب الشـعوب تكشف بسهولة عن أن هذا قد يكون صحياً وربما من فطرة البشر. فالحرب الأهلية الأميركية كانت أساسية في نضوج التجربة الأميركية المعاصرة كما كانت الحرب الفرنسية والإنجليزية وصراعات الدويـلات الإيطاليـة قبل ذلك والحـرب الأهلية الإسبانية بعد ذلك وما إلى غير ذلك. لكن في كل هذا كان دائماً غاية النهاية المنشودة هي البحث عن أفضل السـبل لإدارة البلاد حتى لو أريقت دماء كثيرة في سـبيل ذلك. هذا لا ينفي بطبيعة الحال أن ثمة مصالح ربما غير وطنية في الكثير من الحروب الأهلية المشـار إليها، وإن مراجعة الأدبيـات الكثيرة التي كتبت عنها تكشـف عن جشع وبشاعة ضيقين ومصالح غير حميدة وراء الكثير من المآسـي التي شهدتها تلك الحروب. لكن مراجعة تطور الدولة في السـياق العام في تلك البلدان يشـير بقوة إلـى أهمية تلك الحقبة السـوداء في تتويج فكرة الدولة كجسد تعاقدي بين المواطنين على اختلاف توجهاتهم ومشاربهم.

إن عدم إنجاز فكـرة الدولة في بعض بلدان إفريقيـا يجعل الحروب الأهلية عادة مسـتمرة إلى اليوم حتى بعد مرور عقود على إنشـاء تلك البلدان. التركيبة القبلية وعشوائية الحدود التي رسمها الاسـتعمار وفق مبدأ تقاسـم الغنائم ووجود العواصم على الساحل لقرب الساحل من بلد المسـتعمر في أوروبا عبر البحر، فيما عمق الدولة يمتـد آلاف الأميال في الأدغال، كل ذلك جعل الدولة فكرة مستوردة بكلمات برتران بادي.[٤]

بالطبع في حالتنا، كان من المعيب أن يحدث هذا في ظل وقوعنا تحت الاحتلال، لكنه وقع ووقع بقسوة أكبر. وأياً كان الحال، وأياً كانت وجهات نظرنا، فإن ما تم من انقسـام كان مرحلة ربما مهمة وأساسـية في الوصول إلى المرحلة الثالثة من مراحل بناء السـلطة وتطويـر «دولانيتها»، مرحلة الوحدة والمصالحة.

بهذا، فإن توقيع اتفاق المصالحة في غزة في حال تم تنفيذه يمكن له أن يشكل الرافعة الثالثة في تاريخ تطوير الكيانية الفلسطينية. يقول قائل: جرب الناس «فتح» وجرب الناس «حماس» والآن سـيجربون «فتح» و«حماس» سوية. على اعتبار أن «طرفي الانقسام» (كلمة اليسار المفضلة) هما طرفا المصالحة. ألم تتغيب «الشعبية» و«الجهاد» عن التوقيع! ربما من أجل ذلك. عموماً فإن مرحلة التكويـن الوحدوي تلك ربما هي الأهم في تاريخ السلطة لو قدر لها أن تتم، حيث إن اتفاق أطراف النظام السياسي على مكوناته ووظائفه ومستقبله

يشـــكل دعامة أساسية في تطويره. الواضح أن ثمة اتفاقاً ولو شكلياً على ذلك- ما لم يتم نقضه فجـــأة. بيد أن الأهم في مثل هـــذا الاتفاق إذا أفضى إلى اتفاق أشـــمل حـــول أهداف النظام السياسي وأدوات نضاله وحل المشكلات العالقة حول مرحلة البناء ومرحلة التحرر ومفهوم سلاح المقاومة وسلاح السلطة، والفرق بين المهنية وبين الولاء الحزبي. أســـئلة كثيرة من شأنها أن تهدد استقرار عملية الوحدة واستمرارها.

يتطلب هذا اتفاق أطراف الاتفاق على ماهية العقـــد الاجتماعي والسياســـي الذي ســـيربط مكونات النظام السياسي. إن خبرات الشعوب في ذلك واضحة. فبعيد كل خلاف داخلي وحرب أهلية يجتمع الفرقاء لا ليقتسموا الغنائم بل ليصيغوا وثائق وطنية تأسيســـية تحـــدد ضوابط النظام السياسي ومكوناته وتقوم بتعريف مفاعيله وقواه، وترسم بشـــكل واضح حدوده وحدود مؤسساته وصلاحياتهـــا. بكلمة أخرى، فإن الأمر يشـــبه الاتفاق على صياغة دستور مشترك. وطالما ظل الحديث عندنا يدور عن اتفاق وليس عن دستور أو ميثاق يتم اعتماده من المؤسسات الرسمية حتى يأخذ شـــكله القانوني الجمعي، فإننا مرة أخرى نجازف بالقفز فوق ستار من الحجارة الهشة.

تأسيســـاً، فإن ثمـــة طريقاً طويلـــةً لابد من الســـير فيها من أجل اســـتكمال هـــذه المرحلة، وحتى لا يتحول التوافق الوطني إلى عثرة جديدة من عثـــرات البناء. بيـــد أن المؤكد أن الأطراف المختلفـــة بحاجة للتأكيـــد على أنها تعي صعوبة المرحلـــة خاصة في ظل تعقد الســـياق الإقليمي وعناد إســـرائيل ومواصلة مصـــادرة الأراضي وتهويـــد القدس وفي ظل عجـــز المجتمع الدولي عن إلزام إســـرائيل بالانصياع للإرادة الدولية. ومن جملة أشـــياء أخرى فـــإن إقناع بقية ألوان الطيف السياســـي الفلسطيني بالاندماج بشكل فاعل في عمليـــة المصالحة وترتيباتها حيوي ولا يقـــل أهمية عن اتفاق «فتح» و «حماس». إذ إن مرحلة صياغة أسس النظام السياسي ومكوناته تتطلب مشاركة الجميع. وما بدر من عدم تفاعل الجهـــاد الإســـلامي والجبهة الشـــعبية تحديداً وبرود حماســـتهما تجاه الاتفاق الأخير في غزة يكشف عن ضعف مستقبلي في تنفيذ المصالحة الفلسطينية وتجسيدها؛ لأن المطلوب هو أن يكون هذا اتفاق الجميع حتى يصبح لبنة أساسية في بيت المســـتقبل، حيث لا تتفق «فتح» و«حماس» اليوم ويوم غد تختلف «فتح» و«حماس» مع الجهاد الإسلامي وهكذا دواليك.

ليس في كل ذلك أحكام معيارية حول جودة ما ســـيكون بعد المصالحة، بقدر ما هو تقديم لواقع الحال ولما يمكن للخبرات السابقة أن تخبرنا عنه. حيـــث إن المصالحة بكل ما تم الاتفاق عليها قد تأتي على حساب الكثير من الحقوق وربما الألم. ولكـــن حتى تجاوز هذا الألم والتنازل عن بعض تلك الحقوق بحد ذاته جزء أســـاس من عمليات البناء الوطني، فالجسد لا تندمل جروحه بسرعة، ويمكن لك أن تسير وأنت تنزف. في المحصلة فإن السلطة الفلسطينية بطبعتها الجديدة هي سلطة

الإجماع الفلسطيني الذي يصعب نقضه بعد ذلك. ومن هنا تكمن أهمية المصالحة بوصفها تعزيزاً لوحدانية تمثيل السلطة للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة. إن من جملة ما يقوله هذا التحليل أن أسباب الانقسام تعود لسنوات طويلة قبل وقوعه تتمثل في تشكيك من قام بالانقلاب العسكري في غزة بشرعية السلطة ومن ثم الانقضاض عليها سواء بالانتخاب أو الانقلاب.

مع دخول حماس النظام السياسي واتفاقها مع صاحبة هذا النظام (فتح) على قواعد إدارة النظام، فإن المؤكد أن ثمة طوراً جديداً من أطوار نشوء الكيانية الفلسطينية قيد التشكل. إنه بطريقة أو بأخرى يشبه فرض أمر واقع جديد يقول إن حماس جزء من مخرجات أوسلو دون أن تكون ملتزمة باشتراطات المجتمع الدولي. إن ثمة فرضاً لواقع جديد تكون السلطة أو الكيانية الفلسطينية كيانية الجميع وفق اتفاق داخلي وليس اشتراطات خارجية.

- **ثالثاً - سياسة الأمر الواقع الفلسطينية**

أمام الممانعة الإسرائيلية الكبيرة لتحقيق حلم الدولة الفلسطينية وحتى من خلال اتفاق مع إسرائيل، فقد نجح الفلسطينيون – على الرغم من الكثير من الملاحظات – في تثبيت فكرة الدولة الفلسطينية في أدبيات المجتمع الدولي حول الصراع، وصارت عبارة «الدولة الفلسطينية» لازمةً لأي تصور حول مستقبل الصراع المزمن في الإقليم، ولم يعد تقبل الدعاية الصهيونية حول حقوق الفلسطينيين ممكناً كما كان من قبل. بدأ هذا من تقرير شومان الأوروبي في مطالع السبعينيات من القرن الماضي مروراً بإعلان البندقية عام ١٩٨٠ وبعد ذلك إعلان برلين عام ١٩٩٩ وخطاب بوش أمام الجمعية العامة عام ٢٠٠١. خلال ذلك جرت مياه كثيرة تحت الجسر.

ثمة سياسة أمر واقع فلسطينية بدأت تتبلور وتأخذ شكلاً ثابتاً يجسد نفسه يوماً بعد آخر. فالمواقف الفلسطينية المختلفة والإجراءات وردات الأفعال وطبيعة العلاقات الدبلوماسية الفلسطينية ومسارها والكثير من الشواهد توضح معالم سياسة الأمر الواقع هذه. إنها سياسة لا ترتكز إلى الصراع العلني بل إلى الصراع الخفي الناعم القادر على تحقيق نجاحات أكثر. اعتمدت سياسة الأمر الواقع هذه على ضرورة أن تتحقق دولة فلسطين شاءت إسرائيل أم أبت دون أن يتم قول ذلك أو الصراخ في وجه إسرائيل. بل على حقيقة أن إسرائيل ستصحو لتجد أن العالم كله يتعامل مع دولة فلسطين التي تحتلها.

تركز الزحف الفلسطيني من الدولة باتفاق إلى الدولة كأمر واقع، وحقق الفلسطينيون الكثير من النجاحات في ذلك لاسيما في الأعوام الثلاثة الأخيرة. كان قبول فلسطين عضواً وإن كان ناقص العضوية في الجمعية العامة من أهم معارك الفلسطينيين الدبلوماسية ربما منذ الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. لقد صار في التنظيم الدولي جسم معنوي اسمه دولة فلسطين، حتى إن لم

توجد الدولة ككيان مستقل. تعزز هذا مع وجود مؤسسات وهيئات وموظفين وأفراد شرطة وشيء قريب من الجيش وسفارات وممثليات. لا يدور الأمر عن دولة افتراضية بكلمات نائب وزير الخارجية الإسرائيلي في تعليقه الساخر على عضوية فلسطين بل إن ثمة لحماً يكسو العظام وإسمنتاً يملأ الأعمدة.

بالتراكم، فإن ثمة وضعاً قانونياً ومؤسساتياً وسياسياً يجعل الدولة الفلسطينية أمراً واقعاً لا يمكن تغييره، ويصبح على المجتمع الدولي أن يجيب عن أسئلة كبرى تتعلق بمستقبل عضو أساس فيه هو دولة فلسطين. يساهم في ذلك تنشيط حركات المقاطعة والتضامن وتفعيل المقاومة الشعبية. إن الدولة الفلسطينية التي لم تتحقق دفعة واحدة تتجسد خطوة خطوة وحبة حبة كما يقول المثل، حيث إن تمظهر هذه الدولة يصبح أكثر تحققاً من خلال تلك الخطوات الصغيرة والجريئة، وعلى إسرائيل – التي اكتشف الكثير من سكانها فقط مع الانتفاضة الفلسطينية أنهم يحتلون شعباً آخر – أن تدرك أنها تحتل دولة أخرى، وأن المجتمع الدولي الذي اعترف بعد جهد جهيد بأن ثمة شعباً آخر اسمه الشعب الفلسطيني سيدرك أن ثمة دولة أخرى موجودة فعلاً اسمها دولة فلسطين، وعليه أن يتصرف وفق هذا الأساس، إنها دولة الأمر الواقع.

دولة الأمر الواقع تتم دون بلاغة وخطاب. إنها تتحقق تدريجياً دون خطوات معلنة ودون خطط متكاملة. خطوة اعتراف حتى لو منقوص في الجمعية العامة، لكنها تمنح جملة كبيرة من الحقوق والامتيازات وتعزز شخصية فلسطين ككيان قانوني. اتفاق صغير مع دولة أخرى حول إجراءات معينة يعزز من مكانة فلسطين في مجتمع الدول. توقيع اتفاقية دولية أو مجموعة من الاتفاقيات الدولية يستكمل إجراءات انضمام فلسطين إلى مجموعة الاتفاقيات الدولية. إصدار تشريع محلي أو طابع بريد تذكاري في دولة صديقة يحتفل بفلسطين. المحصلة في نهاية المطاف – وعلى الرغم من عدم كون فلسطين دولة مستقلة أو دولة ذات سيادة أو دولة كاملة العضوية – أنها دولة من نوع ما، دولة موجودة وإن لم تكن دولة كاملة «الدولنة».

يشكل الوضع الجديد انتقالة في فهم العالم للصراع وكُنه الخلاف التفاوضي الفلسطيني الإسرائيلي. فالقصة ليست أرضاً متنازعاً عليها كما برعت الدعاية الإسرائيلية في تصوير الأمر، وليست احتلال إسرائيلياً لأرض غير موجودة أو لشعب مشتت بين الشعوب. فثمة خطاب جديد لا يبحث عن تسويغ ولا يدخل في جوهر النقاش ولا يزعم أطروحات جديدة ولا يتأسس على مواقف ماضوية ولا أيديولوجيات. إنه خطاب يطور واقعاً خاصاً به، يقوم على حقيقة وجوده لا على افتراض شيء خارجه.

وتدريجياً تصبح دولة فلسطين غير الناجزة بشكل كامل حقيقة مادية. ويصبح تعاطي المجتمع الدولي مع هذه الحقيقة لا يقل أهمية عن تعاطيه مع أي دولة أخرى في العالم. إن الدرس الكبير

الذي فهمه الفلسطينيون، على ما يبدو، بعد عقود من الصراع المرير وغير المتكافئ مع إسرائيل، أن العالم يتعاطى مع ما هو موجود وليس مع ما هو مرغوب. إنها ذات الخبرة التي عملت عليها الحركة الصهيونية خلال سرقتها أرض فلسطين، حيث بنت المؤسسات بدعم من سلطات الانتداب البريطاني، واستصدرت الوعود والقرارات الأممية حتى بات وبكثير من التحريف الـزور والبهتان وجود دولة لليهود أمراً واقعاً. حتى حين لم يكن اليهود أكثر من بضع عشـرات آلاف من المستوطنين حديثي العهد في البلاد، اعترف المجتمع الدولي بدولتهم على أنقاض الفلسـطينيين الذين يعيشون هناك قبل أن توجد الكتابة والتاريخ.

رجم الرئيس محمود عباس إسـرائيل خلال هذا الصراع بحجارتها المفضلة: «سياسة الأمر الواقـع». فهو يعرف أن ما يثبت في السياسـة هـو ما يتحقق. لذا عمـل وأمام أي تعطيل تقوم به إسـرائيل في عملية التفاوض على فرض أمر واقع جديد عليها. كانت ثمار ذلك الكبرى تحصيل العضويـة عام ٢٠١٢. وما أن عطلت إسـرائيل إطلاق سـراح الدفعة الرابعة من الأسرى حتى وقع على الانضمام إلى ١٥ منظمة وهيئة دولية. احتجت إسرائيل وهددت وتوعدت ولكنها في آخر المطاف عادت للمفاوضات. وعلى المنوال نفسـه ذهـب الرئيس أبو مـازن للمصالحة رغم زعيق إسـرائيل وتهديدها، ففي نهاية المطاف ستقبل إسرائيل بالأمر الواقع وهو وجود حماس كجزء من النسيج السياسي الفلسطيني.

ترافـق هذا مـع حملات المقاطعـة التي بدأت ضعيفة لتنجح وبشـكل لافت في فتح مسـاحات واسـعة في جدار علاقات إسـرائيل الصلب مع المجتمـع الغربي. وحملات المقاطعـة التي بدأت في تشـجيع مقاطعة بعض البضائع الإسرائيلية والاستثمار في إسـرائيل امتدت لتشمل دعوات بمقاطعة كاملة لإسرائيل وليس فقط للمستوطنات حتى يقوم الشـارع الإسـرائيلي بواجباته تجاه السلام عبر الضغط على حكومته. وبالقدر نفسه من التدريج، فإن هذه الحملات بدأت في بعض البلدان التي تنشط فيها حركة مؤيدة للحقوق الفلسطينية وامتدت الآن لتشـمل معاقل الدعم لإسرائيل مثل بريطانيا وبعض بلدان أوروبا الشـمالية، بل إنها هناك حققت نجاحاً لافتـاً. فالعالم على الصعيد الشـعبي بـات أكثر تقبلاً لفلسـطين مـن تقبله لإسـرائيل، وهذا بدوره يعزز من تجسـيد الأمر الواقع الذي تكون فلسـطين فيه شخصية معنوية وقانونية وسياسية في المجتمع الدولي.

خلاصة

ثمـة ملاحظـة جديرة أن تكـون خاتمة هذا النقـاش. فبعد مرور عشـرين عامـاً من عمر السـلطة الوطنية وأكثر مـن ذلك من عمر عملية السلام فإن المؤكد أن الخطوات الأحادية الجانب التي تبنتها القيادة الفلسـطينية هي من جعلت الحلم الفلسـطيني بإقامة دولة فلسطينية أقرب وليست الخطوات التفاوضية التي تمت بالتعاقد مع إسرائيل. وهي ملاحظة تعزز مقولة الدراسة

خـــلال الصفحات الســـابقة أن سياســـة الأمر الواقع الفلســـطيني هي التـــي تجدي نفعاً، وأن سمة السياســـة خلال السنوات العشرين ونيف الماضية هـــي أن الحقائق تفرض. بيد أن هناك ملاحظـــة وربمـــا حقيقة أخرى تقـــول إن نجاح سياســـة الأمر الواقع تلك كانت بحاجة لواقعية جديدة أثبتت نفســـها. ففيما يقوم الفلسطينيون باتخاذ خطوات أحادية الجانب ويفرضون حقائق سياســـية في الســـاحة الدولية دون الاتفاق مع إســـرائيل بل إعمالاً لحقهـــم، فإنهم لا يقطعون الحبل مع إسرائيل بل يواصلون التفاوض معها حتـــى لو كان هذا التفاوض مجحفاً، وبذلك فهم يحمون أنفســـهم ويضمنون دعم المجتمع الدولي لسياسة الأمر الواقع التدريجية التي يتبعونها.

الهوامش

١ شلومو ساند، اختراع الشعب اليهودي، ت. سعيد عيّاش، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، ٢٠١٠).

٢ عاطف أبو سيف، «أزمة النظام السياسي الفلسطيني الراهنة: قراءة في تطور الحركة الوطنية الفلسطينية»، سياسات، العدد الأول، ٢٠٠٧، الصفحات: ٩-٢٦.

3 Charles Tilly» ,War Making and State Making as Organized Crime ,» in Bringing the State Back edited by Peter Evans ,Dietrich Rueschemeyer ,and Theda Skocpol) Cambridge :Cambridge University Press, .(1985

٤ برتران بادي، الدولة المستوردة، (القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٦).

من نهج الثورة إلى سيادة الدولة...
الثابت والمتغير في العقيدة العسكرية الفلسطينية

اللواء أحمد قرموط[1]

يدور الحديث في أجواء المصالحة عن الأجهزة الأمنية والعسكرية والشرطية، فهل من الممكن إعادة بنائها كأجهزة لدولة فلسطين التي نستعد لبلورتها على الأرض الفلسطينية. قبل الولوج في تفاصيل هذا العنوان لابد أن نستعرض التاريخ العسكري العريق الذي استطاع الشعب الفلسطيني بناءه والتضحيات الجمة التي خرجت من المعاناة والتشرد الذي تعرض له الشعب الفلسطيني. هذا التاريخ العسكري الذي فرض نفسه على الأنظمة وبدأ بمجموعات فدائية، فكتائب فلسطينية، فجيش، فأجنحة عسكرية لفصائل فلسطينية مقاتلة.

كيف تم بناء ذلك وعلى أي عقيدة عسكرية تم هذا البناء؟ كيف تطورت العقيدة العسكرية، وهل ما زالت هذه العقيدة تلبي الطموحات التي انطلقت من أجلها ضمن التطورات السياسية المتلاحقة لمراحل الثورة ثم السلطة والآن إلى مؤسسات الدولة.

كيف من الممكن أن نعيد بناء هذه المؤسسة التي نريد بعد الانقسام، بما يتناسب والتطورات السياسية عندنا وفي دول الإقليم والعالم. هل من الممكن أن نتفاهم على ما نريده من هذه الأجهزة ضمن الظروف التي أنشئت بها والحاضر الذي نعيشه، والمستقبل الذي نرسمه، بعقيدة عسكرية تلبي الطموح، من أجل بناء مؤسسة تتناسب مع الدولة المنتظرة.

ستحاول هذه الدراسة مناقشة تاريخ المؤسسة

١ لواء شرطة.

العسكرية الفلسطينية وحاضرها ومستقبلها، آخذةً بعين الاعتبار ضرورة المحافظة على الإنجازات التي تمت على هذا الصعيد وتقديم بعض التصورات من أجل تذليل العقبات وحل التناقضات التي من الممكن أن تنشأ أمام عملية البناء المرجوة..

لدراسة هذه الظاهرة العسكرية الفلسطينية المعاصرة لابد من العودة لماضيها وقراءة حاضرها، من أجل استقراء مستقبل هذه الظاهرة.

البدايات

بدأت العسكرية الفلسطينية بعد النكبة مع احتلال الأرض وتشريد الشعب إلى مناطق اللجوء، وتواصل الهجمة الصهيونية بعد النكبة بأشكال مختلفة، مع التغييرات التي تمت على المنطقة العربية بنشوء أنظمة عربية رسمية تبنت شعارات التصدي للعدوان والمقاومة والإعداد لتحرير فلسطين.

بدأت التشكيلات العسكرية الفلسطينية في قطاع غزة وفي سورية، وذلك بتشكيل كتائب فلسطينية تتبع لكل من جيشي مصر وسورية في خمسينيات القرن الماضي، وكذلك تشكلت مجموعات فدائية تتبع استخبارات البلدين ضمن شعارات التصدي للعدوان ومقاومة الاحتلال.

لم يمنع ذلك ظهور تشكيلات عسكرية أمنية تتبع فصائل سياسية ذات توجه قومي بهدف الإعداد لتحرير فلسطين والبدء بالمقاومة، فكانت «أبطال العودة» وشباب الثائر» في الضفة الغربية ولبنان وقطاع غزة وتتبع حركة القوميين العرب، وكذلك أنشئ تشكيل جبهة تحرير فلسطين في سورية في مطلع ستينيات القرن الماضي، وفي منتصف الستينيات بدأ تشكيل قوات العاصفة التي تتبع حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» تحت شعار المقاومة والإعداد لتحرير فلسطين.

لاحظ النظام الرسمي العربي التحرك الفصائلي الفلسطيني، وخوفاً من تطوره، رأى ضرورة قيام نظام سياسي فلسطيني لقطع الطريق على الفصائل واحتواء هذه الظاهرة، فتم تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية بمؤسساتها المختلفة ومنها جيش التحرير الفلسطيني، حيث تشكلت ألوية ضد الجيش الإسرائيلي بداية في قطاع غزة بدعم مصري، فكان لواء عين جالوت، وفي سورية تم تشكيل لواء حطين، ثم لواء أجنادين، وفي العراق تم تشكيل لواء القادسية، وبعد خروج المقاومة من الأردن تم تشكيل لواء بدر.

التحق الشباب الفلسطيني وبتحريض من فصائله السياسية وبنزعات فردية أحياناً بالكليات العسكرية في كل من مصر وسورية والعراق في خمسينيات وستينيات القرن الماضي وتخرجوا ضباطاً والتحقوا بجيوش هذه البلدان. وكانت نواة ألوية جيش التحرير عند تشكيلها من الكتائب التي كانت مشكلة سابقاً ومن المتطوعين، وفرز لها الضباط الفلسطينيون وبعض العرب، وكذلك فرض التجنيد الإجباري في قطاع غزة حتى قيام حرب ٦٧ وعلى لاجئي سورية حتى الآن. وبني هذا الجيش بعقيدة عسكرية تتبع البلدان التي يوجد فيها ويتبع القيادة العسكرية في هذه

البلـدان من حيث التدريب والتسـليح ويخضع لأوامرها في أماكن تموضعه ومشاركته القتالية.

شارك هذا الجيش في التصدي لعدوان ١٩٦٧ كما شارك في أعمال المقاومة بعد الاحتلال، خاصة في قطاع غزة، حيث تشكلت قوات التحرير الشعبية التي تتبع هذا الجيش.

مـع هزيمـة العـام ١٩٦٧ وبـدء النهوض الفلسـطيني لمقاومـة الاحتلال، نشـط العمل السياسي الفلسطيني وتطور في الشتات وتحت الاحتلال، حيـث نمت الفصائـل الموجودة قبل العـام ٦٧ وتطورت وتشـكلت فصائل جديدة، وبدأت عملية بناء أجهزة مقاتلة في داخل الوطن وخارجه، حيـث أصبح لهذه الفصائل من القوة والدعم الجماهيري الفلسطيني والعربي ما يؤهلها لقيادة منظمـة التحرير الفلسـطينية، وبالتالي يتبعها جيش التحرير، ولكن هذا بشـكل جزئي، كـون ألويته كما قلنا سـابقاً تتبع قيادة جيوش البلدان المضيفة.

اسـتطاعت الفصائل الفلسطينية باعتمادها فكرة الكفاح المسـلح كأسـلوب وحيـد لتحرير فلسـطين أن تبنـي أجهزة مقاتلة وبتشـكيلات عسـكرية وأمنية خارج الوطن، بداية بالأردن ثم لبنـان بهدف التعبئة للتحرير والتصدي للعدوان والدفاع عن الثورة.

تطـورت أذرع الفصائـل المسـلحة بالعدد والتسـليح وبناء الـكادر العسـكري والأمني، بمسـاعدة بعـض الـدول العربية عـلاوة على تحالفـات الفصائل العالميـة وخاصة في بلدان المنظومة الاشـتراكية، فتطور كادرها العسكري والأمنـي بتلقيـه الدورات في مختلـف البلدان العربيـة والأجنبية وتطور تسـليحها، وبالتالي تطورت تشكيلاتها العسكرية وأصبحت مؤثرة في التصدي للعدوان وتؤثر على الاحتلال في عمقه.

شـملت برامـج الفصائـل أعمـال المقاومة داخل الوطن، فكان لها امتداد عسـكري أمني بمجموعـات مقاتلة تقوم بأعمـال المقاومة ضد العـدو، كذلـك اهتمـت بعض الفصائـل ببناء مجموعات تلاحق العدو وتعمل ضد مؤسسـاته وأفراده في مختلف بلدان العالم. هذا يقودنا إلى أن نقول إن بناء التشـكيلات العسكرية والأمنية الفلسطينية وأعمال المقاومة التي خاضتها بنيت على عقيدة أمنية عسكرية مقاتلة تحت الشعارات التـي تحدثنا عنها بالتصـدي للعدوان ومقاومة الاحتلال في داخل الوطن وخارجه وكذلك الإعداد لتحرير فلسطين.

لم يـرق للعدو هـذا التطور لقـوى المقاومة الفلسـطينية، فكان يرد على فعالياتها بضربات جوية واجتياحات مختلفة لمناطق انتشـارها إلى أن قـام بهجـوم كبير يهدف إلـى تدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير وفصائلها المسـلحة في لبنان عام ١٩٨٢.

ما بعد الخروج من بيروت

خرجت قوات الثورة بعد المسـاومة التي تمت بعد أن حاصر جيش الاحتلال بيروت، إلى تونس والجزائر وليبيا واليمن والعراق والسودان، على

أثر ذلك ولدت فكرة إنشاء جيش التحرير الوطني الفلسطيني من التشـكيلات العسكرية والأمنية للفصائل الفلسطينية وبعض الوحدات من ألوية الجيـش التـي كانت مفرزة إلى لبنـان أو التي انشقت عن الجيش لظروف سياسية في البلدان المضيفة لألوية الجيش، بهـدف إعادة بناء هذه القوات وتأهيلها وتدريبها وتسليحها والاستعداد لأي مهمات مستقبلية.

وحتى تلك المرحلة في أواسط الثمانينيات تميز واقع قوات الثـورة وعملها خلال مرحلة الكفاح المسلح بالآتي:

- الدعـم الشـعبي الفلسـطيني والعربي وبشكل كبير لهذه الظاهرة.
- دعم من حركات التحرر العربية والعالمية.
- دعم رسمي عربي محدود ومرتبط بالوضع السياسي في هذه البلدان.
- دعم رسمي من دول عالمية مختلفة وخاصة دول المنظومة الاشتراكية.

أفرز هذا كله تطوراً واضحاً في هذه القوات على الرغم من الضربات التي تلقتها.

شمل هذا التطور:

- بنـاء تشـكيلات عسـكرية مختلفة وفي مختلف صنوف الأسلحة.
- المقدرة على التصدي للهجمات المتلاحقة من قبل العدو وإيقاع الخسائر به.
- القيام بعمل عسكري مقاوم داخل الوطن وخارجه.

أهم ما يميز هذه المرحلة أنها اسـتطاعت أن تبني عقيدة عسـكرية أمنية على أساس الدفاع عن الثورة والشـعب ومقاومة الاحتلال والإعداد لتحرير فلسطين. أما أهم ما شاب هذه التجربة فهو التعدد في مصادر التدريب والتسليح حيث إن لذلك إيجابيات وسلبيات على البنية العسكرية وكادرها ومنتسبيها.

الأجهزة الأمنية بعد تشكيل السلطة

الانتفاضـة الفلسـطينية التـي انطلقت في ١٩٨٧/١٢ ضد الاحتلال، والتطورات الإقليمية والدولية التي قادت إلى تفكك الاتحاد السوفيتي وحربي الخليج الأولى والثانية، كل هذه أفرزت أولاً مؤتمر مدريد حول الصراع العربي الإسرائيلي، ثم تفاجـأ الجميع بأن هناك مفاوضات سـرية فلسطينية إسرائيلية تمخض عنها اتفاق أوسلو والبروتوكولات في الجانب الأمني.

تحـدث الاتفـاق عن إعادة انتشـار الجيش الإسـرائيلي في غزة وأريحـا أولاً ثم باقي مدن الضفـة الغربية علـى أن تنتشـر مكانه قوات فلسـطينية، ثـم تقسـيم المناطق فـي الضفة والقطاع إلى (أ، ب، ج)، بحيث تخضع المناطق «أ» للسـيطرة الفلسـطينية الكاملـة، والمناطق «ب» تنتشـر فيها قوات شرطة مدنية فلسطينية فقط محدودة العدد والتسـليح في ظل سـيطرة أمنية إسرائيلية، وتخضع المناطق «ج» لسيطرة إسرائيلية كاملة مع إعطاء الحق لقوات الاحتلال في المطاردة الساخنة في حال الشعور بالخطر.

وحدد البروتوكول المسمى اتفاقية واشنطن في ١٩٩٥/٩/٢٨ بنية الأجهزة الأمنية والشـــرطية الفلســـطينية وتركيبتها وعددها وتسليحها. وتم تحديد واجبات الشرطة الفلسطينية بالحفاظ على الأمن الداخلي والنظام العام ومنع وقوع الجرائم وحماية المنشآت العامة ومحاربة الإرهاب وأعمال العنف ومنع التحريض.

تشكلت ضمن هذه الاتفاقات المذكورة الأجهزة الأمنية والعســـكرية والشرطة الفلسطينية لتكون أداة السلطة لتنفيذ المهام المطلوبة منها كالآتي:

١. الأمن الوطني.
٢. الاستخبارات العسكرية.
٣. القوات البحرية.
٤. أمن الرئاسة (قوات ١٧).
٥. الارتباط العسكري.
٦. الدفاع المدني.

كانت تشـــكيلة هذه القوات تقريباً في البداية مـــن قوات منظمة التحرير الفلســـطينية العائدة مـــن الخارج. أمـــا الأمن الوقائي فتشـــكل من المجموعات العسكرية العاملة في الوطن أساساً ومـــن المحررين من ســـجون الاحتـــلال، وطعم هذا التشـــكيل بعدد من ضباط القوات للتدريب والتأهيل.

أما الشرطة المدنية فتأسست بنواة من الشرطة وحوالى ســـتين ضابطاً تدربوا في مصر وعادوا مع بعض ضباط الشـــرطة الذين كانوا يعملون فـــي إدارة الحاكم العام لقطاع غزة في القاهرة، وانضـــم لها لاحقاً جهاز الشـــرطة القديم الذي عمل فترة الاحتلال والعديد من الضباط المفرزين من القوات. وفيما شكل جهاز المخابرات العامة كجهاز مستقل في استمرار للأجهزة الأمنية التي كانت تعمل في الخارج.

هكذا بدأ التشـــكيل ومن ثم تم تنفيذ المهمات كل في اختصاصه، وتتطور العدد بتجنيد دورات متتاليـــة في جميع الأجهزة والقوات وخاصة في الشرطة والأمن الوطني، حيث تضخم العدد من عدة آلاف إلى عشرات الآلاف. ولكن مع ضعف في التسليح والتدريب.

أما على الصعيد القيادي، فكانت هناك قيادة للأمـــن الوطني والشـــرطة، ولكـــن على الأرض يوجـــد نظام مركزي للقيادة بتبعية قادة الأجهزة والقوات للقائد العام مباشـــرة. هذا ســـاهم في تداخل صلاحيات بعض الأجهزة والمنافســـة بين القادة، ما قاد إلى احتكار السلطة وحصرها في أشخاص محددين.

وعلى الرغم من ذلك، تميزت هذه الفترة وحتى نهاية التســـعينيات بدعم شعبي كبير خاصةً مع دخـــول القوات للوطن كما تميـــزت أيضاً ببداية الانقسام السياسي الفلسطيني بين مؤيد وتمثله حركة فتح صاحبة المشروع ومعها بعض فصائل منظمـــة التحرير الفلســـطينية، ومعارض تمثله حركتا حماس والجهاد الإسلامي وباقي فصائل منظمة التحرير.

لم يشارك المعارضون في الانتخابات الرئاسية والتشـــريعية فـــي العام ١٩٩٦ وفـــي حكومات

السلطة، وحدث في كثير من الأحيان أن تطور التناقض بين السلطة وأجهزتها الأمنية من جهة والمعارضين من جهة أخرى إلى اعتقالات وملاحقات لعناصر المعارضة، تنفيذاً لجزء من مهمة السلطة في «مكافحة الإرهاب وأعمال العنف ومنع التحريض». أما على صعيد مهمات الأجهزة الأمنية وعلى الرغم من الأمراض التي علقت بها، فقد استطاعت تنفيذ مهامها بالحفاظ على الأمن الداخلي والنظام العام إلى حد كبير.

ومع اقتراب نهاية المرحلة الانتقالية، عام ١٩٩٩، والتداخل في الصلاحيات بين السلطة والاحتلال خاصة في مناطق (ب، ج)، وادعاء العدو أن السلطة لا تقوم بواجباتها فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، بل واتهم السلطة ممثلة برئيسها بأنها تساعد على ذلك، ولم يلتزم العدو بما تم الاتفاق عليه في نهاية المرحلة الانتقالية.

هنا بدأت الانتفاضة الثانية بفعل جماهيري كبير أولاً، سرعان ما تطور لمواجهات مسلحة أحياناً في الكثير من المناطق، وبفعل مقاوم من الفصائل الفلسطينية ضد الاحتلال، ما دفع منتسبي الأجهزة الأمنية بشكل أو بآخر للمشاركة في الدفاع عن جماهيرها أولاً ثم الاصطدام مع قوات الاحتلال، عندها اتخذ العدو قراراً بتدمير البنية التحتية للأجهزة الأمنية وهذا ما تم فعلاً في الضفة والقطاع، وعلى الرغم من ذلك استمرت هذه الأجهزة بالقيام بمهامها الداخلية والخارجية تحت أسوأ الظروف حتى استشهاد القائد العام.

بعد تولي الرئيس محمود عباس رئاسة السلطة الوطنية سن قوانين تخص الأمن بالإصلاح في الجانب الإداري والهيكلي، فأصبح هناك وزير للداخلية، ومدير عام للداخلية مسؤول عن أجهزة الداخلية وهي الشرطة والأمن الوقائي والدفاع المدني، وبهذا تم فصل الأمن الوطني عن الشرطة، كما عين قائداً للأمن الوطني بتبعية مباشرة للرئاسة والمفترض أن تتبع الأجهزة العسكرية الأخرى لقيادته، وبالتالي أصبحت هيكلية الأجهزة الأمنية على النحو الآتي:

١. قوات الأمن الداخلي.
٢. قوات الأمن الوطني.
٣. المخابرات العامة.

ترافق ذلك مع تهدئة في العام ٢٠٠٥ كانت نتيجتها حواراً مع المعارضة «حماس» والجهاد الإسلامي» في القاهرة، بهدف الوصول إلى «فك الارتباط» الذي أعلنه العدو مع قطاع غزة، وفعلاً تم ذلك، وانسحب العدو من قطاع غزة.

بعد الانسحاب من غزة، جرت الانتخابات الرئاسية، وفاز فيها الرئيس محمود عباس، وبعدها جرت الانتخابات التشريعية، وقررت فصائل المعارضة المشاركة فيها، وفازت حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، وعليه أصبح الشعب الفلسطيني تحت شرعيتين، الأولى رئاسية لحركة فتح، والثانية نيابية لحركة حماس، وبالتالي على حماس تشكيل الحكومة، وبعد نقاش طويل شُكلت بدايةً حكومة توافق وطني وبدأت عملها رغم معارضة إسرائيل وأميركا والغرب السياسية. وفيما يتعلق بعمل وزارة

الداخلية، فقد كانت تحت إمرة حركة حماس، فيما خضعت الأجهزة الأمنية لحركة فتح. وهنا بدأ الصراع بداية بتشكيل حماس قوة تنفيذية تتبع وزير الداخلية مباشرة، وانتهى إلى صراع دموي كانت نتيجته سيطرة حماس على قطاع غزة، وأمر الرئيس عباس منتسبي أجهزة الأمن في القطاع بعدم العمل، وبدأت حماس تشكل أجهزة أمنية موازية واستطاعت بناءها شرطياً وأمنياً، حيث أصبحت لديها قوات أمن وطني وأمن داخلي وجهاز شرطة، ونسبياً حققت قواتها على الصعيد الداخلي سيطرة قوية وفرضت القانون بشكل أو بآخر.

أما على صعيد المواجهة مع الاحتلال، فقد رفعت الحكومة المقالة شعار حماية المقاومة وخاضت مواجهات مع الاحتلال تمخضت عن حربين على غزة، انتهتا بتفاهمات تضمنت – فيما يخصنا – وقف الأعمال العدائية من الطرفين.

يعكس هذا العرض للظاهرة العسكرية الفلسطينية من حيث العقيدة العسكرية والبنية والأخطار والتصدي لها كيف تطورت هذه الظاهرة من مراحل الثورة إلى السلطة ثم الآن دولة تحت الاحتلال، ولكن هذا التطور لم يكن بالشكل الذي يتطلب أن تنفي كل مرحلة المرحلة التي قبلها بشكل كامل. لا يمكن القول إن مرحلة الثورة انتهت ما دمنا دولة تحت الاحتلال، والمؤسسات التي نبنيها مقيدة باتفاقيات وتفاهمات من الممكن في بعض المراحل أن تهدم ما نبنيه.

إعادة بناء الأجهزة بعد المصالحة

وفيما يتم الحديث عن المصالحة الوطنية وإعادة توحيد مؤسسات السلطة بما في ذلك المؤسسة الأمنية والشرطية والعسكرية فإن عملية إعادة الهيكلة والبناء يجب أن تراعي الآتي:

- يجب أن نقر جميعاً أن هذه الأجهزة تعمل ضمن اتفاقيات محددة وأننا لا نعمل على أرض محررة بل على مناطق يخليها العدو ضمن إعادة انتشار قواته.
- التاريخ يقول إن التناقض الأساسي لهذه الأجهزة هو مع الاحتلال على الرغم مما يوجد من أعمال تنفذ لمواجهة الإرهاب ومنع الأعمال العدائية، والدليل على ذلك أنه في لحظات معينة يشن العدو الحروب ويدمر بنية هذه الأجهزة.
- يقاوم العدو على الرغم من الاتفاقيات أي مظاهر سيادية تؤدي بنا إلى مؤسسات الدولة، وبما أن الأجهزة الأمنية والعسكرية والشرطية من أهم مظاهر السيادة على الأرض، فهي ترفع العلم والنشيد الوطني وتفرض سيادة القانون وتعمل على تحقيق الأمن والأمان للمواطن وتحمي الحدود، وبالتالي عند الخلاف على تطبيق الاتفاقيات يلجأ العدو إلى الانتقام من هذه المؤسسات، وبعدها يعمل على تدمير ما أنجزته على هذه الصعد.
- الإقرار بأن هذه الأجهزة هي للكل الفلسطيني، ويجب أن تبنى على أساس مهني مؤسساتي ديمقراطي بعيداً عن الحزبية والتجاذبات

السياسية وهيمنة أي طرف سياسي عليها.

- علينا الإقرار قطعاً بالأخطاء التي صاحبت بنـــاء هذه الأجهزة من حيــث الهيكلة وآلية القيادة واتخاذ القرار.
- علينا الإقرار بتعددية مشارب المنتسبين لهذه الأجهــزة والتي حتمت علينا ضرورة إيجاد أسلوب موحد في الإعداد والتدريب يفضي إلى إرادة فلســطينية واحدة، تبدأ من العلم والنشيد الوطني والتحية العسكرية والنظام العســكري الواحد في آلية اتخــاذ القرار وتنفيذ المهام.
- أن الأمراض الموجودة في المجتمع الفلسطيني والتــي تغذيهــا جهات معادية ويمارســها البعــض بالتوارث أحياناً؛ يجب دراســتها ووضع الحلول المناســبة لهــا، القصد هنا أمراض الجهوية، (مواطن، مهاجر) (ضفة، غزة) وأخيراً (عائــد، مقيم)؛ حيث إن هذه الأمراض أثرت بشــكل كبير في عملية بناء الأجهزة وأوجدت عدداً من التعارضات أدت إلى التناقض أحياناً ولها دور ســلبي على وحدة الأجهزة ومهنية عملها.
- السلاح المنتشر في مجتمعنا حزبياً وعشائرياً وخاصــة في قطاع غزة، حيث يجب الإقرار بخطورة الســلاح الفردي الآلي الذي تدفق إلى القطاع مــا قبل خروج قوات الاحتلال وبعد خروجه، حيث إنه وضمن تطور طبيعة الصراع مع العدو على أرض القطاع فهو غير فاعل ضد الاحتلال بشكل كبير، ونستطيع القول إن انتشــاره كان تمهيداً لحرب أهلية داخلية وما زلنا حتى الآن نتخوف من ذلك، ولدينا من تجربتنا مؤشرات عدة تنذر بخطر انتشار هذا النوع من السلاح على الصعيد الداخلي.

انتشــار السلاح يعيق إمكانية توفير الأمن والأمان للمواطــن ويجب العمل على تنظيم هذا السلاح بطريقة أو بأخرى.

- الإقرار بــأن أعمال المقاومة لا تتناقض مع وجــود الأجهــزة الأمنية، حيــث إن أعمال المقاومــة هــذه رد علــى جرائــم الاحتلال وتجاوزاتــه ويجب أن تكــون بموافقة الكل الفلســطيني علــى تحديد الزمــان والمكان واختيار شــكل المقاومة المناسب بما يخدم المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني.

تمويــل الأجهزة الأمنيــة لا يتم إلا من خلال قنــوات شــرعية معروفــة، بعيداً عــن الجباية والخاوات وأي أعمال أخرى (حصمة، ســيارات مســروقة، أنفاق، وغيرها)، وهذا ســيبعدنا عن دخول الفســاد لهــذه الأجهزة، فعلــى قادتها ومنتسبيها أن يكون تفكيرهم محصوراً في عملية البناء المهني للمؤسسة وتنفيذ مهامها.

الأذرع العسكرية للفصائل الوطنية الفلسطينية مهمتها المقاومة والتدرب والتسلح لمواجهة جيش الاحتــلال، بالتأكيد فإن ســلاحها بصواريخه وعبواتــه وغيرها لا يعد لمواجهة الأجهزة الأمنية أو بهدف الاستيلاء على السلطة. مع التأكيد على أن شــعار الجميع هو التناقض الأساســي مع

الاحتــلال، من الممكن أن تكون هناك تعارضات أثناء المســيرة النضاليــة، ولكن يجب ألا تتطور إلــى التناقض والاحتــراب. على ضوء ما تقدم، وارتباطاً بالتطورات السياسية فإننا بحاجة إلى برنامج واضح يشــارك به الكل الفلسطيني لبناء أجهزة عسكرية أمنية شرطية مهنية ومؤسساتية.

هــذا البرنامج لا يتــم إلا بقناعة تقتضي أن عملية البناء هذه عملية سياســية معقدة تحتاج إلى كل مكونات الشــعب من أجل إنجازها، فما هي بنود هذا البرنامج:

- **أولاً - تفعيــل مجلس الأمــن القومي وإعادة هيكلته بمشــاركة الفصائل الفلســطينية وتحقيق المهام الآتية:**

١. تحديد العقيدة العسكرية الأمنية الفلسطينية بالدفاع عن الدولة وحماية حدودها وحماية منشــآتها وخيراتها ومؤسساتها والانحياز للشــعب وتطبيــق القانون وفــرض الأمن والأمان.
٢. رسم السياســات الإستراتيجية والتكتيكية للأجهزة الأمنية.
٣. اتخاذ الإجــراءات التي تضمن بناء أجهزة مهنية مؤسساتية ديمقراطية.
٤. الاتفاق على أن التناقض الأساسي هو مع الاحتــلال، وعدم تدخــل الفصائل في عمل الأجهزة الأمنية وألا تصل إلى التناقض معها وحل التعارضات التي من الممكن أن تنشأ.
٥. تحريم التخوين السياســي، لا يوجد فصيل خائن ولا فكر خائن، حيث العمالة ترتبط بمن يقدم الخدمات للعدو وهي تنحصر بنفر من الشعب وليست حزباً أو طبقةً أو فكراً.
٦. إيجاد تمويل لبناء الأجهزة الأمنية بما يضمن اســتقلاليتها وإبعادها عــن أي اخطاء في هذا المجال.
٧. تحديــد هيكلية الأجهزة بما يخدم المصلحة الوطنية وضرورات مرحلة الدولة بما يضمن توحيد أجهزة الأمن الداخلي التابعة لوزارة الداخلية تحت قيادة واحدة وتشمل الشرطة والوقائي والدفاع المدني وضرورة البحث في أن يكون جهاز الأمن الوطني مستقلاً، هذا الموضوع بحاجة إلى حل.
٨. تبعية جهــاز المخابرات والأمن الرئاســي للرئاســة مباشــرةً وتحديد مهامهما بدقة، بعيــداً عــن التداخل مع مهمــات الأجهزة الأخرى.
٩. يشــكل مجلس الأمــن القومــي لجنة من المختصين المهنيــين وذوي التجربة والخبرة للإعداد لتطبيق البنود أعلاه وتكليف جهات الاختصاص بالتنفيذ.

- **ثانياً - يكلف القضاء الفلسطيني إنجاز الآتي في هذا المجال:**

١. سن التشــريعات التي تحدد مهام الأجهزة ومن الذي يقــوم بالضبط القانوني وتحديد الفواصل لذلك بدقة.
٢. إنجاز قانون الخدمة لمنتسبي الأجهزة الأمنية بشكل موحد وكامل للجميع.
٣. حماية المواطن مــن خلال التدخل القانوني

حيث النيابة العامة تتأكد من قانونية الضبط.

٤. المساهمة الفاعلة في إنفاذ القانون لإنجاز الملفات أولاً بأول، وعدم تأخرها بما يضمن المحافظة على حقوق المواطنين، وإنفاذ القانون على المخالفين؛ بهدف تأمين الحماية للمجتمع والمحافظة على الهدوء والسكينة والأمان وهذا يوصل إلى ثقة المواطنين بالأجهزة الأمنية.

- **ثالثاً - دور المجلس التشريعي في عملية البناء يتمثل في دورين:**
  - **الأول –** تطوير القوانين اللازمة لبناء الأجهزة الأمنية وفواصل هذه المهمة لكل جهاز، وكذلك تعدادها وتجهيزها وحمايتها بالقانون.
  - **الثاني –** تعزيز الرقابة والمحاسبة وهذا يتطلب الاهتمام بالآتي:

١. تنشيط عمل اللجان المنبثقة عن المجلس التشريعي ذات العلاقة بالأجهزة الأمنية وهي لجنة الداخلية والأمن، ولجنة الشؤون القانونية، ولجنة حقوق الإنسان.

٢. أن يَطّلع المجلس على المعلومات التي تمكنه من الرقابة ومن ثم محاسبة الأجهزة الأمنية.

٣. يستطيع المجلس إيجاد آلية للتعاون بين الفصائل والأحزاب السياسية لحل الكثير من القضايا التي تعيق عمل هذه الأجهزة وأهمها إيجاد الطرق المناسبة لحماية هذه الأجهزة لإنفاذ القانون والمساهمة في إيجاد الثقة بين الأجهزة الأمنية والجمهور بما يخدم النهوض بالمجتمع.

- **رابعاً - دور المنظمات الأهلية وحقوق الإنسان، وينقسم عملها في اتجاهين:**
  - **الأول –** الرقابة على الأجهزة بما يضمن نجاحها في القيام بمهامها في إنفاذ القانون بحيث تكون الرقابة دقيقة وعملية، وبناءً على معلومات حقيقية وهدفها بنّاءً وليس هداماً، وهذا يتطلب أن تجد هذه المنظمات طرقاً صحيحة للرقابة والتواصل والاتصال بالجهات المختصة في حال وجود التجاوزات من أجل تصحيحها والمحاسبة عليها.
  - **الثاني** – المساهمة في بناء الأجهزة بما يضمن المهنية والمساهمة في خلق روح الديمقراطية في صفوف الأجهزة ومنتسبيها والاهتمام بنشر مفاهيم حقوق الإنسان وتطويرها لكي يسود عملها بما يخدم الجمهور، وهذا يساهم حقيقةً في الوصول إلى أجهزة أمنية ديمقراطية في المجتمع وإنفاذ القانون فيه، ويعزز دورها في إيجاد الثقة بين الجمهور وأجهزة الأمن.

- **خامساً - الأحزاب والقوى السياسية:**

انطلاقاً من المهمة الأساسية للأجهزة الأمنية في حماية المجتمع وإنفاذ القانون فيه، فإن القوى والأحزاب من حيث المنطق لا يمكن أن تمانع في ذلك، من هنا يتمثل دور هذه القوى في إنجاح هذه المهمة وليس العمل على تقويضها، وهذا يتطلب منها:

- المساهمة في رسم السياسات الإستراتيجية والتكتيكيــة لعمل الأجهزة الأمنية من خلال المشاركة في مجلس الأمن القومي والمجلس التشريعي.
- حماية الأجهزة الأمنيــة ودعمها جماهيرياً بما يضمن الســلم الاجتماعي لأجل حماية القانون وإنفاذه.
- المحافظة على مهنية الأجهزة والالتزام بعدم العمل الحزبي داخلها، صحيح الآن أن من الصعب أن نجد كادراً مهنياً غير منتم لحزب أو فصيل، لكن يجب أن نقر أن هذا الكادر عليه الالتزام بعقيدة هذه الأجهزة والالتزام بتعليماتها وأن يقطع صلته بحزبه أو فصيله حتى الانتهاء من عمله.
- في حال تم تنشــيط أفعــال المقاومة ضد الاحتلال علــى الأرض، الأهم هو التوصل لحلــول ملائمة مع الأجهزة لتلافي التناقض في هذا المضمار.

خطوات إجرائية

بعد هذا العــرض التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني وتطور مراحله من الثورة إلى السلطة والآن الدولــة في مجال الأمــن، فإن هذا الإرث كفيــل بأن يجعلنا قادريــن على أن نبني أجهزة أمنية وعسكرية وشرطية بمفاهيم متطورة تناسب المرحلة الجديدة وطي مرحلة الانقسام البغيض.

من المهم أن نلزم أنفســنا بعملية البناء هذه، بشكل ملموس ومادي وعملي لتكون لبنة أساسية لكيان الدولة، لأنها المظهر الأساســي للســيادة الوطنية على الأرض، على الرغم من كل المعيقات الداخلية والخارجية التي تحدثنا عنها، مما يتطلب أن يسهم الجميع في تذليل هذه العقبات.

مــن أين نبدأ هذه المهمة الصعبة والتي يجب أن تذلل؟

- **أولاً** – الإسراع في تشكيل اللجنة الأمنية بمرسوم رئاســي، وتتكون هذه اللجنة من ضبــاط مهنيين وأصحاب تجربة، وتمارس عملها تحت إشــراف مصري وعربي وهذا حسب اتفاق القاهرة.
- **ثانيــاً** – إعادة بناء الأجهزة الأمنية تكون بمســاعدة مصرية وعربية وضرورة تأمين كافــة المســتلزمات من خلال هــذا الدعم العربي.
- **ثالثــاً** – بعد التئام هــذه اللجنة ووضعها برنامجها وتوزيــع مهامها، من الضروري أن تقسم إلى لجنتين:

١. **(الأولى)** تكون مهمتها إعادة هيكلة الأجهزة التابعة لوزارة الداخلية، حيث أرى أن يكون هنــاك وزير للداخلية فقــط وليس للداخلية والأمــن الوطني لاعتبار أساســي وهو أن الوزير وأجهزته لهم مهام تختلف عن الأمن الوطنــي، ويجب أن يتفرغ لها، لأنها الأكثر أهمية وخاصــة أن المطلوب منها هو تنفيذ الأمن والأمان للمواطن وإنفاذ القانون.

٢. **(الثانية)** تكون مهمتها إعادة هيكلة الأمن الوطني، وأرى أن يتبع كل ما هو عســكري

لهـذا الجهاز تحـت قيادة واحـدة ما عدا المخابرات وأمن الرئاسة.

ومـع صعوبـة أن يتـم تمثيل قطـاع الأمن والعسـكر بأكثر من وزير في الوزارة، ولكن من الممكـن أن يحل هذا الموضوع بتدخل الرئاسـة أو أي ترتيب إداري لحل ذلك، حيث مهمة الأمن الوطني هي حماية الدولة ومؤسساتها وحدودها واقتصادها، ما يتطلب الوصول لبرنامج واضح لها ولمن تتبع بشكل مهني ومؤسساتي.

- **رابعاً: أن يتم تشـكيل لجـان فرعية محيطة باللجنتيـن ويكـون أعضاء اللجـان من كبار الضبـاط المؤهلين والمهنيين وذوي الخبرة في المجال الذي يكلفون مهمته وأمثلة ذلك:**

١. لجنة دراسـة الأعداد المطلوبـة لكل جهاز، لتحديد العدد المطلوب من ضباط ومنتسبين مهنيـين حسـب المؤهـل في المجـال الذي سـيخدمون به ومن هنا تتم دراسة الأعداد الموجـودة كامـلاً وفرز المؤهلـين للعمل في المجالات المحددة للأجهزة والقوات، بالتأكيد سـيبرز أمامنا العديد من المشاكل في هذا المجال وخاصة أنه يوجد في جسـم القوات العديد من الضباط والمنتسبين غير المؤهلين والذين يتعارض وجودهم مع العمل المؤسسي المهنـي، لذا يجب إيجاد حل لهذا الموضوع، إما بالنقل إلى وزارة أخرى مدنية أو الإحالة للتقاعد مع ضمان الحقوق المالية المناسبة.

ومن أجل المحافظة على المهنية لأسـباب أخرى، يجب عند التفكير في قضية منتسبي الأجهزة العسكرية للفصائل ألا يتم حلها على حساب الأجهزة العسـكرية والأمنية بل خارج هذه المؤسسات.

أيضاً مع كل الاحتـرام والتقدير لنضالات الجميـع أيضـاً، وفيمـا يتعلق بالأسـرى المحرريـن أن يُحل موضوعهـم خارج هذه المؤسسـات أيضاً إلا من هـو مؤهل للعمل المهني والمؤسسي، لذا على اللجنة المختصة دراسـة الأعداد وإحالة هـذه الموضوعات للجهات المعنية لإيجاد الحلول لها.

كما أن من مهام هذه اللجنة وضع البرنامج لرفد الأجهزة بمنتسبين جدد للتجديد العمري والمهني للقوات والأجهزة.

٢. لجنة الشؤون الإدارية تكون مهمتها دراسة الموجودات السابقة للأجهزة والقوات وإعادة توزيعها حسب المهام والاحتياجات وإعداد دراسـة للاحتياجات المسـتقبلية للأجهزة والقوات.

٣. لجنة التسليح وتكون مهمتها حصر الأسلحة مـن ملاك جميع القـوات والأجهزة والعمل علـى إعادة توزيعها وتحديـد الاحتياجات في هـذا المجال، وممكن أن تشـكل لجان أخرى في جوانب مختلفة مثل إعادة دراسة الهيكل التنظيمي لكل جهاز، ولجنة لدراسة الاحتياجـات التدريبيـة المطلوبـة داخلياً وخارجياً، ولجنة لوسائل الاتصال ... .

٤. مجلس الوزراء يشكل لجنة من القضاة وذوي الاختصاص من الأجهـزة والقوات لإعداد

القوانـــين اللازمة لتنظيـــم الأجهزة والقوات بحقوقها وواجباتها، وأن ترفع هذه القوانين للمجلس التشريعي لإقرارها، وهذا استكمالاً لمـــا هو موجود من القوانـــين وتطويرها بما يتناسب والبناء الهيكلي المهني والمؤسسي.

٥. الثقة بين الأجهزة الأمنية والجمهور بحاجة لمجموعة من الإجراءات تساهم فيها مكونات المجتمـــع الفلســـطيني ويشـــارك في هذه الإجراءات مثلاً:

- مجلس الوزراء والذي يعمل على تشكيل لجنـــة إعلاميـــة توعوية مـــن مختصين وإعلاميـــين ومن الـــوزارات ذات العلاقة مثل وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الأوقاف وبمشاركة التفويض السياسي والمعنوي للأجهزة والقـــوات لرفع الوعي الجماهيـــري وتقوية صلتـــه مع الأجهزة الأمنية والعســـكرية وكذلـــك لرفع الحالة المعنوية والسياســـية لمنتســـبي الأجهزة والقوات وتشجيعهم في عملهم.
- يســـتطيع المجلس التشريعي أن يكون له دور رائد في هذا المجال من خلال لجانه ذات العلاقة كلجنة الداخلية والأمن ولجان حقوق الإنسان ليكون لها دور جماهيري تحت شـــعار شـــعب واحد وجيش واحد وسلاح واحد للوصول إلى بيئة مجتمعية تتناسب والوضع الجديد، وتحقيق الأمن والأمان للمواطن وإنفاذ القانون وحماية الحدود.

وأخيراً، هـــذه دعوة إلى أن تتضافر مكونات المجتمع الفلسطيني من أجل تحقيق هذه المهمة الأساســـية كونهـــا اللبنـــة الأولـــى والضرورية لاســـتحقاق السيادة على الأرض وتحقيق الدولة عليهـــا. مكونـــات المجتمـــع كلها مـــن قضائية وتشـــريعية وتنفيذية هي التي تساعد في تحقيق الثقة بين الجمهور الفلسطيني وأحزابه السياسية وحل أي أزمات تعترض مسيرة البناء بهدف أن نصل لمجتمع وطنـــي ديمقراطي يحكمه القانون الذي يسري على الجميع.

الفلسطينيون في إسرائيل في مواجهة انتهاكات السلطة

البروفسور أسعد غانم / جامعة حيفا

تدافعت السياسات الرسمية خلال العقد الأخير تجاه الفلسطينيين في إسرائيل لتشكل حالة متواترة غير مسبوقة في زخمها من السياسات المعادية للفلسطينيين في إسرائيل. وقد أتت هذه الموجة نتيجةً لصعود اليمين الإسرائيلي إلى حالة من السيطرة التامة على المشهد السياسي، فالانتخابات الأخيرة في إسرائيل والتي جرت قبل عام، تفيد بأن اليمين الإسرائيلي يستمر في الحكم لمرتين متتاليتين لأول مرة منذ أوسلو، ويأتي ذلك في ظل تصعيد الاحتلال هجومه الاستيطاني في القدس والضفة الغربية، وسياسات غير مسبوقة من الاعتقال اليومي للنشطاء والمناضلين الميدانيين، بما يعني أن الخطوات ضد الفلسطينيين في إسرائيل أتت في رزمة واحدة مع السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين عموماً، وهي تجسيد لتغييرات إسرائيلية جدية على المستويين الشعبي والرسمي، في حالة من التشدد اليميني العنصري، التي تعتبر فلسطين التاريخية منطقة سياسية وجغرافية واحدة، وأن الشعب الفلسطيني في كل أماكن وجوده هو عدو واحد وموحد يجب السعي إلى إخضاعه، بصرف النظر عن المكانة القانونية والسياسية، أي بغير اعتبار للمواطنة كعامل من المفروض أن يحمي حامليها أمام عنف السلطة.

يتم التعبير عن السياسات المعادية للفلسطينيين في إسرائيل من خلال أربعة مسارات رئيسة، رسمية وشعبية.

الأول – حالة جلية ووقحة، أي أنها غير خجولة،

في قوننة التفــوق العرقي، من خلال جملة من القوانين والمراسيم القانونية التي يدفعها ممثلو اليمين في الحكومة والكنيست، وعلى رأسها تغيير في مضامين قانون المواطنة، إنــكار النكبة، قانون الدولة القومية لليهود، وعشرات التشــريعات الأخرى التي وثقتها جمعية عدالة لتصل إلى حالة من الاستنفار الدســتوري، الذي يقونــن المكانة المحصنة لليهــود واليهودية ويعمق التفوق العرقي في الدولة العبرية.

الثاني – شرعنة اليمين العنصري بشكل مفضوح وعلى رؤوس الأشهاد، بحيث إن هذا اليمين العنصري المعــادي للفلســطينيين عموماً، وللمواطنين في إســرائيل من بينهم بشكل خاص – والذي تم منعه قانونياً في أواسط العقــد الثامن من القرن الماضي من خوض الانتخابات والتمثيل السياسي من خلال منع حركة كاخ العنصرية من خوض الانتخابات – اتخذ أشكالاً جديدةً من التمثيل السياسي في أحزاب دينية ويمينية علمانية مثل حزب "يسرائيل بيتينو" بقيادة ليبرمان، وهو اليوم يمثل في الكنيست والحكومة ويتبوأ مناصب رفيعــة ويعبــر عن آرائه بشــكل جلي، كما ويشارك في تنفيذ سياسات عينية ضد العرب وبشــكل علني ومن خلال المشاركة الرسمية في القرار الحكومي التنفيذي في إسرائيل.

الثالث – يتمثل في صعود غير مسبوق للعنصرية الشــعبية، والتــي يتــم التعبيــر عنها في اســتطلاعات الرأي وتحمل نسباً عاليةً من العداء للعرب، بحيث إنني أستطيع الجزم بأن إســرائيل تتصدر الدول الغربية في العداء الشعبي للأقليات أو للآخر عموماً. ويتم رفد العنصرية الشــعبية فــي تصريحات رجال دين ورؤســاء بلديات وشخصيات اعتبارية أخــرى، تدعو إلى مقاطعة العرب والاعتداء عليهم ومنعهم من السكن في حارات مشتركة مع يهود... وهي مــن الخطوات التي تعبر عن عنصرية فائضــة ومتصاعدة، كان من الممكــن أن تقيم الدنيــا ولا تقعدها لو أنها تصريحــات ضد يهود في أوروبا أو في أي مكان آخر في العالم.

رابعــاً – تواتر السياســات المعادية للعرب على المستوى التنفيذي، وأهمها مشروع "برافر" لمصــادرة أراضي البدو فــي النقب لتنفيذ عملية تهويد شــاملة، كما حدث في الجليل خلال النصف الثاني من القرن الماضي، هذا بالإضافة إلى استمرار السياسات التمييزية وإفقار المواطنين الفلســطينيين، والاجتهاد للتضييق عليهم ومنعهم من التطور الطبيعي في مجالات الحياة كلها. هذه السياســات ليســت سياسات رسمية تأتي من الحكومة فقط، بل هي كذلك سياســات يتم تنفيذها من خلال عشرات المؤسسات السلطوية وغير المرتبطة مباشرة بالحكومة، حتى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى لم تسلم من ذلك.

بالإضافة إلى ما أوردته سابقاً من تعبيرات عن عداء للفلسطينيين في إسرائيل والاستمرار في تعزيز التفوق العرقي لليهود، يمكن الإشارة إلى أشكال أخرى لا نجد ضرورة لتفصيلها هنا، كلها تصب في خانة الدولة اليهودية، وتشكل حالة هستيرية من السياسات والمواقف اليومية والإستراتيجية والتي تعبر عن المعاني العميقة للدولة اليهودية، وتؤدي إلى زيادة الإصرار الرسمي والشعبي لدى الفلسطينيين في إسرائيل على رفض القبول بالطابع اليهودي للدولة.

مما لا شك فيه أن هذه الحالة من التصعيد الرسمي والشعبي ضد الفلسطينيين في إسرائيل، أدت إلى حالة من الحراك الحزبي والنخبوي والشعبي لدى الفلسطينيين في إسرائيل، في مسعى حثيث لمواجهة السياسات الرسمية والمواقف الشعبية المساندة لسياسات الإقصاء والتفوق العرقي.

هنا يمكن الإشارة إلى عدة مستويات من الرد والمواجهة التي اتخذت عدة تعبيرات، أهمها تمثل في ثلاثة مرتكزات أساسية:

- **<u>الأول - النضال الذي تقوده اللجان التمثيلية والأحزاب السياسية</u>**، وعلى رأسها لجنة المتابعة العليا، وهي الهيئة العليا التي تتابع قضايا الفلسطينيين في إسرائيل. هذه اللجنة قامت بأدوار مهمة خلال العقود الأولى منذ قيامها عام ١٩٨١، وتكللت نضالاتها في تشكيل جسم قوي ومتماسك لتمثيل الفلسطينيين في إسرائيل وقيادتهم في مواجهة السياسات الرسمية. هذه اللجنة مرت في حالة من الوهن والضعف المتزايد خلال العقدين الأخيرين، حتى إنها اقتربت كثيراً من فقدان دورها القيادي. قد يطول الشرح كثيراً عن خيبات اللجان التمثيلية للفلسطينيين في إسرائيل، وهي اللجان التي أسست قبل أربعة عقود لكي تشكل المركز السياسي لهم وتحولت إلى مؤسسات وطنية فاعلة استطاعت أن تقود عملهم الوطني على امتداد العقود الماضية.

من جهة أخرى، تحولت لجنة المتابعة تدريجياً، خلال العقدين الأخيرين، إلى ناد للجدال والنقاشات، وتراجع دورها حتى اقترب من التلاشي، وحدث هذا مقروناً بتوقف مشروع بناء المؤسسات الوطنية، والذي يعد أحد الإخفاقات الكبرى لقيادات العقدين الأخيرين وعلى رأسها قيادات الأحزاب والتيارات التي اكتفت بالمقارعات وتحميل المسؤولية لغيرها من التيارات. وكما قلنا مراراً أصبحت القيادات في غالبيتها عبئاً على العمل الوطني وتحولت غالبية الأحزاب إلى دكاكين تخدم مصالح خاصة وتستعمل كأداة لجمع المال باسم بناء المؤسسات الوطنية وتقوم بفتات المائدة باستكتاب بعض الكتاب والشبيحة ونجح بعضها في الانتخابات من خلال تزوير إرادة الناس وشراء الذمم، ما ساعد في تعميق ظواهر الفساد والإفساد في الانتخابات القطرية والمحلية وغيرها. وأخيراً تم الإجهاز شبه النهائي على لجنة المتابعة من خلال القيام باختيار رئيس

توافقي لا يستطيع أن يبادر إلى عمل وطني جدي ويكتفي بإدارة اللجنة، وفي المقابل تم فصل لجنة الرؤساء عن لجنة المتابعة قبل تثبيت لجنة المتابعة ودورها الوطني في خطوة أدت إلى تعميق مأزق العمل الجماعي والوطني وتشتيته، بحيث إن هذه اللجنة ومركباتهـا الحزبية تقوم بدور ثانوي في حالة التصدي الوطني للسياسات الرسمية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل.

• **الثاني - النضال الإعلامي والمجتمعي الذي تخوضـه مجموعة من المثقفين والنخب**، والذي يتم التعبيـر عنه في الجمعيات الأهلية والمؤسسات الثقافية.

يتخذ الجهد في هذا المضمار عدة أشـكال، أهمها تشـكيل لوبي مسـاند لعمـل الأحزاب والهيئـات التمثيليـة الأخرى من خـلال رفده بالمعلومات ووضع السيناريوهات المختلفة لنضال ناجـح، وحتى من خلال القيـام بخطوات عينية ضاغطة بشـكل مباشر على متخذي القرار في إسرائيل أو التوجه للمحاكم وحتى لبعض الهيئات الدولية مثل هيئات تابعة للأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي ... .

أهم نقاط ضعف مؤسسـات المجتمع المدني هي قيام غالبيتها بتبني أجندات لا تتعلق بتعزيز المجتمع وإمكاناته أو حاجاته الأساسـية، فهذه المؤسسـات فوقية ولم تنم من "تحت" كما يجب، بل هي بالأسـاس مبادرات فوقية تدار من قبل إدارة مغلقة، تعمل كمجموعة مغلقة وتدعي معرفة حاجـات المجتمع، وتنتج نفسـها من جديد في كل مناسـبة لتغييرها، كمـا أن جزءاً كبيراً من هـذه الجمعيات أقيم بمبـادرات أحزاب تطلعت إلـى أن تكون الجمعيات ذراعـاً لجمع الأموال وتشـغيل فاعليهـا في ظل تراجع الاسـتعداد للعطاء المجتمعي غير المقـرون بالمقابل المادي، ومن الواضح أن بعض الجمعيات الممولة بشكل هائل تعمل كمكان تشغيل وعمل لبعض الأحزاب ونشـيطيها "ومثقفيها". بالإضافة إلى ذلك فإن جـزءاً من هذه الجمعيات أقيم بمبادرة صناديق وفاعلـين أجانب أنتجوا هـذه الجمعيات لتكون أداة للتأثير داخل المجتمع الفلسطيني وكوسيلة "لشـراء" بعض القـدرات العربية السياسـية والأكاديمية لتقوم بتأدية دور الوسيط مع المجتمع العربي في حالات سياسية ممكنة.

طبعـاً لا يمكن هنـا إغفال بعـض الأدوار الطلائعيـة لهذه المؤسسـات فـي توفير المعرفة السياسـية والقانونية وفي كونهـا تمثل حاملة لبعض حلقات النقاش الضرورية من أجل الخروج بسياسات مدروسة لمواجهة السلطة، ومما لا شك فيه أن هذه الجمعيات وبعض المثقفين النشـطاء فيهـا، كان لهم دور مركزي في إخراج "التصور المستقبلي" كتصور جماعي رسمي للجنة رؤساء السـلطات المحلية ولجنة المتابعة العليا برئاسة شـوقي خطيب عـام ٢٠٠٦، وهـي بذلك قامت بدور تاريخي غير مسـبوق بإخراجها برنامجاً يحوي تصوراً للمسـتقبل المنشود للفلسطينيين في إسرائيل وأشكال المواجهة الممكنة لسياسات التفوق العرقي للدولة اليهودية.

- **ثالثاً - الحراك الشبابي**، يجري الحديث، مؤخراً، في حلقات عديدة عن مجموعات شبابية تتحرك في أماكن مختلفة محاولة خلق حالة من المواجهة المباشرة مع تحديات أساسية تواجه مجتمعنا، وعلى رأسها سياسات الدولة المعادية للفلسطينيين عموماً، ولمواطني إسرائيل من بينهم، بشكل خاص، هؤلاء الذين قادوا تحضيرات جبارة وفعاليات قطرية في يوم الغضب لمواجهة خطة "برافر" لمصادرة أراضي البدو في النقب وتهجيرهم، وكللوا ذلك بتظاهرة في النقب وأخرى في حيفا وأجبروا الدولة على التراجع عن خطتها.

طبعاً، تأثر هؤلاء بتجربة زملائهم في العالم العربي، "الشباب ملح الربيع العربي"، الذين رفعوا العرب إلى القرن الحادي والعشرين ليتحولوا إلى أمة ناهضة وليخرجوا إلى نور القرن الأخير على الرغم من آلام وصعاب التغيير وتخلف بعض النخب التي تدعو للإبقاء على الوضع السابق والمريض في كل بلدان العالم العربي. ولا يزالون في غالبية أقطار العالم العربي يتعرضون لحملة عربية وغربية تشكك في ربيعهم وتدعي مسرعة أن الوضع السابق في مصر أو سورية هو أفضل من الأوضاع الحالية، وكأن ربيعهم هو لأجل لقمة العيش وليس لأجل حرية شعوبهم مما أصابها من استعمار داخلي.

وأول ما يخطر على البال هو التنبه لخطورة محاولة بعض الأحزاب المنظمة والهيئات التقليدية لدينا والممولة الانقضاض على إنجازات الحركات الشبابية وحرف برنامجها والتدخل من أجل إحداث شروخ داخلها، والتي غالباً أتعبتهم في محاولات لملمة الصفوف بدل التفرغ للعمل السياسي المباشر مقابل الواقع وتحدياته. أقول هذا معتمداً على شهادة مباشرة من خلالها ادعت قيادات من الصف الأول من قيادات أحزاب وحركات رئيسة أمامي أن هؤلاء المتظاهرين غالبيتهم من حزبهم أو حركتهم تحديداً"، هذه المقولات غير صحيحة في غالبيتها، وترمي إلى نسب الإنجاز الوطني العام والجماعي إلى أحد الفصائل، وهذا حدث ويحدث تاريخياً في كل مواقع النضال، ويؤدي في مرحلة متأخرة إلى بداية إجهاض العمل الجماعي.

إن المجموعات الشبابية قامت بحراكها منطلقة من انضباطها الوطني، ولكونها ملتزمة بهموم شعبها، وليس لأنها منتظمة في حزب معين، والشباب أقدموا على هذا الحراك الوطني لأنهم يئسوا، كما غالبية الشعوب العربية، من الأحزاب السياسية المنظمة والتي تتحدث عالياً ولا تفعل شيئاً يذكر. إنهم التيار السياسي الثالث والبديل الذي وقف بين أحزاب السلطة التي تعادي شعوبها والأحزاب المعارضة المنخرطة في نشاط يومي من أجل الحصول على الشرعية أو حتى من أجل البقاء والحفاظ على المواقع والإنجازات الشخصية، والتي تخلت عن دورها الريادي في التغيير السياسي والاجتماعي، كما كان من المفروض أن تكون.

هــذا التيار وقف فــي العالم العربي، أو على الأقل في دول الربيع العربي والذي لا يزال ينبض علــى الرغم من العثرات ومحــاولات الإجهاض الداخليــة والخارجية، ليقول للأحزاب والحركات والشعوب إن هناك مصالح وحاجات وإنجازات لهذه الشــعوب، أهــم من الانتماء السياســي والحزبي والمذهبي والديني والقبلي، وإن الشباب الذين يتطلعون إلى مســتقبل أفضل ويستحقون ذلك، هم من ســوف يقــودون عمليــة التغيير، بجهدهم ومالهم ودمهم وحريتهم التي قد تحتجز مرحليــاً، لكنهــم لن يرضــوا بالرضوخ الأبدي لترويج الأحــزاب المنظمة لأهليتها وأولويتها في قيادة العمل السياسي ولا لآلة القمع السلطوي، ولا لدعايــات الأنظمة ومروجــي أفكارها حول الاستقرار المبني على القمع والإنجازات الكاذبة. وتــدرك الحركات الشــبابية أن العــداء للتحرك الشــبابي لا يأتي من جهة السلطة فقط، لكنه قد يتمثل في محاولات الاحتواء والتصفية الداخلية، من قبل القوى المنظمــة التي كان من المفروض والمأمــول أن تقود عملية الاحتجاج وتخط طريق التغيير.

للتلخيص، من الممكن الإشــارة إلى أشــكال مختلفة وكثيرة لمواجهة سياســات السلطة تجاه الفلســطينيين، إضافة لتلك التــي ذكرتها آنفاً، وهــذا يدل على حراك سياســي شــعبي جدي مستعد لمواجهة السلطة وسياساتها، طبعاً هذا لا يلغــي نقاط الضعف وأهمهــا حالة الفوضى السياسية وعدم الانضباط وتراجع الثقة بقيادات الأحــزاب والتنظيمات السياســية، وهذا يدعو برأيي إلى ضرورة الشــروع فــي عملية تنظيم أفقــي وعامودي لمجتمعنا، من أجل إرجاع الثقة بالآخر القيادي أو المشارك العادي في النضال، ومن أجــل إعادة نكهة العمل الوطني كما كانت في العقدين السابع والثامن من القرن الماضي، وهنــا تكمن معيقات معينــة وفرص جدية مبنية على ارتفاع الوعي وتعاظم دور الطبقة الوسطى وتوفر أدوات الاتصال نتيجة الشبكة العنكبوتية وشبكات الاتصال الاجتماعي – ويبقى السؤال كيف ومتى نســتطيع استغلال كل ذلك من أجل إحــداث تغيير جــذري في أنمــاط عملنا وفي مواجهتنا مع السياسات العنصرية التي تقودها الدولة عمداً ضدنا؟.

المصالحة: الواقع والمتوقع

عماد غياظة *

لم يكــن متوقعــاً أن يقتــرب طرفا الخلاف الفلسطيني من بعضهما كما جرى في هذه الجولة الجديدة من محاولات عقد اتفاق المصالحة، شكل هذا الاقتراب منعرجاً مغايراً لما سبقه من جولات وبرعايات مختلفة لم تثمر في السابق مجهوداتها كما أثمرت هذه الجولة، التي تتميز عن سابقاتها بأنها تمت دون وساطة مباشرة غير فلسطينية.

وعلى الرغم من السياقات المتداخلة التي كان لهــا دورها في جعل الطرفــين يقتربان ويقبلان الولوج في عملية سياسية كانت باكورتها الاتفاق على تشــكيل الحكومة الانتقالية، التي ستتحمل مسؤولية ما ســيتبعها من مراحل. وعلى الرغم من هذا التوافق غير المسبوق بين طرفي الخلاف، فإن ضبابية المواقف في المرحلة التالية لتشــكيل الحكومة ما زالت مسيطرةً على المشهد الذي قد يواجه تحديات تودي به كسابقاته من المحاولات التي تمت، ولكن العواقب سيكون وقعها مخالفاً لما كان. وما يمكن التثبت منه دون افتراضات، أن الحركتين تتحملان مسؤولية ما كان وما سيكون، دون الخــوض في جدل نســب هذه المســؤولية ومقاديرها، فقياداتهما تتحمل مســؤولية الآثار التــي نجمت عــن أخطر ما تعرض له الشــعب الفلســطيني بعد خســارته وطنه وتهجيره، وما كان من اتفاق إلا دلالة على عظم تلك المسؤولية.

جــاء الواقع الــذي تمثل في إتمــام طقوس المصالحــة بين الحركتين في الثلــث الأخير من

١ محاضر في دائرة العلوم السياسية في جامعة بير زيت

شـــهر نيســـان ٢٠١٤ ليؤكد قضايـــا عديدة تم تداولها في الســـابق، لكنها كانت تفتقد للوقائع التي تدعمها، وما السلوك الثنائي لطرفي الخلاف في هذه الجولة إلا تكريس لسوابق سلوكهما في مرحلة الصدام والنزاع و «الصراع»، وهذا يعزز الافتراض القائل إن «استقلالية» كل منهما غير مثبتة، وإن الحركتين أســيرتان لواقعهما الذاتي والموضوعي، وتعجزان عن الحركة واتخاذ القرار بحرية واستقلالية تعبران من خلالهما عن طبيعة الشعب الفلسطيني وثقافته الوطنية. هذا الواقع الذي حكم المشـــهد السياســـي الفلسطيني في العقدين الأخيرين قد تعجز عن تحديه أو تجاوزه الحركتـــان، على الرغم من الاختراق الأخير، في حـــال تبدل العوامل التـــي منحتهما القدرة على التخلـــص جزئياً من القيـــود والمراكز التي تؤثر عليهمـــا، ومن الجائز القـــول إن تجاهل الواقع السائد مخالف لمنطق السياسة، وكذلك التماثل معه ومع فروضه يخالف منطق البشـــر، خاصة الشعوب التي تواجه الإبادة والتغييب والاحتلال على شاكلة ما واجهه الشعب الفلسطيني.

والواقـــع أن العوامل التي عطلت «المصالحة» لـــم تختف كلياً، ولكنها كامنة في الوقت الراهن، هـــذا الكمون ناتج عـــن المتغيـــرات التي وقعت في الفترة الأخيـــرة، ومنها الذاتي والموضوعي، ومنها المباشر وغير المباشر، فالطرفان يمتلكان الموقف المتناقض الرافض للآخر، فكرياً ونفسياً وسياسياً، وربما «جغرافياً»، ومما سيعقد الأمور لاحقاً التناقـــض والرفض الإداري الذي تكرس في ســـنوات الانقسام والخلاف، فلماذا توجهت الحركتان لتنفيذ المصالحـــة وترجمة التفاهمات إلى واقع في ظل الواقع الســـائد، وهل الفرصة الناجمة عن كمون العوامل التي عززت الانقسام وعطلت المصالحة ستستـــمر طويلاً أم ستنشط وتعيد الحال لواقعه الذي استمر سبع سنوات.

أولاً - واقع حركة فتح

واقـــع حركة فتح الذي دفعهـــا باتجاه تنفيذ المصالحة يتمثل بجملـــة من العوامل والمتغيرات التـــي واكبت رؤيتها وممارســـاتها السياســـية وبرنامجهـــا التفاوضي طويل الأمد، والذي تلقى ضربـــةً موجعةً بعد فشـــل جهود وزير الخارجية الأميركي جون كيري، بعد شـــهور تسعة، وعدم قـــدرة الحركة علـــى تبني خيـــارات أخرى غير المفاوضـــات، وذلـــك إما لعدم رغبتهـــا بذلك أو افتقادها لرؤيـــة وبرنامج آخر. وما التوجه الذي اتخذته بالبحث عن مسارات سياسية محدودة، كالتوجه للأمم المتحـــدة ومحاولة الحصول على العضويـــة الكاملة والمراقبة إلا في إطار الحفاظ على ماء الوجه، وإبقاء الفرصة قائمة لخيار عملية التســـوية السياســـية، وتعطيل أو تجميد طرح خيارات أخرى، خاصة أنها اســـتثمرت في ذلك منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١. وما السلطة الوطنية من وجهة نظرها سوى مشروعها المرحلي، الذي يمكن أن يحقق لها جزءاً من مشروعها الوطني، وتسعى لإبقاء الخيارات «مفتوحة» لكن ليس في الوقـــت الحالي، فهي من جهة عاجزة عن تحقيق

ما وعدت بـــه، وهي أيضاً غير قادرة على تغيير قواعد المواجهة أو غير راغبة بذلك.

والحقيقة القائمة أن الحركة وقيادتها الحالية بشكل أو بآخر تتحمل مسؤولية خسارة جزء من مشـــروعها، فسيطرة حركة حماس على القطاع وإخراجه من ســـيطرة الســـلطة الفلســـطينية، وانقسام إقليم «المشروع»، وعدم توافر التواصل الجغرافي بين أجزائه، وفقدان السلطة والسيطرة عليـــه، لا يمكنهـــا مـــن المضي فـــي برنامجها السياســـي، فلســـطينياً وإقليمياً ودولياً، وحتى مؤسســـاتياً ضمن المسار الأخير الذي اتخذته. والمصالحة تعتبر من المســـارات التي يعتقد أنها تزيل عن كاهلها المسؤولية التاريخية عن خسارة القطاع، وهـــي تعزز حظوظها فـــي حال تزايد الحاجة أو الضغط لتجديد الشـــرعيات القانونية والسياسية، ومنها كمتطلب الانضمام للمعاهدات والمنظمات الدولية، ومشـــروعية وحدانية التمثيل للشـــعب الفلســـطيني التي أصابها ضعف بعد الانقســـام، لقيادة منظمة التحرير الفلســـطينية التي تهيمن عليها منذ العام ١٩٦٨ حركة فتح.

وواقع الحركة الحالي داخلياً غير متماسك على الرغم من الطابع الشكلي العام للجنتها المركزية، إلا أن الرغبة في الوراثة والتدرج لأغلب أعضائها متوافر، وفي الفترة الأخيرة بدأت عملية الإقصاء والتهميش وتعديل التحالفات، واســـتطاعت أن تتخلص رســـمياً وبشـــكل لم تعهده الحركة منذ أزمـــة عام ١٩٨٣ من منافـــس وخصم محوري كان يؤرقهـــا بقوته ونفـــوذه الحركي بقطاع غزة وعلاقاته الإقليميـــة والدولية، وقد يكون ذلك من معطلات توجه الحركة للمصالحة قبل إنهاء هذا الملف وحسم المعركة. ويعتقد البعض أن وزر هذه الإشكالية سيقع على عاتق رئيس اللجنة المركزية، كما كان مع المسؤولية عن السماح لحركة حماس بخوض انتخابات عـــام ٢٠٠٦، دون التحضير لها جيداً، وكذلك المســـؤولية عن خسارة القطاع على كلا المتخاصمين، ما ســـيوفر حظوظاً أوفر للراغبين والطامعين في رئاسة السلطة والمنظمة وحركة فتح. ففي ظل الخلاف الداخلي الفتحاوي، وضمن محاولات الاستقطاب والتحشيد؛ كان لا بد لقيادة الحركـــة من أن تحقق تقدماً في ملف ما، يوازي بقدره وأهميته ما يغطي على إخفاقات قيادة الحركة وإسقاطات المؤتمر الأخير للحركة داخلياً.

ويعتقـــد صانع القـــرار الفتحـــاوي والفاعلون المؤثـــرون ومحيطهم أن الفرصـــة مواتية لإجراء المصالحة علـــى قاعدة أن موازين القوى الداخلية والإقليمية لصالح الحركة، خلاف ما كان قبل ذلك زمن رئيس مصر السابق محمد مرسي، ونفوذ قطر الإقليمي، وتبعات تسونامي التغييرات الحاصلة في المنطقة العربية، والتي كانت لصالح جماعة الإخوان المسلمين، ما مكن حماس من تحديد سياق المشهد السياسي الفلسطيني بقدر تجاوز قدرة «فتح» على ذلك، وأظهر حركة فتح وكأنها لا تستطيع أن تحفظ ماء وجهها محلياً وإقليمياً ودولياً.

ســـيمكن تراجـــع دور الإخوان فـــي مصر، ومهادنة قطر للنفوذ الإقليمي للمملكة السعودية

والإمارات ومصر، وخسارة حماس لسورية بعد موقفها من الأزمة السورية، وانحسار التدفق المالي والدعم السياسي لحماس في القطاع حركة فتح من تعديل موازين التفاوض مع حماس، ولعب دور مركزي ومحوري، يعيد لها حظوتها داخلياً وإقليمياً، ويعزز من سياقاتها الدولية، ويظهرها كمن لديه خيارات بديلة بعد فشل المفاوضات مرة أخرى. على الرغم من وجود تيار داخلي يعتقد أن قرار المباشرة بتنفيذ خطوات المصالحة، جاء كمخرج لحركة حماس من مأزقها الذي تعيشه، وأن حركة فتح قدمت طوق نجاة مرة أخرى لحماس، وكان من المفضل عدم القيام بذلك حالياً، خشية تغير العوامل التي أجبرت حماس على القبول بالتنفيذ، ومن البدائل التي طرحت من قبل هذا التيار، تنفيذ خطوات المصالحة المتفق عليها أينما أمكن، ومنها تجديد شرعية النظام، وفق آليات انتخابية تعزز من أزمة حماس، وتظهرها كمعطل ورافض للمصالحة، خاصة أن إجراءات إخراج امتداداتها التنظيمية من المشهد السياسي في البلدان العربية تحقق نجاحاً ملحوظاً، كون حركة فتح ستتحمل مسؤولية قطاع غزة وتبعاته مالياً ومطلبياً.

مما لا شك فيه أن لحركة فتح اعتباراتها الداخلية والخارجية التي دفعتها للولوج في تنفيذ خطوات المصالحة، وعلى الرغم من الاختلاف في تحديد أي منها الدافع الرئيس لذلك، فالفرق بين الرغبة بالمصالحة والقبول بنتائجها وإسقاطاتها ومصالح الحركة وقيادتها مختلف فيه أكثر من دوافع المصالحة، خاصة عندما تحين لحظة استحقاقات هذه المصالحة مؤسساتياً وسلطوياً ونفوذاً، وهذا ما يعتقد أنه لم يحظ بالتفحص والإحاطة والتمحيص عندما تم الانخراط بخطوات تنفيذ المصالحة. وقد ثبت سابقاً أن التفاهمات بين الحركتين لم تقنع المتنفذين سلطوياً وإدارياً بإمكانية الحفاظ على السلطة ونفوذها والمصالح الناجمة عنها، لذلك فشلت تلك المحاولات، ومن الممكن أن تكون سبباً في الفشل، لذلك يعتقد البعض أن حركة فتح تراجعت عن فكر إنهاء الانقسام، واتجهت إلى إدارته بشكل أو بآخر.

ثانياً - واقع حركة حماس

من الواضح أن واقع حركة حماس أثبت عدم قدرتها على المواءمة بين برنامجها ورؤيتها الفكرية النظرية وممارستها في إدارة الشأن العام في عالم متغير، وواقع صعب لم تكن قادرة فيه، أيضاً، على المواجهة والاستمرار دون تدفق متواصل ومنتظم لمتطلبات بقائها كسلطة تتحمل مسؤولية إدارة المنطقة التي أخضعتها لها بسكانها ومتطلباتها الحياتية اليومية، وإداراتها المؤسساتية والخدماتية بعيداً عن برامجها ووسائلها الحزبية التي لا تتلاءم ومنطق الحكم والسلطة التي لها مفهومها المغاير. هذه الحركة الفتية ببعدها الفلسطيني والتي احتلت واجهة المشهد السياسي الفلسطيني في فترة قياسية مقارنة مع نظيراتها المرتبطة بجماعة الإخوان

المسلمين في البلدان العربية والإسلامية، وما نتائج الانتخابات التي جرت في العام ٢٠٠٦ في فلسطين ومشاركتها فيها بعد مقاطعة سابقة وتحريم الانتخابات التي جرت في العام ١٩٩٦، إلا حصادها الوفير من مشاركتها الأولى، دون عناء السنين أو الدخول في تحالفات كما كان مع الإخوان المسلمين في البلدان الأخرى.

تجاوز الواقع الذي أفرزته انتخابات العام ٢٠٠٦ ما توقعته الحركة نفسها، وما افترضه الآخرون لها، شكل نقطة تحول في المشهد السياسي الفلسطيني، وبنية الحركة الوطنية الفلسطينية، التي انطلقت منذ العام ١٩٦٤، حتى قيام السلطة الوطنية ١٩٩٤، على الرغم من انخراطها غير المبكر في المقاومة العلنية والمباشرة للاحتلال، كباقي أطياف الحركة الوطنية الفلسطينية التي انخرطت غالبيتها في الإطار الجبهوي العام والمتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية، غير المعترف فيها من قبل مرجعية حركة حماس كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. وبداياتها الفعلية والمباشرة وبخلاف أغلب مكونات الحركة الوطنية كانت داخل الوطن وليس خارجه، معتمدة العام ١٩٨٧ تاريخاً لانطلاقتها كحركة إسلامية فلسطينية تمثل التنظيم العام للإخوان، على الرغم من وجودها الدائم وممارستها نشاطاتها التنظيمية والدعوية والخيرية والتعبوية منذ زمن بعيد في فلسطين.

لم يكن قرار الحركة – بعد فوزها في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ – تشكيل حكومة من قبلها وحلفائها مفاجئاً، وبخلاف ما توقعته القوى الأخرى والتي لم تتوقع أيضاً احتمالية الخسارة أمام حركة حماس، خاصة حركة فتح التي راهنت على الفوز أولاً، وعلى تعزيز موقفها الداخلي والخارجي لمجرد مشاركة حركة حماس، ودفع حماس للاقتراب من برنامجها السياسي من خلال الانخراط بمؤسسات السلطة التي كانت قبل زمن قصير مشروع تنازل عن الحقوق الوطنية الفلسطينية من وجهة نظر حركة حماس. لذلك لم يكن مفاجئاً ما قامت به حركة حماس للمدرك لطبيعة هذه الحركة، وانقضاضها على الحكم في قطاع غزة، و«تطهير» المؤسسة السلطوية فيه من أعضاء منظمة التحرير وحركة فتح ومناصريهما، وخلقها واقعاً جديداً لم تشهده القضية الفلسطينية منذ سنوات ما قبل النكبة، يهدد فعلياً مشروعية منظمة التحرير الفلسطينية ووحدانية تمثيلها، ومستقبل السلطة الفلسطينية التي هي مشروع حركة فتح ومرتكز أساسي لبرنامجها السياسي، في ظل غياب القائد المؤسس، وترهل مؤسسات منظمة التحرير وتراجعها أمام السلطة الوطنية ومؤسساتها، وجمود عملية التسوية السياسية، والواقع الإقليمي الذي بدأ يتجه نحو تغيرات مختلفة في ظل إدارة أميركية للنظام الدولي خولت دولاً جديدةً إدارة الإقليم مثل قطر، وتركيا التي يحكمها الإسلاميون، ودخول المنطقة العربية مرحلة الاهتزازات بدءاً بتونس ومصر وليبيا والبحرين ومن ثم سورية بعد العام

٢٠١٠، والتزامن المتقارب بمواجهتين مباشرتين بين حركة حماس التي تحكم قطاع غزة ودولة الاحتلال الصهيوني (٢٠٠٨ – ٢٠١٢) كل ذلك عزز مكانة الحركة ودورها محلياً وإقليمياً ودولياً، في ظل جمود عملية التسوية السلمية، وهامشيتها الإقليمية والدولية، ما مكن الحركة من تجاوز العديد من المعطلات التي كانت تحد من منافسة منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح. فبعد حصادها الشرعية الانتخابية بانتخابات عام ٢٠٠٦، وحسمها الواقع السلطوي في القطاع ٢٠٠٧، وحربي عام ٢٠٠٨ و٢٠١٢ التي كانت بمثابة الجسر الذي تلاقى مع التغيرات في أنظمة الحكم في كل من تونس ومصر وليبيا لصالح الإسلاميين والإخوان، واستمرار حكم الإسلاميين في تركيا، ودور قطر المنافس والوكيل المعتمد الجديد في المنطقة، كل ذلك مكنها من الهيمنة على المشهد السياسي الفلسطيني والتحكم بمساره بالدعم المباشر من الحلفاء والوكلاء في المنطقة، حتى أنها تخلت عن حليفيها الرئيسين إيران وسورية في ظل التحولات الجديدة.

عزز هذا الواقع داخلها التوجهات الرافضة للمصالحة، بل وزاد من فرصها التفاوضية مع «فتح» والسلطة، بل طالبت بتمثيل رسمي للشعب الفلسطيني في المحافل العربية والإسلامية وحتى الدولية ومارست ذلك، وما كان في القمة العربية عام ٢٠١٣ في قطر إلا نموذج لسلوك حماس وحلفائها في مرحلة المتغيرات الإقليمية ومحاولة تحقيق ما كانت تسعى حركة حماس لتحقيقه منذ سنوات طويلة، وبقي هذا الحال والموقف حتى بدأت تظهر في الأفق مواقف جديدة كانت أهمها خسارة الإخوان الحكم في مصر، والمواجهة المباشرة بين حركة حماس والحكام الجدد في مصر، ومحاولة المملكة السعودية استعادة مكانتها ودورها في المنطقة ودخولها بمواجهة مع قطر متحالفة مع الإمارات والكويت، وتعقّد الملف السوري، وقدرة إيران على تجاوز الضغوط الغربية، وقدرة الرئيس الفلسطيني على التوجه لمؤسسات الأمم المتحدة وتحقيقه إنجازات خارجية عززت من مكانته داخلياً، واستعادت مكانته إقليمياً وخارجياً. وقد يكون للتحديثات التي تبنتها دولة قطر في سياستها الخارجية والإقليمية، وبنظامها السياسي الحاكم، وعدم قدرة إسلاميي تركيا على القيام بالدور نفسه سابقاً بعد أحداث تركيا الداخلية، وتراجع مكانة الإخوان في تونس وليبيا وسورية، والحصار المالي والعسكري لقطاع غزة، وتدمير الشريان الذي يزود قطاع غزة بالحياة عبر مصر.

واجهت حركة حماس متغيرات جديدة داخلياً ومحلياً، فمن جهة لم تستطع أن تحقق تغييرات على الأرض في الأماكن التي تديرها السلطة الفلسطينية، فعناصرها ومؤيدوها وتنظيمها يتعرضون لملاحقات ومضايقات مستمرة، وبرنامجها المقاوم يواجه تحديات وجودها في السلطة، وشح الموارد التي تمد سلطتها بالحياة، وزيادة التذمر الشعبي من سياساتها وقيودها.

غير واقع الحركة في المرحلة التي سبقت

الاتفاق على تنفيذ المصالحة في موازين القوة بينها وبين حركة فتح، خاصة بعد التحكم من قبل دول المنطقة بالحرب الباردة التي كانت بينها، والذي اتفق فيه بوثيقة الرياض التي اعتبرت خارطة الطريق الجديدة لحل إشكالية العلاقات العربية العربية، وتراجع قطر عن سياساتها التي كانت سبباً في توتير العلاقات مع السعودية والإمارات ودول الخليج، ومصر بحكامها الجدد. فلم يتبق لحركة حماس بعد أن دفعت ثمناً باهظاً لمواقفها وسياساتها الإقليمية، والتي لم تتعظ من تجربة الحركات الفلسطينية سابقاً، كالقوى اليسارية والقومية، وقد تكون اقتربت من موقف «فتح» بهذا الخصوص عندما اختارت قيادتها العودة للوطن وضمن شروط أوسلو، على أن تبقى أسيرة التغيرات العربية وتجاذباتها، فحركة حماس اليوم لا تستطيع أن تتحرك سوى بهامش محدود إقليمياً، فقد خسرت «محور المقاومة، وضحى فيها محور المساومة»، وجماعتها الأم تتعرض لأخطر موقف لها تاريخياً، مصر ودول الخليج، وتحتل هامشها الجماعات الإسلامية المتشددة، «فلا حرام مع ضرورة، ولا واجب مع العجز».

***

ثالثاً- المتوقع من المصالحة

المتوقع فلسطينياً، ترسيخ الوحدة الوطنية، التي غابت عن الحركة الوطنية الفلسطينية منذ سنوات طويلة، هذه الوحدة بمفهومها الجبهوي، وليس بمفاهيمها الحزبية الجامدة، والتي تسمح بالتعددية والاختلاف في الوسائل، لكنها لا تتعاطى مع الاختلاف في الأهداف والغايات، إلا بالمساحة الناتجة عن الأيديولوجيات والمذاهب الخاصة، والتي لا تجرم غيرها أو تنفيها أو تلاحقها، حتى لا تواجه بالموقف نفسه من مثيلاتها.

وتقديم الرئيس على الثانوي في المصالحة، فالشعب الفلسطيني ومصلحته الوطنية من المتوقع أن تقدم على حساب مصالح القوى السياسية المهيمنة والمتنفذة، ووحدته السياسية والجغرافية وتواصلها أهم من وزارة الداخلية وأجهزتها، ووزارة الخارجية والأوقاف، ونفوذ من يسيطر عليها أو من يديرها، ونظام سياسي مرن، لا يجير لصالح من يتحكم فيه حالياً، بل يعبر بمرونته عن حقوق المواطنين والواجبات المطلوبة منهم. وأن يتم الفصل بين السلطة وإدارة الشأن العام والفصائل والقوى السياسية، تنظيمياً وإدارياً وسياسياً، إلا بمقدار ما تمنحه الشرعية القانونية والسياسية الممنوحة لها من قبل الشعب، وبرامج مواجهة مع الاحتلال تحد من مخاطر المرحلة القائمة محلياً وإقليمياً ودولياً، وتعطل برامج الاحتلال وسياساته التي لم تبق لخيار الدولتين إمكانية للتحقيق، وغيرها من متطلبات الإدارة المقبولة ضمن الواقع المعاش للمؤسسات السياسية والخدماتية الموحدة حقيقة، وليس محاصصة.

والمتوقع، ألا نتدخل في شؤون الدول الأخرى، حتى لا نمكنها من التدخل في شؤوننا الفلسطينية، وألا نقدم مصالحنا الحزبية على حساب أولوياتنا

الوطنية، وأن نعمل على توظيف علاقاتنا الإقليمية والدولية لصالح قضيتنا، وليس لصالح قضايانا الفئوية، وأن يكون تمثيلنا موحداً، لا تشكيك فيه أو تجاوز له أو إضعافاً له، لحين اختيار متوافق عليه لهيكل هذا التمثيل وشكله الذي يجب ألا يتجاوز منظمة التحرير الفلسطينية حتى نحقق ما يمكننا من اختيار ما لا يمس شرعية التمثيل، وذلك بالدولة التي تتحمل مسؤولية مواطنيها وشعبها أينما وجد، وألا نخضع ذلك لتجاذبات العمل الحزبي والسياسي الفئوي، والمتغيرات الإقليمية والدولية العاصفة وغير المستقرة، فاستقلالية القرار الوطني الفلسطيني ضمانة دائمة لعدم زج أبناء شعبنا في الشتات والمهجر في مآس جديدة قد تفوق مأساة التهجير الأولى.

والمتوقع أن ننظر للعالم نظرةً تختلف عما كان منذ نهاية الحرب الباردة، وألا نستجدي المواقف من القوى التي لا يمكن أن تسلم بحق شعبنا بتقرير المصير، وأن نخاطب العالم بمصالحه لا بأخلاقه وشعاراته، فالحياة تتجاوز المفاوضات ولا تختزل بالحربة، فالشعب الفلسطيني قوته بيديه وعقله، وعدالة قضيته وحضارية أساليبه ومنطقه، وعدم استسلامه وتسليمه بالواقع القائم على موازين القوة الدولية غير المواتية. فماء الحياة للمحتل، ليس ضعفنا فقط، أو معاداة القوة المهيمنة على النظام الدولي لحقوقنا، بل سوء تقديرنا وإدارتنا لهذا الصراع، وتخبطنا وعلة رؤيتنا ووعينا للمتغيرات القائمة، وفقداننا البصيرة العقلية القائمة على المعرفة والوعي والعلم.

والمتوقع عربياً، ألا نتدخل في شؤونهم وألا نتخذ مواقف وسياسات تخل بموازين القوى التي تحكم علاقاتهم ببعض، وألا نكون أداة في يد أحدهم وفي مواجهة الآخر، أو أن نعزز مكانة طرف من خارج النظام على حساب من هم فيه، حتى تنتهي حالة الفوضى التي تسود المنطقة، وكذلك أن ندخل المنطقة بمواجهة غير محدودة مع دولة الاحتلال، فهي لا تجد في أجنداتها مكاناً لذلك، وغير مستعدة للدخول بمواجهة مع الولايات المتحدة بسبب ذلك. والدول العربية تتوقع من المصالحة أن تؤدي لتحييد الملف الفلسطيني مرحلياً، حتى تتفرغ لمشاكلها الداخلية والإقليمية والدولية، خاصة دول الخليج التي تهيمن حالياً على النظام العربي، وتعتبر أن مواجهة الخطر الإيراني والدور التركي والتنافس الداخلي وتثبيت استقرار أنظمتها أكثر أهمية من القضية الفلسطينية ومناكفة أقطابها الداخليين. وخاصة دولة مصر التي من وجهة نظرها عانت من سيطرة حركة حماس على القطاع، الأمر الذي تعتبره الدوائر الأمنية فيها تهديداً للأمن القومي المصري، وجل ما تعانيه أمنياً مرتبط بشكل أو بآخر بسلطة حماس ودعمها لجماعة الإخوان والجماعات المسلحة المصرية وغيرها ضد أمنها ومصالحها الداخلية، وهي تتوقع من المصالحة أن تحيّد حركة حماس حتى تتمكن من وضعها الداخلي ومن ثم تتفرغ لهذا الملف الذي يؤرقها ويهدد حدودها الغربية.

والمحتل يتوقع من المصالحة، المبرر لعدم

الاستمرار بالمسرحية التفاوضية أو الالتزام باستحقاقاتها الهامشية، ويعيد مكانتها ودورها ككيان مستهدف من قبل الفلسطينيين غير الراغبين بالسلام، ومواجهة استحقاقات انضمام فلسطين لبعض الاتفاقيات الدولية والمنظمات الدولية، والحفاظ على تركيبة حكومتها اليمينية، والاستمرار في خططها وبرامجها الاستيطانية التهويدية وحصارها للشعب الفلسطيني، وهي تراهن على قدرتها الواقعية وبالتوقيت المناسب على إفشال هذه المصالحة. فوجود الاحتلال بحد ذاته ماء الحياة للانقسام، وهي تتوقع أن مصالح الأطراف الفلسطينية المختلفة من السهل نفخ الحياة فيها، طالما تتحكم بكافة شؤون الشعب الفلسطيني، ولا تتوقع أن تعاقب على ذلك، وقد تتماهى بذلك ومصالح البعض فلسطينياً وإقليمياً ودولياً، فشبكة العلاقات المصلحية التي خلقت على مدار السنوات العشرين الماضية، وقدرتها كدولة احتلال على استخدام ذلك واستنزاف الشريك الواهن بموجبها يحقق لها ما تريد.

قد يعتبر البعض أن المصالحة الفلسطينية انتقلت من محلة الإشباع البنيوي والوظيفي إلى مرحلة التكريس الواقعي، الذي لا يمكن التخلص منه إلا بعملية جراحية مؤلمة، في مرحلتها النهائية يتطلب التخلص من كافة ممكنات الحياة لها، فأطراف الخلاف يعتقدون أن ذلك متمثل في الاحتلال والتدخلات الخارجية والمراهنات الساذجة للطرف الآخر، أما البعض فيعتقد أن الحركة الوطنية الفلسطينية وصلت مرحلة بحاجة لتغير بنيتها وتركيبتها وبرامجها، وهذا يمكن الشعب الفلسطيني من تجاوز معززات الانقسام، ويهيئ لواقع قادر على إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية ومكانتها فلسطينياً وعربياً ودولياً، وقد يكون غير متوافر حالياً مما يبقي المصالحة رهاناً غير مضمون. ويكون الخيار إدارة الأزمة التي تتوافق أكثر مع أطراف الخلاف والمستفيدين من بقائه محلياً وإقليمياً ودولياً، وبذلك ستكون المصالحة دائماً في عين العاصفة يمكن إفشالها بسهولة طالما أن المصالح تتغلب على مصلحة الشعب والقضية الفلسطينية، وطالما بقي المشهد السياسي والوطني الفلسطيني يدار ويوجه وفق هذه المصالح، بعيداً عن الرؤية الشاملة والموضوعية لطابع الصراع وإشكالياته ومحدداته مع الاحتلال.

«ماهية» المصالحة المنجزة، وأسئلة ما بعدها

أجرى الندوة: د. عاطف أبو سيف

المشاركون:

- **عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ومسؤول ملف العلاقات الوطنية .**
- **الدكتور موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي لحركة حماس، ومسؤول ملف المصالحة**
- **خالد البطش، عضو القيادة السياسية لحركة الجهاد الإسلامي، ومسؤول ملف العلاقات الوطنية**
- **كايد الغول، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، ومسؤول الإعلام .**
- **ناصر أبو ناصر، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، ومسؤول العلاقات الوطنية**

أطلق على زيارة الوفد الرئاسي إلى قطاع غزة «الفرصة الأخيرة» التي كان يجب على «حماس» التقاطها حتى ينطلق قطار المصالحة المتعثر وينتهي الانقسام الذي أتى على قوة الشعب الفلسطيني ووحدته ونضاله.

بدا الأمر غريباً لكنه ممكن، غير مُصدَّق لكنه حصل؛ إذ إن الأطراف اتفقت على تنفيذ اتفاق القاهرة والبدء الفوري في إجراءات تشكيل حكومة التوافق. وأمام عدسات التلفاز ووسط تصفيق المدعوين جرت مصافحات وعناقات دافئة، وتم تبادل كلمات المجاملة والابتسامات العريضة.

ما الذي تم الاتفاق عليه؟ يبدو أن جل الحديث دار حول تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في القاهرة

في السابق، وأن ما تم التوقيع عليه في غزة ليس إلا اتفاقاً إجرائياً حول سبل تنفيذ اتفاق القاهرة، بمعنى وضع جديد للتواريخ والخطوات التنفيذية. فالحكومة ستشكل كما تم الاتفاق خلال مهلة خمسة أسابيع بمشاورة الطرفين، وقد تم ذلك، وتم تكليف رئيس الوزراء السابق رامي الحمد الله رئاسة الوزراء، وأدت الحكومة اليمين أمام الرئيس محمود عباس إما مباشرة أو عبر الفيديوكونفرنس بسبب منع إسرائيل وزراء من غزة من السفر إلى الضفة الغربية، بيد أن الأزمات الكبرى يقال إنها لم تحل، فموضوع الأمن ترك كما هو بحيث يبقى الأمن في غزة بعيداً عن سيطرة وزير الداخلية الجديد الذي يتولي مهمته رئيس الوزراء لصعوبة الاتفاق على شخص يتولى المهمة.

وظهر أول عيوب الاتفاق من خلال ما عرف بأزمة البنوك، حيث قامت شرطة «حماس» بمنع موظفي السلطة من استلام رواتبهم لأن حكومة الوفاق لم تدفع لموظفي حكومة حماس السابقين رواتبهم. وهنا ظهر الخلاف مرة أخرى. وكادت الأمور تنفجر، حيث إن ما حدث يعيد السؤال الحقيقي إلى الواجهة: هل ما حدث هو فعلاً مصالحة أم تجميل للواقع.

إضافة إلى ذلك، فإن جل الفصائل الكبرى الأخرى لم تشارك في تفاصيل الاتفاق، والحديث يدور عن الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية. وهذه تنظيمات ساهمت بفعالية في جولات المصالحة السابقة.

المؤكد أن ثمة انعطافة تاريخية في تطور النظام السياسي الفلسطيني وبلورة طريق المشروع الوطني، تتمثل في لحظة الوفاق التي قد تؤدي إلى دخول «حماس» و«الجهاد» إلى الوطن المعنوي للفلسطينيين، أي منظمة التحرير. ما هو كنه هذا المستقبل؟ وما هي رؤية التنظيمات الكبرى للنظام السياسي الفلسطيني؟ وإلى أي مدى يمكن للفلسطينيين أن يواصلوا نضالهم في بناء نظام جمعي ووحدوي؟ وهل ما تم هو أول الطريق أم نهاية الصراع؟ أسئلة تحاول سياسات أن تقرأ فيها أفق المستقبل كما تفهمه هذه التنظيمات، قافزةً بذلك عن النقاش الآني حول الوزير الفلاني أو الوكيل العلاني، إذ إن جوهر المستقبل ليس في الاتفاق بل فيما يؤسس له.

لذا وخروجاً عن مألوفها، فإن سياسات تقدم وجهة نظر التنظيمات المختلفة كلاً على حدة حتى لا تتحول المواقف إلى جدل ونقاش ووجهات نظر متنافرة. تحاور سياسات على حدة كلاً من:

عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ومسؤول ملف العلاقات الوطنية فيها

- سياسات: نريد أن نتحدث عن فلسطين ما بعد المصالحة، في ظل النظام السياسي مستقبلاً ودخول «حماس» إلى النظام السياسي وشكل هذا النظام مستقبلاً، أولاً ما الذي جعل المصالحة ممكنة؟

– بالنسبة إلى «حماس»، فقد أصبحت جزءاً من النظام السياسي منذ أن شاركت في

انتخابات المجلس التشـريعي عام ٢٠٠٦، وشـكلت حكومة بعد ذلك، ثم ترأسـت بعد اتفاق مكة حكومة الوحدة الوطنية، غير أنها فهمت الأمور بشـكل خاطئ، وكأن فوزها بأغلبية أعضاء المجلس التشريعي يبيح لها السيطرة على النظام السياسي الفلسطيني بكامله.

وعلـى الرغم من الانقسـام الـذي قادته «حمـاس» والذي فصلت من خلاله غزة عن الضفة من خلال تشكيل ما عرف بالحكومة المقالة، فإنها فشلت في ترسيخ هذا الانقسام في عقول أبناء الشعب الفلسطيني والعالم، مع أن إسـرائيل وحكومتها اليمينية بقيادة نتنياهو استغلت ذلك واستخدمته ورقة لتبرير تهربهـا من عملية السـلام وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية تحت شعار أبو مازن يمثل من؟ غزة أم الضفة؟ بل إن الرئيس الأميركي باراك أوباما استفسر من الرئيس أبو مازن أثناء زيارته إلى رام الله : ماذا ستفعل في غزة إذا ما سارت أمور عملية المفاوضات؟ هذه التساؤلات والاستغلالات السياسية من أهم دوافع القيادة الفلسـطينية إلى إنهاء الانقسـام باعتبار ذلـك مصلحة وضرورة وواجباً وطنياً بعيداً عن أي عوامل تكتيكية، ذلـك أن إنهاء الاحتلال لا يمكن أن يتحقق دون إنهاء الانقسام.

هـذا من جانب، أما مـن جانب «حماس»، فإننـي أعتقـد أن المتغيـرات الهائلة التي حصلت بعـد ثورة «٣٠ يونيـو» في مصر ونجـاح خارطة طريق المسـتقبل المصرية وإنهـاء حكم الإخوان المسـلمين في مصر تركـت أثـراً كبيـراً في تغييـر الأوضاع وانعكاس ذلك على الوضع في غزة في ظل تصاعد عمليات الجيش المصري في ملاحقة الإخوان المسلمين وحلفائهم من التنظيمات السـلفية وحماس سواء داخل مصر أو في شمال سيناء، وهدم الأنفاق مع قطاع غزة وتشديد الإجراءات المصرية على معبر رفح، وما نتـج عن ذلك من أوضـاع اقتصادية وحرية التحرك بالنسبة لـ «حماس» وقيادتها، كما أن المتغيرات التي حصلت على الصعيد الإقليمـي تركت أثـراً كبيـراً على خارطة التحالفات والعلاقات في المنطقة، وكل هذا هيـأ الظروف من أجل بـدء تنفيذ خطوات الانقسـام التي تعطلت طويـلاً، وأصبحت الأجواء أكثر مناسبة للبدء في تنفيذ اتفاق المصالحة المعروف بالورقة المصرية.

- سياسات: كأحد مهندسي هذه المصالحة، إلي أي مدى يمكن لهذه المصالحة أن تسـتمر؟ هنـاك أناس متشـائمون يقولـون إن هذه غيمة صيف سـتنجلي، هذا صوت المواطن، الفصائل تقول إن المصالحة اتفاق محاصصة بين «فتح» و «حماس» وإعادة إنتاج الانقسام على شكل وحدة أو إدارة لهذا الانقسام.

– المصالحـة حصلت يـوم ٢٠١١/٥/٤ عند توقيـع اتفـاق القاهرة، لكـن عملية إنهاء الانقسـام استمرت حتى تشـكيل حكومة

التوافق. الانقسام انتهى قانونياً ولن تكون هناك عودة للوراء، لا مجال لتشكيل حكومة مقالة أو غير ذلك!!

أما معالجة آثار الانقسام من خلال تنفيذ بنود الورقة المصرية فيحتاج إلى وقت، ربما لسنوات ولن يتم بضغطة زر، أما الحديث عن امكانية العودة للوراء والتبشير بامكانية عدم النجاح، وغير ذلك فيعبر عن رغبات كامنة في عقول مطلقيها، لم أسمع أي فصيل قال بعد تشكيل الحكومة إنها محاصصة، الجميع أعلن تأييده لها.

- سياسات: نقفز إلي المربع الثاني في هذا الحوار، ما هو مكون وشكل النظام السياسي الذي نتوقعه بعد إتمام المصالحة؟ والذي ترغب به «حماس» صراحة.

- باختصار، النظام السياسي لن يتبلور بهذه الطريقة، وإنما عبر الأطر الشرعية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، صاحبة الولاية على السلطة الوطنية وعلى الدولة الفلسطينية تحت الاحتلال.

- سياسات: هناك حديث ايضا عن برنامج وطني فلسطيني جامع ما، هي ملامح هذا البرنامج؟ هل يكون على أساس وثيقة الوفاق الوطني؟

- وثيقة الوفاق الوطني أكدت على الدولة بحدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعلى أن المفاوضات من شأن منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها وعلى مبادرة السلام العربية.

- سياسات: لدينا مشكلة في البرنامج السياسي الوطني الآن، زمان كان هناك هدف كلي جامع شامل من بداية مشروع منظمة التحرير في الستينيات، الآن هناك اختلاف في البرامج بشكل واضح وعدم اتفاق عليه والمؤسسة هي تعبير عن هذه البرامج أو هي تسعى لتحقيقها، نحن كفلسطينيين في معضلة، لا برنامجنا السياسي، بمعنى التفاوضي حتى الذهاب إلى الأمم المتحدة له حدود، وأخذنا «دولة مراقب»، وحتى الذهاب إلى المؤسسات الدولية سيواجه بعقبات، والشيء نفسه فيما يتعلق بالمقاومة رغم الانتصارات التي حققت هنا أو هناك لاسيما العدوان الأخير على غزة، هل حالة الوحدة وتجسيدها من الممكن أن تعكس مرحلة جديدة في تطوير أدوات النضال السياسي الفلسطيني؟

- البرنامج السياسي الذي يحركنا ونعمل على تحقيقه هو برنامج العام ١٩٨٨ الذي أقره المجلس الوطني بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة على حدود ٤ حزيران عام ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمتها وحل قضية اللاجئين على أساس قرار ١٩٤.. أين الضبابية في ذلك؟ والمقاومة كلمة واسعة، إذا كان المقصود المقاومة المسلحة فإن الكل الفلسطيني مجمع على الهدنة والتهدئة، أما المقاومة الشعبية والسياسية فشيء آخر.

- سياسات: هناك من يقول إن الأسئلة الصعبة

لــم تأت بعــد، وإن طرفــي المصالحة عليهم مواجهة أسئلة أكثر تعقيداً في المستقبل.

- أصعب الأســئلة تمت الإجابــة عنها، وهي تشــكيل حكومــة التوافق الوطنــي، ومهما كانت تعقيدات الأســئلة الأخــرى عن آثار الانقسام ســواء حول الموظفين أو الأمن أو غيرهما فمــن واجبنا الإجابة عنها، وإيجاد الحلــول لها وفق القوانين والأنظمة المعمول بها في الســلطة الوطنية، والمصالحة لم تتم بين طرفين، فالقوى الفلســطينية كافة وقعت عليها، فلماذا الإصرار على طرفي الأزمة ؟!!.

- سياســات: الســؤال الأخير، هنــاك دائماً اتهام لـ«فتح» و«حماس» بأنهما تتقاســمان كل شــيء، لذلك تنحت الجهــاد والجبهتان الشــعبية والديمقراطية جانباً، وقد واجهتهم بهذه الأسئلة في لقاءات مختلفة، هل النظام السياســي القادم هو نظام محاصصة بين «فتح» و «حماس»؟

- النظــام السياســي لن يكون لــ «فتح» أو «حماس» أو «الشــعبية» أو «الديمقراطية» أو لحــزب الشــعب... وإنمــا نظــام للكل الفلسطيني، هذا واضح وأكيد.

- سياسات: كيف تبدو فلسطين بعد المصالحة؟ كل فلسطين وليس غزة والضفة.

- أعتقــد أن الكل الفلســطيني فــي الداخل والخــارج والشــتات رحب وتغنــى بإنهاء الانقســام وبدء خطواته العملية، لأنه يرغب في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المســتقلة وعاصمتها القدس الشرقية وحل قضية اللاجئين وفق قرارات الشرعية وحل قضية اللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية وفق القرار ١٩٤ وحتماً فلســطين أصبحت أجمل في ظل طي صفحة الانقسام السوداء.

***

الدكتور موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي لحركة حماس، ومسؤول ملف المصالحة

- سياسات: نريد أن نتحدث عن فلسطين ما بعد المصالحة، في ظل النظام السياسي مستقبلاً ودخول حماس هذا النظام وشكله مستقبلاً... أولاً، ما الذي جعل المصالحة ممكنة؟

- موســى أبو مرزوق: المصالحة كان لها أن تكــون ممكنة في أي مرحلــة من المراحل، إلا أن قــوة التأثيــر الأميركي والصهيوني كانت أكثر مما يجب، بســبب أن السيادة على الســلطة لا تزال لإسرائيل والتكاليف والمســؤوليات كلها على حكومــة رام الله، فــي الوقت نفســه الأعباء الماليــة والدول المانحــة كلها بيد الولايــات المتحدة وأكبر المانحــين هي الولايات المتحدة، فكان تأثير الولايات المتحدة على هــذا الجانب كبيراً، وبالتالــي كانت هناك دائماً خشــية كبيرة جداً من أن تصبح السلطة نفسها في مهب الريــح إذا تمت مخالفــة التوجه الأميركي والإسرائيلي فيما يتعلق بالتعامل مع حماس

أي «المصالحة». وهذا هو السبب الرئيس الذي أخر المصالحة كل هذا التأخير وأكثر، من ذلك أن اتفاقية مكة أصلاً سبب فشلها الأساسي ليست العوامل الذاتية في اتفاق المصالحة بل العوامل الإقليمية والدولية، بمعنى لأن مكة احتضنت المصالحة، هناك عواصم تقليدية رفضت أن تكون مكة هي الحاضنة وبالتالي عملت على إفشال هذا الاتفاق، بالإضافة إلى الولايات المتحدة التي هي عكس أوروبا التي رحبت وحاولت مع السعودية أن تكون حاضنة لاتفاق الوحدة الوطنية الفلسطينية «اتفاق مكة»، إلا أن الولايات المتحدة أصرت على موقفها في هذا الشأن، كانت المصالحة ممكنة لو لم يكن هذا التدخل الخارجي قد دخل بقوة في هذا الموضوع، لكان من زمان تم هذا الأمر، بل بعد اتفاق المصالحة مباشرة في شهر أيار ٢٠١١ كان ممكناً جداً أن يكون المنطلق.

- سياسات: الآن الأجواء أكثر مناسبة مثلاً؟

- أبو مرزوق: نعم، والبيئة السياسية هنا أكثر أيضاً، البيئة السياسية متوافرة للمصالحة من نواح كثيرة. أولاً انغلاق أفق التسوية السياسية مع الكيان الصهيوني وفشل المفاوضات، وليس فشل المفاوضات أنها بقيت عند نقطة الصفر ولكن هناك الكثير من التراجعات في المساحة التي يعمل بها الفلسطينيون بسبب كثرة الاستيطان والتهويد وما إلى ذلك من قضايا. بالإضافة إلى أن حماس في قطاع غزة أصبحت بيئتها ضاغطة بسبب إغلاق الأنفاق والخلافات التي نشبت مع الأشقاء في مصر وعوامل إقليمية أخرى. العامل الثالث هو انصراف العرب عن القضية الفلسطينية والذي أصبح انصرافاً مقلقاً، فجزء من العرب أصبح متعلقاً بنفسه وإشكالات داخلية جعلته يصرف النظر عنا، ودول أخرى رأت في الانقسام ذريعة فسحبت اهتماماتها والتزاماتها وأصبحت الأجندة السياسية في العالم العربي ليست من أولوياتها القضية الفلسطينية وأكثر من ذلك أصبحوا يحيلون كل ما يتعلق بالموضوع الفلسطيني بعيداً عنهم. العامل الرابع هو تعنت الموقف الأميركي الذي بات أقل حدة تجاه المصالحة الداخلية. بلا شك العامل الأساس أميركا موقفها ليس سيئاً من المصالحة والبيئة السياسية في المنطقة دافعة للفلسطينيين للتغيير باتجاه المصالحة والبيئة السياسية في الضفة والقطاع هي دافعة باتجاه المصالحة.

- سياسات: كأحد مهندسي هذه المصالحة، إلى أي مدى من الممكن لهذه المصالحة أن تستمر؟ هناك أناس متشائمون يقولون إن هذه غيمة صيف ستنجلي.. هذا صوت المواطن، الفصائل تقول إن هذه المصالحة هي اتفاق محاصصة بين «فتح» «وحماس» وإعادة إنتاج الانقسام على شكل وحدة أو إدارة لهذا الانقسام.

- أبو مرزوق: أنا في وجهة نظري العكس أن الانقسام هو سحابة صيف، الأصل كان أنه من المفروض ألا ينقسم المجتمع الفلسطيني نتيجة هذا الانقسام، المجتمع الفلسطيني لم يكن على مدار تاريخه ببرنامج سياسي موحد وكان دائما منقسماً منذ ١٩٢٠ حتى يومنا هذا إما في أسرتين أو في حزبين، ودائماً كان هناك انقسام لكن الانقسام الذي حدث في قطاع غزة انعكس على كل الجسم الفلسطيني في كل أماكن وجوده والذي أصبح عميقاً بحيث أصبح الخلاف بين الجار وجاره وفي داخل الأسرة الواحدة، أنا أعتقد أن هذا الانقسام هو الشاذ وهو سحابة الصيف والأسود في تاريخ الشعب الفلسطيني الذي هو بالأصل لم يكن موحداً على برنامج واحد، وإن شاء الله يكون هذا الانقسام من شدته وعمقه المدخل ليتوحد الشارع الفلسطيني بحيث يكون هناك نظام سياسي واحد ويكون له برنامج سياسي واحد، وبالتالي ينهي الانقسامات إلى غير رجعة. الانقسامات في الغالب، خاصة في مرحلة التحرر خطرة لأنها تفرغ الطاقة في الاتجاه الداخلي وليس في مواجهة الاحتلال، لذلك لا أتصور أن أحداً في «فتح» أو «حماس» معني بأن يعيد هذه الكرة، أنا في تحليلي أن الانقسام الذي حصل كان بسبب عوامل خارجية دفعت في هذا الاتجاه، خاصة ما أعلن عنه الرئيس محمود عباس «أبو مازن» أخيراً من اتهام المنسق الأمني الأميركي بدعم بعض الأشخاص بالمال، في الوقت نفسه كانت هناك ترتيبات إقليمية أخرى تأتي للأشخاص أنفسهم سواء أكانت تدريباً أم معدات أم أسلحة وقد اعترف مدير التسليح في القاهرة بأنه سلم مجموعة من الأسلحة والقذائف، أنت تتكلم أن الأحداث بدأت تنجلي صورتها أكثر وأن السبب الأساسي في الذي حدث في قطاع غزة ليس كما كان يشاع من انقلاب «حماس» على السلطة ولكنها عوامل خارجية دفعت فريقاً فلسطينياً إلى الاقتتال لنصل إلى هذه المرحلة، بالتالي لا أستطيع إلا أن أجزم مرتين أن هذا الانقسام ذهب إلى غير رجعة وسيكون الناس أكثر مسؤولية فيما يتعلق بالمجموع الفلسطيني، وهذا يلزمنا، لأن ثقافة المنطقة كلها ليس بها تعامل مع الآخر أو الاعتراف بالآخر ولا حتى عدالة في تقييم الآخر ولا نظرة إيجابية تجدها ملموسة في الآخر وهذا الشيء سلبي جداً في المنطقة كلها، الآخر لديهم إما أبيض وإما أسود وهذه طريقة ليست صحيحة لابد لنا أن نفهم الآخر، وإذا كانت هناك مساحة مشتركة أتعامل معها وإذا لم يكن يجب أن أنظم علاقاتي معه.

- سياسات: نقفز إلى المربع الثاني في هذا الحوار، ما هو مكون النظام السياسي الذي نتوقعه بعد إتمام المصالحة؟ والذي ترغب

«حماس» به صراحة.

- أبــو مرزوق: لا شــك في أن هناك معضلةً كبيــرةً جــداً اســمها النظام السياســي الفلســطيني، النظــام السياســي متمثل بالســلطة الفلســطينية بهيئاتها رئيســاً ومجلساً تشــريعياً ومجلس وزراء هل هذا هو النظام السياسي؟ أم النظام السياسي هو المجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية ورئاســة المنظمة، هل هو النظام السياسي الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن فلســطين دولة تحت الاحتلال ودولة مراقب في الأمم المتحدة، بمعنى أنها بحاجة إلى إنشاء هيئات دولية ومؤسسات سياسية جديدة تعبر عن دولة تحت الاحتلال ســواء كان مجلساً تأسيسياً للإعداد أو ما إلى ذلك من أمور، أيّ من هذه هي النظام الذي نتخذه ونعمل به؟ اتفاقيات المصالحة جلها تعمل على النظام القديم وهو أن هناك ســلطة ومنظمة، وأن المنظمــة هي النظام الأساسي والسلطة هي إدارة تحت الاحتلال لمجموعة من الشعب الفلسطيني، هل ستدوم هــذه الصورة طويــلاً أم ســنتوافق نحن كفلسطينيين على شيء آخر متعلق بنظامنا السياسي؟ على كل حال نحن كفلسطينيين لابــد أن نتفق على نظــام واحد نجتمع به. وأعتقــد أنه لا يوجد أكثــر عقلانية من أن نتمسك بمنظمة التحرير بهيئاتها لتكون هي النظام السياسي، هي أشمل من السلطة في تمثيلها وهي التي أنشأت السلطة وهي التي تتولى الموضوع السياسي نيابة عن السلطة، السلطة كإدارة محلية تتبع منظمة التحرير الفلسطينية. الآن إلى أي مدى سنصل بهذا النظــام إلى أن يكون هنــاك وجود لقيادة واحدة لكل الشعب الفلسطيني ولا يستثنى منهــا أحد وتعبر هذه القيادة عن الشــعب الفلســطيني تعبيراً شاملاً وكاملاً وصادقاً بحيــث يكون هناك مجلس وطني مســؤول ولجنــة تنفيذية منتخبــة ومجلس مركزي له تمثيل معتبر وأن هذا المجلس الوطني يمثل الفلســطينيين في كل أصقا ع الأرض، لابد أن نبحث، أيضاً، عن برنامج سياسي جامع لكل هذا الكم الوطنــي اليوم. وما لم نفعل ذلك سيبقى الانقســام السياسي موجوداً. وعليــه لابد أن يكون هناك نظام سياســي واحد وأن يكون هناك برنامج سياسي واحد لكل الفلســطينيين، قد نجتهد في كثير من التفصيلات لكننا نتفق في النهاية على أننا يجمعنا برنامج سياسي واحد.

- سياســات: ما هي ملامح هذا البرنامج؟ هل يكون على أساس وثيقة الوفاق الوطني؟

- أبو مرزوق: ممكــن أن تكون وثيقة الوفاق الوطني، لأنها تناولت كل الشأن السياسي المتعلق بالفلســطينيين، تناولــت العلاقات الداخلية بين الفلســطينيين وتناولت علاقة الفلســطينيين بــالأمم المتحــدة وهيئاتها

وقراراتهـــا، تناولت الشـــق المتعلق بمنظمة التحرير وتناولت موضوع المقاومة ومستقبل المرحلة وطبيعتها، لذا أعتقد أن وثيقة الوفاق الوطني من الممكن أن تكون القاسم المشترك الأبـــرز الذي يجمع كل هذا الكم والذي من الممكن أن يجلس الكل إلى طاولة واحدة إذا كانت هناك أي ملاحظات.

- سياسات: لدينا مشكلة في البرنامج السياسي الوطني الآن، زمان كان هناك هدف كلي جامع شامل من بداية مشروع منظمة التحرير في الســـتينيات، الآن هناك اختلاف في البرامج بشـــكل واضح وعدم اتفاق عليها، والمؤسسة هـــي تعبير عـــن هـــذه البرامج أو تســـعى لتحقيقها، نحن كفلســـطينيين في معضلة لا برنامجنا السياسي، بمعنى التفاوضي حتى الذهـــاب إلى الأمم المتحدة، له حدود وأخذنا «دولة مراقب»، وحتى الذهاب إلى المؤسسات الدولية سيواجه بعقبات، والشيء نفسه فيما يتعلق بالمقاومة رغم الانتصارات التي حققت هنا أو هناك لاســـيما العـــدوان الأخير على غزة، لكـــن واضح أننا كفلســـطينيين لدينا ضبابية، وواضح أن الانقســـام كان يعكس هـــذه الضبابية قبل ذلك، هـــل حالة الوحدة وتجسيدها ممكن أن يعكس مرحلة جديدة في تطوير أدوات النضال السياسي الفلسطيني؟

- أبـــو مرزوق: دعني أقل لك إن المســـؤولية الوطنية وحسن ظني بالموجودين في الساحة الفلسطينية.. أنهم سيغلبون مصالح الشعب الفلسطيني وفلسطين على كل ما عداها، ومن الممكن أن نصل إلى قواسم مشتركة وبرنامج مشترك جامع لكل هذه المسائل يحافظ على كل المقاومـــة ويحافظ على ثوابت الشـــعب الفلســـطيني، لأننا بالنهايـــة حتى المواقف السياسية نحن بحاجة إلى إعادة تقييم لكل ما قدمناه... ما الذي حصلنا عليه وما الذي فقدناه وما هو المكســـب وما هي الخيارات المستقبلية لها المسار، لابد أن نقف وقفة وأن نقيم هذه المسألة تقييماً موضوعياً، إذا قمنا بالتقييم سنخلق مساحة مشتركة وإذا وضع كل طرف بوضـــوح ما الذي يريده من هذا البرنامج الجامع من الممكن أن نجد قواسم مشـــتركة نتحدث عنها، لكن هذه القواسم المشـــتركة ســـنجد أننا في إطارها نتحرك ولكـــن ليس معناه أنك في النهاية تجمد كل ما لديك من القواســـم المشتركة، من الممكن أن يكون لك برنامج آخر أو أهداف أخرى، وتعتبر هذا البرنامج المرحلي وباقي أهدافك تؤجلها لمرحلة أكثر مواءمة لبرنامجك، لأنك في النهاية لا تستطيع أن تنجح في برنامج مخالف لكل واقعك الوطني وواقعك الإقليمي، لذلك لابد أن تأخذ قاســـماً مشتركاً بحيث تكـــون هناك مرحلية في تعاملك مع قضيتك الوطنية وأتصور أنـــه من الممكن أن نصل إلى قواسم مشتركة والتي لا تضيع برنامج المقاومة ولا تضيع البرنامج الآخر للتسوية السياسية.

- سياسات: السؤال الأخير، هناك دائماً اتهام لـ «فتح» و «حماس» بأنهما تتقاســـمان كل

شـــيء، لذلك تنحت «الجهاد» و «الشـــعبية» جانباً، وأنا واجهتهم بهذه الأسئلة في لقاءات مختلفة، هل النظام السياسي القادم هو نظام محاصصة بين «فتح» و«حماس»؟

- أبـــو مرزوق: لو أننـــا تحاصصنا كما يقول الإخوة في الجبهة الشعبية لكان نصف الوزراء مـــن «فتـــح» والنصف الآخر مـــن «حماس»، لكننا توافقنـــا ألا تكون «فتح» و«حماس» في الـــوزارة القادمـــة، إذا لم نتقاســـم الوزارات فماذا سنتقاســـم وهذا جانب. الجانب الآخر نحن دائمـــاً نقول «فتح» و «حمـــاس»، ماذا نفعل، «فتح» و «حماس» عندما شـــاركتا في الانتخابات حصدتا ٩٦٪ من نسبة الأصوات.

• سياسات: أي انتخابات؟

- أبـــو مـــرزوق: حتـــى الانتخابـــات الطلابية الجديـــدة التي تمت في الضفـــة الغربية ترى أن اليســـار يأخذ مقعداً فيمـــا الباقي تأخذه «فتـــح» و «حماس»، أليس هـــذا هو الواقع؟ مجموع «فتح» و «حمـــاس» في بيرزيت مثلاً كان ٩١٪، أنت عندما تتكلم عن هذه النســـبة أنهم انقســـموا وحصلوا على ٩٠٪ هل معناه «تقاسم». أليس الشعب الفلسطيني هو الذي يصـــوت. النقطة الثالثـــة، إذا كنت تعتبر أن هذا الخط بعيد عـــن النقطة الوطنية الجامعة لماذا يستمر الشعب الفلسطيني بإعطاء الثقة لهم؟! دليل أنه يجب عليك أن تراجع حساباتك فيمـــا يتعلـــق بنظرتك للمجتمع الفلســـطيني والقوى السياسية فيه وليس العكس باتهامهم بالتحاصص والتخاصم أو الاتفاق. لا، ما دام الشعب الفلسطيني يعطيهم الأولوية وما دامت الانتخابات تعكس هذه الصورة وما دمت في النهاية لا تمثل شريحة كبيرة فأنت فعلا عليك أن تطور من نفســـك لتصبح حاضراً حضوراً فعلياً في الساحة الفلسطينية.

• سياسات: كيف تبدو فلسطين بعد المصالحة؟ كل فلسطين وليس غزة والضفة؟

- أبـــو مرزوق: الصورة التي أشـــاهدها هي أن فلســـطين تبدو جميلة بأهلهـــا وتربتها وجميلة بأقصاها وقواها السياسية وتنوعها، وخارطتهـــا تبقى مرســـومة بطريقة جميلة وليـــس لخبطة ألوان، أميـــل إلى كل ما هو موحد وما هو أيسر في تناولنا للقضايا حتى نستطيع أن نقفز على هذه المرحلة الداخلية قبل أن نواجه قضايانا المستقبلية بطريقة أو بأخرى مع الكيان الصهيوني. أرى أنه من الممكن جداً أن نسير باتجاه بناء اقتصادنا وبناء سياستنا ووضعنا بصورة جيدة، وأود أن أرى ليس على أســـاس أن الخصم ليس لديه شيء وأنه لدي كل شيء، لا بل أن نتوحد أنا وهو وننتصر وليس أحدنا المنتصر لأنه إذا انتصـــر الطرفان انتصـــر الوطن وإذا انتصر طرف وخســـر طرف بالنهاية الوطن هو الخاســـر، لنبحث عن القواسم المشتركة ونبحـــث عن انتصار الجميـــع في معاركنا ونبحـــث عـــن كيفية نزع فتيـــل التخاصم،

وإذا تدافعنا أن ننظم هذا التدافع، وأن تكون هناك قواعد صحيحة، أقول لك إذا وصلت فلسطين إلى هذا المستوى من التعامل والتفكير سنرسم خارطة جديدة ليس لفلسطين فقط بل لكل العالم العربي وإنجازنا ممكن أن يكون كبيراً.

*****

خالد البطش، عضو القيادة السياسية لحركة الجهاد الإسلامي، ومسؤول ملف العلاقات الوطنية

- سياسات: كيف ينظر الجهاد الإسلامي للمصالحة التي تمت مؤخراً بين وفد القيادة وحركة حماس؟
- خالد البطش: حركة الجهاد الإسلامي رحبت بلقاء غزة الذي جمع بين وفد منظمة التحرير الفلسطينية وبين حركة حماس الذي وقع لوضع آليات لتطبيق اتفاق القاهرة الذي وقع في الرابع من أيار ٢٠١١ ومنذ ذلك الاتفاق تعطلت المصالحة وبالتالي نحن نعتبر أن هذا الاتفاق الذي وقع في غزة في نيسان الماضي بداية لتطبيق اتفاق المصالحة، على قاعدة الوصول إلى بناء برنامج وطني فلسطيني موحد وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس جديدة تحفظ حق الفلسطينيين ومن خلالها نرتب برنامجنا الوطني وندير الصراع مع إسرائيل ونضمن إدارة سليمة للبيت الداخلي الفلسطيني حتى لا نعود مرة أخرى للانقسام وتداعياته.

- سياسات: الجهاد لم يشارك في المصالحة الأخيرة، هل يعكس هذا موقفاً من بعض القضايا؟
- البطش: أولاً الجهاد شاركت في المصالحة ولكنها لم تشارك في اتفاق غزة الأخير، واتفاق غزة الأخير هو اتفاق لوضع آليات ولم يكن اتفاقاً جديداً، ويجب أن نضع الأمور في نصابها، اتفاق القاهرة ٢٠١١ هو الأساس، اتفاق غزة الأخير بين وفد المنظمة وحماس هو اتفاق لوضع آليات مصالحة، كيف نضع جدول تطبيق المصالحة، وهذا الأمر لم تحضره الجهاد لأنه اتفاق على تشكيل حكومة، ونحن معنيون فقط في هذه المرحلة بإنهاء الانقسام، وما يخصنا في هذا الاتفاق كجهاد إسلامي، أولاً أن نرى أن الاتفاق قد طبق بالكامل وأن نرى أن المعاناة قد زالت عن أبناء شعبنا وأن نرى وحدة المؤسسات الفلسطينية والمهم جداً بالنسبة إلينا هو البرنامج الوطني، وهذا لا يكون إلا من خلال إعادة إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية ولأننا لن نشارك في الحكومة لم نهتم بمن يشارك أو لا يشارك، لذلك اعتبرنا أن وفدي المنظمة وحماس قادران على إنجاز ملف الحكومة، ولذلك لم نعلق ولم نشارك، لكننا كما قلت لك سنشارك بقوة في إعادة بناء المنظمة وبالتأكيد سندفع بالمطلب الآخر وهو تطبيق اتفاق المصالحة والخروج من

نفق الانقسام باعتبار أن إسرائيل قُدمت لها هدية من ذهب سميت «الانقسام»، واصلت تحته التهويد وبناء المستوطنات وواصلت معه أيضاً مصادرة حقوق شعبنا الوطنية، لذلك نحن مهتمون بإنهاء الانقسام كمعاناة يومية للشعب الفلسطيني، ونهتم أكثر بالمرجعية الوطنية وبناء البرنامج والمشروع وإعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني.

- سياسات: أنتم تفصلون بين دخولكم المنظمة ومشاركتكم في السلطة، حيث ترفضون الأخيرة؟

- البطش: بالتأكيد المنظمة مهمة بالنسبة إلينا في هذه المرحلة باعتبار أنها تمثل كل الفلسطينيين.. تمثل فلسطينيي الداخل والخارج وإذا ما أعدنا بناء المنظمة من خلال المشروع والبرنامج الوطني الفلسطيني فسنكون شركاء بالبرنامج الوطني الفلسطيني. أما فيما يتعلق بالسلطة وحيثياتها فإننا ما زلنا نعتبر أن السلطة ما زالت مرجعيتها كما هي لم تتغير في الوقت الذي تتغير فيه المعطيات، والتطورات تؤدي في النهاية إلى الخروج من نفق مظلة أوسلو وأن تكون مرجعية السلطة اتفاقاً دولياً مع إسرائيل أو مع المجتمع الدولي، عندها ستدرس الجهاد الإسلامي كل التفاصيل وتعطي موقفاً لاحقاً، لكن الأسباب ما زالت موجودة، لذلك لم نكن راغبين في المشاركة في النظام السياسي الفلسطيني في هذه المرحلة أو في مشروع النظام السياسي للسلطة، ومع ذلك فإننا عازمون على المشاركة في المشروع الوطني وأن نكون شركاء فيما يتعلق بالمرجعية من أجل إدارة الصراع لضمان تحرير كل فلسطين من بحرها إلى نهرها إن شاء الله.

- سياسات: ما هو شكل النظام السياسي الذي ترغبون في أن تروه في فلسطين؟

- البطش: عندما تتحرر فلسطين ونتخطى مرحلة التحرر الوطني التي يصنفها الجهاد الإسلامي، الآن نحن نعيش مرحلة تحرر وطني، وعندما تصبح لنا دولة ذات سيادة عضو في المجتمع الدولي كباقي الدول المستقلة ذات السيادة وينتهي الاحتلال ويعود اللاجئون إلى وطنهم وتنتهي مشكلتنا بالتأكيد نحن نرغب في بناء نظام سياسي ونرغب في شراكة في نظام ديمقراطي باعتبار أن الديمقراطية إحدى أدوات الشورى في الإسلام وهي إحدى الأدوات التي يمكن من خلالها اختيار الحاكم الصالح أو اختيار القائد المناسب لإدارة الشعب والدولة.

- سياسات: من الواضح أن السياق الفلسطيني العام يمر بأزمة كبيرة من جهة تطبيق البرامج المختلفة سواء البرنامج السياسي أو برنامج المقاومة خاصة مع انشغال المحيط العربي بنفسه، الناس غير متفائلة رغم كل ما يقال عن المصالحة، هل تعتقد أننا حقاً طوينا صفحة الانقسام؟ وما المطلوب من أجل فعل

ذلك؟

- البطش: أولاً، نحن نعتبر أن اتفاق غزة كما قلت بداية هو اتفــاق لوضع جدول وآليات إنهاء الانقســام، وهو خطوة أولى وليست خطوة نهائية، نحن نعتبر أن تشكيل حكومة الوفــاق الوطني ومن ثــم يتلوها انتخابات بعد فتــرة من الزمن وإعــادة بناء وتوحيد المؤسســة ودمجها، ومن ثــم الانتقال إلى الخطــوة الثانية المتعلقــة بانتخاب المجلس الوطني والتشريعي والرئاسة ومن ثم إنهاء أزمــة الناس خاصة المصالحــة المجتمعية وتسوية الدماء والإعاقات وتداعيات الانقسام وضمــان الحريــات العامــة فــي المجتمع الفلســطيني، كل هذه القضايا تحتاج إلى وقــت والمفصل المهم هــو المرجعية الوطنية العليــا وهي منظمة التحرير الفلســطينية، هــذه أربعة ملفات حتى الآن لم ندخلها، ما زلنا في ملف رقم واحد وهو تشكيل حكومة الوفاق فإذا ما شــكلت الحكومــة وإذا ما عملــت الحكومة وأقلعت ومن ثم انتقلنا إلى باقي الملفات من أجهــزة أمنية وانتخابات ومصالحة مجتمعية وحريات ومنظمة التحرير الفلســطينية وكل هــذه الملفات ملفات ذات أهمية وحتى الآن لم يطرق بابها أحد وهي الملفات التي تعتبر مهمة جداً وبعضها أكثر أهمية من تشــكيل الحكومة، ولكن تشكيل الحكومــة يبقــى عنواناً لإنهاء الانقســام باعتباره مدخلاً لمشروع المصالحة كله.

بالنسبة لموضوع المقاومة نحن غير قلقين على المقاومة، المقاومة لم تأخذ إذناً من أحد عندما نهضــت. عندما انطلقت حركة فتح عام ٦٥ كانت فلسطين محتلة وكان المجتمع الدولي ضــد المقاومة ومع ذلك انطلقت فتح وقاتلت المحتل الصهيوني وقاتلته دون إذن من أحد، عندما انطلقت حركة الجهاد الإسلامي أيضاً انطلقت وجيبات و دبابات المحتل الصهيوني تجوب شــوارع قطاع غزة والضفة الغربية والقدس وكل فلســطين محتلة، انطلقت ولم تأخــذ إذناً من أحد وبدأت بالاشــتباك مع المحتل فــوراً منذ انطلاقتهــا، بمعنى آخر مشــروع المقاومة مرتبــط بوجود الاحتلال وعندما ينتهي الاحتلال ليس داع لاستمرار حالة المقاومة أو على الأقل سيدرس كل شيء في حينه، لكن طالما هناك احتلال فالمقاومة أســاس وبالتالي هي غير خاضعة للشروط وغير خاضعة لمزاج أحد، فالمقاومة وسلاحها حالة دفاعية مشروعة طالما بقي المحتل على أرضنا يقاتل أبناءنا وشعبنا.

- سياسات: هناك من يقول إن الأسئلة الصعبة لم تــأت بعد وإن أطــراف المصالحة عليهم مواجهة أسئلة أكثر تعقيداً في المستقبل.
- البطش: هــذا صحيح، المهم في الموضوع بعد أن تنتهي خطوات تشكيل حكومة الوفاق الوطني الفلســطيني، هنــاك نقطة متعلقة

بإعادة بناء الأجهزة الأمنية وإعادة صياغتها من جديد، وهذا ملف مهم وسيستغرق وقتاً، السؤال الثاني المهم هو منظمة التحرير الفلسطينية ثم إعادة انتخاب المجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية وإعادة برنامجها والاتفاق على مشروعها وربما على برنامجها، هذه قضايا كلها لم تأت بعد وهي مهمة جداً وثقيلة وستأخذ منا وقتاً طويلاً لاشك.

- سياسات: هل نحن أمام مستقبل أفضل؟

البطش: لولا الأمل لخاب العمل، ونحن أمة تؤمن بالأمل وتؤمن بالغيب ونحن أناس نؤمن بالغيب وبالتالي نعم المستقبل لنا، ولو نظرت إلي الواقع من حولك اليوم، انظر مثلاً إلى المحتل عام ٤٨ عندما احتل ٧٨٪ من أرض فلسطين وعندما أكمل احتلاله عام ٦٧ كانت كل فلسطين مع المحتل وبمقاومة شعبية بسيطة انطلقت في الضفة وغزة انطلقت الانتفاضة. الانتفاضة الأولى ثم الثانية، هذه الانتفاضات في النهاية أدت إلى إجبار المحتل على الخروج من قطاع غزة ومن كل القطاع، نعم غزة مازالت محتلة وفق القانون الدولي باعتبار أن إسرائيل مازالت مسؤولة عنها من الناحية القانونية لكن على أرض الواقع لا يوجد استيطان ولا يوجد محتل إسرائيلي واحد في كل غلاف غزة و هناك أيضاً انسحاب من أربعة مستوطنات من شمال الضفة الغربية واستمرار حالة المقاومة ستضرب المحتل، وبالتالي طالما هناك مقاومة مؤمنة بعدالة قضيتها ومؤمنة كذلك بوجوب تحرير فلسطين، نحن اليوم أفضل مما كان عليه الوضع في السابق، فالمشروع الصهيوني في انحسار والمشروع الفلسطيني في تقدم، ربما أثر اليوم موضوع الانقسام على المشروع الفلسطيني وما يسمي ما بين قوسين الربيع العربي أثر على الملف الفلسطيني ولكنه لم يهزمه ومازالت القضية الفلسطينية في تقدم والأيام القادمة والسنوات القادمة ستشهد المزيد من التراجع للمشروع الصهيوني مقابل تقدم كبير للمشروع الفلسطيني.

- سياسات: هل أنت متفائل بالمصالحة؟
- البطش: أنا مؤمن بأهمية إنهاء الانقسام وأنا شخصيا أتولى بعض المهام الخاصة بملف المصالحة، والدليل واضح أنه قبل سنة فقط كان الناس يقولون من المستحيل أن تتم المصالحة، و اليوم الكل مستغرب من سرعة تطبيق وإنجاز بعض القضايا المتعلقة بتشكيل الحكومة ومن هذا الجو الأخوي بين فتح و حماس، وهذا ما كنا نقوله للجميع من أن فتح وحماس في خندق واحد، خاصة خندق المقاومة وأن ما يجمع الفريقين هو أكثر مما يفرقهما، وبالتالي على الأرض الكل يكاد لا يصدق هذا التفاهم السريع بين فتح وحماس و بالتالي نعم أنا متفائل جداً بالمصالحة.

****

كايد الغول، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، ومسؤول الإعلام

- سياسات: السؤال الأساسي بعد إنجاز المصالحة الفلسطينية إن تمت، يبدو أننا ذاهبون نحو مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام السياسي الفلسطيني. وعليه إذا تمت المصالحة ولم يقتصر الأمر على تشكيل الحكومة وحدها وتمت إعادة بناء منظمة التحرير وما إلى ذلك، ما هو شكل النظام السياسي الفلسطيني الجديد؟

- كايد الغول: برأيي النظام السياسي الفلسطيني سيكون مرهوناً بالهدف الذي تريده مجموع الأطراف من وراء إنهاء الانقسام وإنجاز المصالحة ارتباطاً بحدود رؤية كل طرف بمركزه، فإذا جرى التعامل مع ملف المصالحة على قاعدة أنه يحقق مصالح آنية لهذا الفريق أو ذاك؛ فهذا يعني أن النظام السياسي الفلسطيني سيبقى شكلاً متحداً في إطار السلطة وفي واقع الحال الانقسام سيكون قائماً. أقول ذلك لأن هناك خشية من أن تكون المصالح قد التقت في هذه اللحظة لتشكيل حكومة التوافق الوطني لتكون لفترة ليست قليلة كمظلة لإدارة الانقسام خاصة في ظل التعقيدات الموجودة تجاه إنهاء مؤسسات الانقسام، لأنه على مدار السنوات السابقة تمأسس الانقسام وربما من أبرز تجلياته الأجهزة الأمنية وبنيتها وعقيدتها وما إلى ذلك. وبالتالي التصريحات التي تصدر وخاصة من بعض قيادات حركة حماس من أن معالجة ملف الأجهزة الأمنية سيكون مرتبطاً بالحكومة التي ستأتي بعد الانتخابات القادمة، هذا يعني أن هذا الملف مؤجل لفترة طويلة، لأنه ليس هناك ضمانة أنه ستجري انتخابات بعد ستة أشهر؛ لأنه كما هو معلوم أن الانتخابات ستكون مرهونة بعدة عوامل وربما تكون هناك رغبات كامنة تبحث عن عملية توافق لإعادة صوغ ومشاركة القوى في النظام السياسي سواء في السلطة أو في منظمة التحرير. وهنا نعود إلى ما يمكن تسميته المحاصصة أو التقاسم للنظام السياسي الذي سيجعله رهينة لمواقف سياسية مختلف عليها في الساحة الفلسطينية ومواقف تنظيمية تستهدف التفرد بالنظام السياسي أو بمكونات رئيسة. لذلك نحن في الجبهة الشعبية ندعو إلى أن نلتقط ما تم من اتفاق وسمي اتفاق الشاطئ ونتابع تنفيذ الاتفاق وتطويره باتجاه تحقيق وحدة وطنية جادة.

- سياسات: كيف؟

- الغول: الوحدة الوطنية تتطلب عاملين، عامل أول هو عامل سياسي لأنه دون الاتفاق السياسي في الساحة الفلسطينية على إستراتيجية نحدد فيها الأهداف ووسائل تحقيق هذه الأهداف وتكون هي الضابط لمختلف نشاطات المقاومة اتجاه

الاحتلال الإسـرائيلي سواء كانت سياسية أو دبلوماسـية أو عسـكرية...، سـتكون الساحة الفلسطينية دائماً عرضة لمشكلات جدية تضعف من فعالية النظام السياسـي الفلسطيني ودوره. العامل الثاني هو العامل التنظيمـي لأن التجربة قالـت إن تعقيدات الوضع الفلسطيني وطبيعة التحديات أمام الحركة الوطنية الفلسـطينية وأمام الشعب الفلسـطيني خاصة وأن المعركة تهدف إلى إزاحة وجود اسـتيطاني اسـتعماري في الأراضي الفلسـطينية والصـراع معه هو صـراع علـى الأرض وعلى الحقـوق، إذا لم تتكتل كل أطياف الشـعب الفلسـطيني فـي إطـار برنامج وفي إطار شـراكة في تحمل النظام الوطني وفي رسم التكتيكات السياسية والجماهيرية والعسكرية، أصدقك القول إن النظام السياسي سيكون هو حامي المشروع الوطني بكل تعبيراته، لذلك مستقبل النظام السياسي الفلسطيني سيكون مرهوناً أولاً بتحلل القوى المؤثرة وخاصة حركتي فتح وحمـاس من النظر لهذا النظام وكأنه ملك خاص لهما أو حكـر لقيادة من أي منهما والانطـلاق من أن هذا النظام السياسـي يفتـرض أن يكون الأداة الموحدة للشـعب الفلسطيني وقواه في إطار معركة متواصلة مع الاحتلال حتى نحقق أهداف شعبنا في العودة وتقرير المصير والدولة.

- سياسات: البعض يقول إن ما تم في الاتفاق الأخير هو اتفاق على إدارة مرحلة المصالحة ولكن لا يوجد اتفاقات عليا، بمعنى أنه عندما نبني منظمة التحرير ونبني السلطة هل نحن متفقون على ما هي غايات هذه السلطة وما هـي غايات منظمة التحرير وماذا سـنفعل بموضوع المقاومة وكيف سنقاوم؟

- كايد الغول: هذا بالضبط ما أشـرت إليه، مطلوب تطوير ما جرى باتجاه وحدة وطنية والتي تحتاج إلـى عاملين وهما التنظيمي والسياسـي، السياسـي يقول مـا الذي نريده؟ هل نريـد فقط دولة على حدود ٦٧ مع تبـادل الأراضي؟ وكيـف نحقق ذلك؟ أم نريـد دولـة وتقرير المصيـر كما قررت الشرعية الدولية؟ ثم ما هي وسائل تحقيق ذلك؟ والمعنى الآخر للبعد السياسي هو هل سنبقى أسـرى للمفاوضات الثنائية التي هي قائمة الآن وهذه نتائجها؟ أم نبحث عن عملية سياسية مغايرة نعود فيها إلى الأمم المتحدة لتتولى هي إدارة عملية سياسية عبر مؤتمر دولي هدفـه البحث في آليات تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وننقل الصراع مع إسـرائيل إلى مربع آخر لأن إسرائيل الآن تحصر الجهد السياسـي بالمفاوضات في إطار ما تريده هي عملياً وحتى هذه اللحظة خطوة واحدة باتجاه المطالب الفلسـطينية لوضع الحدود على جدول الأعمال أو قضية اللاجئين أو حتى المياه وغيرها، وبالتالي إذا

استمررنا في النهج نفسه فهذا يعني أن النظام السياسي الفلسطيني سيبقى عاجزاً وهو الآن عاجز فلا دور لمنظمة التحرير، والسلطة تتعدى على المنظمة، وبالتالي مكونات النظام السياسي الفلسطيني الآن عاجزة وعاطلة وغير قادرة على العمل وهي مقيدة كما هو حال السلطة التي لا تمكنها من أداء مهامها.

- سياسات: هل تكمن القصة في أن تدخل «حماس» و«الجهاد» إلى المنظمة وتحل قضية الشعب الفلسطيني؟
- الغول: نحن برأينا أن الموضوع ليس كمياً، على أهمية مشاركة «حماس» و«الجهاد» في منظمة التحرير، لكن الموضوع ليس كمياً بل الموضوع بحاجة إلى بحث معمق ومراجعة، يجب أن نجري مراجعة للتجربة السابقة ونستخلص دروس هذه التجربة ثم نتفق كيف يمكن أن نوفر عوامل الصمود لشعبنا أولاً، لأن حجم الهجمة الآن غير عادية وكيف نجعل من مكونات النظام السياسي الفلسطيني روافع لهذه العملية؟ وكيف نبدأ تطوير النضال ضد الاحتلال بشكل مدروس ووفق تكتيكات متفق عليها وممكن أن ترسم من قبل الكل الوطني، لذلك نحن بحاجة إلى مثل هذه المراجعة وبحاجة إلى تحديد أهدافنا بدقة وبحاجة إلى الاتفاق على وسائل تحقيقها، ودعني هنا أعطي مثالاً مهماً لأنه إذا استمر الاستقطاب في الساحة الفلسطينية ليس فقط بالمعنى التنظيمي بل بالمعنى السياسي بين من يقول إن المفاوضات خيار وحيد وبين من يقول إن المقاومة خيار وحيد، هذا عملياً يضعف الشعب الفلسطيني ويضعف ما يملكه الشعب الفلسطيني من أسلحة يجب أن يستخدمها في كل الأحوال في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، لكن بعد ذلك في إطار البعد التنظيمي الذي أشرت إليه يمكن أن يجري اتفاق على ما هي الأولويات التي يمكن أن نتبعها الآن في ضوء حالة الشعب الفلسطيني وفي ضوء الوضع الإقليمي والدولي وكيف نستخدم كل وسائل النضال في إطار هذه العملية دون أن تكون هناك مراهقة أو قفز على الحقائق ودون الاستكانة لواقع يستهدف في هذه اللحظة التركيبة الفلسطينية ودفعها للتنازل عن حقوق رئيسة. إذن مشاركة الجهاد الإسلامي وحماس مهمة، لكن لا نريدها مشاركة كمية؛ لأنه إذا كانت كذلك وإذا كانت في إطار البحث عن تقاسم النفوذ في إطار المنظمة أو السلطة برأيي سيبقى النظام السياسي الفلسطيني محاصراً.

- سياسات: في العام ٦٨ عندما دخلت «فتح» و«الشعبية» وفصائل العمل المسلح إلى منظمة التحرير جاء دخولها مغايراً للبنية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، وحول ذلك المنظمة من مجرد وكيل لجامعة الدول العربية

إلى ممثل شرعي للشعب الفلسطيني، السؤال الأساسي هل نحن في خضم مرحلة جديدة من تطوير النظـام؟ أنا من وجهة نظري أن تلـك المرحلة كانت المرحلـة الأهم في تطوير النظام السياسي الفلسطيني، لأنه لأول مرة تم تعديـل الميثاق الوطنـي القومي وأصبح الميثاق الوطني الفلسـطيني وأنشئ المجلس المركزي بعد ذلك وما إلى ذلك، هل نحن على أعتاب مرحلة جديدة لاسيما أن الملامح التي تحدثت عنها غير موجودة؟ وهي ملامح الرؤية المشتركة ونسمع الآن الخطاب الوحدوي ولكن غداً بعد أن تنقشع غيمة الانقسام يبدأ خطاب الانقسام بإعادة إنتاج نفسه.

- الغول: أنا أقـول إن المراجعة مطلوبة وهي لم تحدث، نحن حتـى هذه اللحظة نتعامل مع الانقسـام ببعده الإداري وليس ببحث مضامين تنهي الانقسـام لتعيد بناء وحدة وطنية فلسطينية تجعلنا قادرين على توحيد قوانا مـرة أخرى في مواجهة الاحتلال في إطار رؤية وقناعة راسـخة بأن المعركة مع الاحتلال، والنجاح فيها شـرطه الضروري هو الرؤية السياسية وأعتقد أن تجارب كل شـعوب العالم قالت إنـه دون وحدة وطنية يصعـب تحقيق هذا الأمـر، إذن المخاطر القائمـة الآن أننا نتعامـل إدارياً مع هذا الانقسـام بمعنـى متى يمكـن أن تجري الانتخابـات؟ الحكومة وكيف تشـكل؟ لم ندخل في رؤيتنـا وظائف الحكومة القادمة وكيف نبحث في إطار الرؤية المشـتركة عن تخليصها من القيود التي فرضها الاحتلال عبر سنوات تشكيل هذه السلطة، لم نبحث في كيفية الدمج والتكامل بين وظيفة السلطة ووظيفة منظمة التحرير، لم نبحث في كيفية التخلـص من الاتفاقات التـي تحولت في الجوهر إلى اتفاقات أمنية.

- سياسات: وهي بذلك تعيق نشوء الدولة؟

- الغـول: نعـم تعيـق، لاحـظ الآن أن كل الاتفاقات التي وقعت مع إسـرائيل، تحللت إسـرائيل من أي التزامات تجاهها وأبقت علـى الموضوع الأمني كموضوع رئيس في إطار هذه الاتفاقيات، وما قدمته إسـرائيل أحيانـاً من انسـحابات محـدودة أو من تسهيلات كان قضايا إجرائية لكنها لم تدخل في البحث مع الفلسـطينيين تجاه الحقوق، وإذا لم نبحث كيف نغادر هذه الحالة ومرة أخرى دون تطلّب ودون سياسـات مغامرة نكون متفقين على الرؤيا.

- سياسـات: وثيقة الوفاق الوطني أو الأسرى أو القاهرة ألم تقدم هذه الرؤية؟

- الغول: يمكن أن تشكل أساساً ويمكن إذا احتاجت إلى تطوير يمكن تطويرها بالحوار لتصبح هي الناظم لنا جميعاً.

- سياسـات: جل هـذه الاتفاقيـات جاء من مواقع مأزومة كانت تبحث عن حل للانقسام والخلاف ولم تأت لتأمل المستقبل والبحث عنه؛ لذلك نحن في ورطة لأن مشروعنا السياسي

الفلســطيني الآن بحاجة إلى إجابات أعمق من مجرد إجابات شكلية.

- الغــول: لذلك أنــا بدأت حديثــي بأن هذا المســتقبل مرهون برؤيا الأطراف وخاصة حماس لما نريده من وراء هذا الاتفاق وهذا مهــم، إذا أردنا أن نشــكل مدخلاً لإعادة توحيد الساحة الفلســطينية ككل ونظامها السياســي انطلاقاً من أننا شعب يخوض نضالاً تحررياً وطنيــاً ديمقراطياً يجب أن نصوغ رؤانا وبرامجنا ومؤسساتنا على هذا الصعيد، أما إذا استمرت الرؤية بأن هناك مجالاً لأن نصل إلى حلول مع إسرائيل ووفق المفاوضــات، وبالتالي يجري في إطار ذلك تعطيل الجســم الأكبر من الحركة الوطنية وهذا سيؤدي إلى مزيد من الأزمات لذلك مرة أخرى المراجعة مطلوبة انطلاقاً من أننا نريد أن نعيد الاعتبار إلى أهدافنا الوطنية وإلى دور الحركة الوطنية الفلسطينية في تحقيق هذه الأهداف وإلى وحدة الشعب الفلسطيني وتوحده تجاه هذه الأهداف.

- سياسات: السؤال الأصعب، الجبهة الشعبية لم تكن طرفاً ســواء في وفد الرئاســة الذي قدم إلى غزة برئاسة الأحمد أو بالتوقيع على الاتفاق. أين كانت الجبهة الشعبية؟

- الغول: الجبهة الشعبية كانت طيلة السنوات الســابقة تدعو إلى ضرورة أن تكون هناك شــراكة وطنية فــي متابعة تنفيــذ اتفاق المصالحــة وإخراجــه من دائــرة البحث والاتفاقــات الثنائية التي لم تنجح، وأعتقد أن التجربة أثبتت بدءاً من اتفاق مكة مروراً بكل الاتفاقات التي جرت في القاهرة وقطر أن أي اتفــاق يجــب أن يُحصّن من الكل الوطنــي. ما جرى أن هناك وفداً شــكلته القيادة دون أي مشاورات مسبقة، واعتبر هــذا الوفــد وكأنه يعكس حــال الجميع، كما قلنــا إنه إذا رأت الأطراف أننا عامل مســاعد في تذليــل العقبات وفــي الدفع إيجابياً للوصول إلى نتائج فنحن مستعدون للمشاركة، أما إذا كانت مشاركتنا ستكون عقبة أمام التوافق فهذه بالنسبة لنا ليست مشــكلة، الأهم أن تتوافر الشــراكة فيما يتعلــق بملفات المصالحة كافــة، وبالتالي توقيــع الاتفاق الذي جــرى هنا، نحن لم ندع له بالأساس والآخرون دعونا فقط إلى جلسة ترحيب بالوفد القادم وانحصر البحث فــي إطار الوفد القيادي الذي جاء من رام الله زائد وفــد حركة حماس ولا أعتقد أن هناك قوى أخرى شاركت.

- سياسات: حتى الجهاد الإسلامي؟

- الغول: حتى الجهاد الإســلامي لم تشارك على الرغم مــن أن بعض القوى طلبت أن نشارك نحن والجهاد والجبهة الديمقراطية، لكــن جرى التعامل مع ذلك بالقول إن هذا الوفد هو من قبل منظمة التحرير ولا داعي لإشراك الآخرين، وتعاملنا معه كما أشرت، لأنه إذا رأينا أن مشاركتنا لن تفيد وستكون

عقبـــة... ونحن لا نريد أن نكون عقبة، لكن في الوقت نفســـه نحن ضد وســـنقاوم أي محاولات تتعامل مع ملف المصالحة انطلاقاً من الثنائية، نحن نقول مرة أخرى صحيح أن الانقســـام وقع بين طرفين أساساً لكن الشعب الفلسطيني دفع ثمن هذا الانقسام، وإذا أردنا أن نعيد الانقســـام بأفق وطني وعلى أسس وطنية بعيدة عن الثنائية يجب أن تكون هناك شـــراكة وطنية يشارك فيها جميـــع الفصائـــل التي وقعـــت على اتفاق المصالحة.

- سياســـات: الســـؤال الختامـــي، من وجهة نظرك، هل يبدو المســـتقبل السياسي أكثر إشـــراقاً؟ نحـــن بدأنا حديثنا بالمســـتقبل وسننهي بالمستقبل.

- الغول: لا شك في أن الوضع الفلسطيني الآن في غاية التعقيد، الحالة الفلسطينية منقسمة علـــى ذاتها والهدف الجامع للفلســـطينيين أصبح محل شـــك عنـــد الكثيريـــن وربما إذا ســـألت قطاعات متعددة في الشـــعب الفلســـطيني مـــا هو الهـــدف الجامع الآن للفلسطينيين سواء هنا أو في الخارج ستجد أن هناك اختلافات حول هذه المسألة، سابقاً عندما تحدثت عن المرحلة الجديدة عام ٦٨ عندما تسلمت فصائل المقاومة قيادة منظمة التحرير كانت كل الفصائل متحدة على ملف التحرير وعلى المقاومة المسلحة كوسيلة أولى لاسترجاع فلسطين وأن المنظمة تعمل على تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني أينما كان من أجل هذا الهدف وبالتالي الناس توحدت على هدف سياسي، الآن هل يمكن أن نقول إن هذا الهدف السياسي لايزال هو الموحد للشـــعب الفلســـطيني في ضوء الاختلاف السياســـي، لأنه الآن تســـمع أو تشـــاهد موزاييك متعـــدد: أحياناً يأتي الحديث عن دولة على حدود ٦٧ ولا يأتي ذكر حق العودة وتقرير المصير وأحياناً تســـمع عن تحرير فلسطين كاملة، لذلك نحن بحاجة إلى إعادة الاعتبار إلى الهدف الجامع للفلســـطينيين وإعادة بناء النظام السياســـي الفلسطيني لتحقيق هذا الهدف، وهنا علينا ونحن نصوغ هذه المسألة أن نلحظ أهمية قناعة جماهير شـــعبنا في الخارج بهذا الهـــدف الجامع والكيان الموحد للشعب الفلسطيني ألا وهو منظمة التحرير الفلسطينية، منظمة التحرير على مدار الســـنوات السابقة كانت مجمدةً عملياً في ثلاجة لم تقدم شيئاً لجماهيرنا في الشـــتات وفي الداخل، السلطة حلت محلها وأصبحت هي التي تقود الشعب في الداخل وبالتالي نحن بحاجة إلى إعادة بحث وطني مسؤول يعيد المســـائل إلى نصابها وحتى موضـــوع الدولة الفلســـطينية القادم كيف نراه في إطار النظام السياسي الفلسطيني لا نراه بديلاً لمنظمة التحرير وإنما يكون أحد مكوناتهـــا التي يجب أن تكون برؤية منظمة التحرير الفلسطينية.

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

ناصر أبو ناصر، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، ومسؤول العلاقات الوطنية

- سياســات: كيف تنظر الجبهة الديمقراطية إلى المصالحة؟

– ناصر أبو ناصر: بادرت الجبهة الديمقراطية منــذ أن وقع الانقســام إلــى العمل على إنهائه لاعتبارات وطنيــة وإيماناً منها بأن الوحدة الوطنية هــي طريق إنجاز الحقوق وأن الانقســام هو طريــق ضياع الحقوق وتبديدها، وقدمت أكثر من مبادرة، وشاركت فــي كل اللقاءات التي عقدت من أجل إنهاء الانقسام. لكن للأسف، طال أمد الانقسام إلى أن تمأســس وأصبحت لدينا حكومتان حكومة في الضفة الفلسطينية وحكومة في قطاع غزة؛ الأمر الذي ترك تداعيات سلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى القضية الفلســطينية، وعلــى الرغم من كل هذه المحاولات فما زلنا نؤمن بضرورة إنهاء الانقســام اليوم قبل الغــد، نحن من دعاة إنهاء الانقســام بسرعة، لذلك لا يسعنا إلا أن نرحب بأي جهد ينهي الانقسام بالسرعة المطلوبة إيماناً منا بما ذكرت ســابقاً. نحن مع إنهاء الانقسام ومع تشكيل حكومة توافق وطني يشارك فيها الجميع لأن ديمومة هذه الحكومة واستمرارها كونها حكومة كفاءات تحتاج إلى حاضنة شــعبية ووطنية، لدينا ملاحظــات على الطريقة التــي دارت فيها المشاورات لتشكيل هذه الحكومة؛ مما يكرس الثنائيــة ويغيب الــكل الوطني الذي ناضل وشارك من أجل إنهاء هذا الانقسام، لذلك لابد من تصحيح هذا الخلل بمشاركة الجميع لتمضــي هذه الحكومة قدماً إلى الأمام لأن أمامهــا ملفات كثيرة وصعبــة بحاجة إلى تضافر كل الجهود لإنهاء الانقســام وعدم مأسسته أو عدم إدارة الانقسام، نحن نريد وحدة وطنية فلسطينية حقيقية بتوافق وطني، والتوافق الوطني بحاجة إلى شراكة، نحن ما زلنا تحت الاحتلال ونناضل من أجل إنهاء هــذا الاحتلال وإقامة دولة مســتقلة وعودة اللاجئين وحــق تقرير المصيــر، لذلك هذا النضال بحاجة إلى شــراكة الجميع وعدم إقصاء أي طرف للآخر في هذه العملية.

- سياســات: «الديمقراطية» لم تشــارك في المصالحــة، هل يعكس هذا موقفاً من بعض القضايا؟

– أبو ناصر: نحن لم نشارك لأننا لا نريد أن نشــارك، نحن اعتبرنــا أن الوفد الذي قدم هو وفد منظمة التحرير الفلسطينية ورحبنا به وأيدنا جهوده والاســتعداد لإنجاح هذه المهمــة، ورحبنا بالنتائج التي توصل إليها، وحذرنا من المدة الزمنية الطويلة لتشــكيل الحكومة، وأكدنا موضوع المشــاركة، نحن لا نبحث عــن دور فدورنا محفوظ ونضالنا مشــهود له في الشــارع الفلســطيني من

أجل إنهاء هذا الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، نحن مع إنهاء هذا الانقسام ومع أي جهد يبذل سواء كنا موجودين أم لم نكن، عندما نتكلم عن الشراكة نعتبر الشراكة ضرورة وطنية لإنجاح عمل الحكومة وإنهاء الانقسام والتصدي موحدين في نضالنا ضد الاحتلال ومن أجل إنجاز حقوق شعبنا الوطنية الفلسطينية لا بحثاً عن دور خاص لنا، لذلك نحن نقول إن البحث عن دور خاص هو الذي ساعد في استمرار الانقسام ومأسسته، لذلك علينا أن نستفيد من هذه الدروس ونستعيد وحدتنا الوطنية الفلسطينية بمشاركة الجميع على وجه صحيح.

- سياسات: ما هو شكل النظام السياسي الذي ترغبون برؤيته في فلسطين؟

– أبو ناصر: نحن نريد نظاماً سياسياً ديمقراطياً يكفل الحقوق والحريات بانتخابات حرة ديمقراطية تسمح بمشاركة الجميع في اتخاذ القرار وتحمل أعباء النضال من أجل استرجاع حقوق شعبنا في الحرية والاستقلال وإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعودة اللاجئين، نحن نريد نظاماً ديمقراطياً مبنياً على أسس سليمة، والانتخابات على أساس التمثيل النسبي الكامل هي مدخل للشراكة الحقيقية التي تعطي كل ذي حق حقه بعيداً عن الإقصاء وبعيداً عن الثنائية وبعيداً عن التقاسم.

- سياسات: من الواضح أن السياق الفلسطيني العام يمر بأزمة كبيرة من جهة تطبيق البرامج المختلفة سواء البرنامج السياسي أو برنامج المقاومة خاصة مع انشغال المحيط العربي بنفسه، الناس غير متفائلة على الرغم من كل ما يقال عن المصالحة، هل تعتقد أننا حقاً طوينا صفحة الانقسام؟ وما المطلوب من أجل فعل ذلك؟

– أبو ناصر: تشكيل الحكومة ألا وهي حكومة التوافق الوطني على أساس الشراكة وعلى أساس التشاور مع الجميع هو المدخل لإنهاء الانقسام وهذا لا يعني أن الانقسام وتداعياته زالت، لا يزال هناك جهد كبير مطلوب لإنهاء تداعيات الانقسام سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي لأن الانقسام خلف آثاراً سلبيةً كثيرة على النسيج الاجتماعي الفلسطيني وعلى القضية الفلسطينية بشكل عام، وتشكيل الحكومة هو المدخل لبحث هذه الملفات، وهذا الأمر يحتاج إلى مشاركة حقيقية وجهد حقيقي من الجميع وعدم إبقاء الموضوع يدور بين «فتح» و«حماس» على أساس الثنائية وعلى أساس المحاصصة وإبعاد الآخرين، وأؤكد من جديد أن هذا الكلام ليس بحثاً عن دور بل لضمان نجاح جهود إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية لنتصدى موحدين لكافة المؤامرات التي تحاك ضد

قضيتنا وضد شـعبنا الفلسـطيني. نحن فـي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسـطين منذ زمن طويل طرحنا إسـتراتيجية وطنية بديلـة لنهج المفاوضات المسـتمر بالرعاية الأميركيـة والاسـتفراد الأميركي وطرحنا سياسـة اقتصادية جديدة تمكن شـعبنا الفلسـطيني مـن الصمـود فـي مواجهة إجـراءات الاحتلال وسياسـاته العنصرية التهجيرية، وناضلنا من أجل ضمان الحريات وإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، عناصر هذه الإستراتيجية الفلسطينية تمثلت في إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية الفلسـطينية والاتفاق على مقاومة شـعبية ضد الاحتلال وإجراءاته العنصرية وخاصة الاستمرار في الاستيطان والتهجير وتهويد القـدس، التوجه إلى الأمم المتحدة لضمان عضوية فلسطين في الأمم المتحدة كعضو، تمكنا من أن نكون عضواً مراقباً في الأمم المتحـدة يتلو ذلـك النضال من أجل دخول مؤسسـات الأمم المتحدة جميعها لضمان حقوق شـعبنا وخاصة محكمـة الجنايات الدوليـة وحقوق الإنسـان ومحكمة لاهاي لنتمكـن من تقـديم القيادة الإسـرائيلية للمحاكـم الدولية لينالـوا عقابهم جراء ما ارتكبـوه وما يرتكبونه من جرائم بحق أبناء شـعبنا الفلسـطيني، هذه العناصر وهذه المبادرة ما زلنا متمسـكين بها بديلاً للنهج التفاوضـي الـذي لم يثمر عن شـيء إلى حـد الآن إلا مزيداً من بناء المسـتوطنات ومزيداً من الابتزاز الإسـرائيلي والأميركي للقيادة الفلسـطينية، لذلـك نحن ندعو إلى إستراتيجية بديلة تقوم على تطبيق قرارات الشـرعية الدولية ورفع الوصاية الأميركية والتوجه إلـى مجلس الأمن لتدويل القضية الفلسطينية وتطبيق قرارات الشرعية الدولية بالإضافة إلى التوجه إلى مؤسسـات الأمم المتحدة وسياسـة اقتصادية تمكن شعبنا مـن الصمـود على أرضه بـدل هدر المال وهذه السياسة النيوليبرالية التي لم تساعد شـعبنا على الصمـود وقيام مؤسسـات فلسطينية حقيقية، نحن نريد سياسة وطنية اقتصادية تمكن المواطن الفلسـطيني من الصمود علـى أرضه وتمكنـه من العيش بحرية وكرامة بدءاً من فرض الضرائب على ذوي الدخول العالية وإعطاء قروض صغيرة تمكن الشعب الفلسطيني من العيش بكرامة، نحن قدمنا كل هذا وما زلنا نناضل من أجل تثبيتـه بالإضافة إلى ضمان حرية المواطن الفلسطيني وكرامته وهذا بحاجة إلى إعادة بناء النظام السياسـي الفلسـطيني على أسس ديمقراطية بانتخابات حرة ديمقراطية للمجلس الوطني الفلسطيني حيثما تمكنا من ذلك وللمجلس التشريعي على أساس قانون التمثيل النسبي الكامل.

- سياسات: مشروع المقاومة والمصالحة؟

- أبــو ناصر: أوكلت للحكومة أهداف محددة وهي إنهاء تداعيات الانقســام على الصعد الاجتماعيــة والاقتصاديــة والتحضيــر للانتخابات وإعــادة إعمار قطاع غزة وفك الحصار وهذه المهــام الموكلة للحكومة في الاتفــاق، موضــوع المقاومــة بحاجة إلى توافق وطني لكي تؤتي أكلها بشــكل جيد، لذلك نحن دعونا ســابقاً إلى غرفة عمليات مشتركة تسمح بمشاركة كل القوى المسلحة للتشاور واللقاء على إستراتيجية دفاعية في قطاع غزة وإستراتيجية نضالية تسمح لنا بأن نستعمل كل أشكال النضال السياسي والجماهيري والعسكري على قاعدة مشاركة الجميع لنجلس ونناقش متى وأين وكيف نرد على اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي وكيف نقاوم هذا الاحتلال الإسرائيلي، هذه وجهة نظرنا للمقاومــة لأن المقاومة تريد وحدة لا تفرد أي فصيل للعمل بهذا المشروع.

- سياسات: هناك من يتوقع أن هذه الحكومة هي حكومة لإدارة الانقسام لا لإنهائه، ما هي الضمانات لعدم حدوث ذلك؟

- أبــو ناصر: نحــن لا نريد حكومــة لإدارة الانقســام بل نريد حكومة لإنهاء الانقسام، لذلك هــذه الحكومة بحاجة إلى مشــاورة الجميع والشراكة مع الجميع لاتخاذ القرار والاتفاق على الحكومة والمهمات المتفق عليها أصلاً وبحاجة إلى حاضنة شــعبية ووطنية لتنهض بكافة المهمات الموكلة إليها.

- سياسات: هناك من يقول إن الأسئلة الصعبة لم تأت بعــد وإن طرفــي المصالحة عليهما مواجهة أسئلة أكثر تعقيداً في المستقبل.

- أبو ناصــر: الحكومة كما اتفــق عليها أن تســعى لإنهاء تداعيات الانقسام ما أمكن ذلك على صعيد المصالحة المجتمعية وضمان الحريات وإعمــار قطاع غزة وفك الحصار والتحضير للانتخابات، إذا قامت بهذا الدور فهــذا جيد لأن هناك ملفــات كثيرة صعبة مؤجلة وهذه الملفات هي من شــأن الحكومة التي ستتشكل بعد الانتخابات، لذلك علينا أن ننظر إلــى الحكومة من زاوية ما تقدمه من أفعال في هذا الإطار وعلينا أن نسعى جاهديــن لتذليل كل العقبات من أجل إنهاء فعلي لهذا الانقسام وعدم إدارته واستمراره. الملفــات الأخرى كالملــف الأمني فقد اتفق على تشكيل لجنة عربية تعيد هيكلة الأجهزة الأمنية وبناءها من جديد وعدم إبقائها بهذه الصــورة الراهنة لأننا نريــد أجهزة أمنية وطنية للكل الوطني الفلســطيني لا أجهزة أمنيــة فصائلية تتبع هــذا الفصيل أو ذاك لأن هــذا عنصر تفجير في النهاية لأن من يملك السلاح وموجود على الأرض يستطيع أن يفرض قراره، ونحن نستفيد من التجربة الســابقة ولا نريد أن نكررهــا، نحن نريد إعادة هيكلــة الأجهزة الأمنية وبناءها على أسس وطنية وعقيدة أمنية متفق عليها تخدم الوطن والمواطــن، وهناك اتفاق على وجود

لجنة عربية ترعى ذلك وتعيد هيكلتها ضمن قانون الخدمة العسكرية وكذلك بالنسبة للموظفين والقضايا المدنية حسب قانون الخدمة المدنية. بالنسبة لموضوع منظمة التحرير الفلسطينية نحن متفقون على أن تجرى انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني حيثما أمكن لإعادة دمقرطة هذه المنظمة ودخول الجميع إليها على قاعدة انتخابات مبنية على أساس قانون التمثيل النسبي الكامل الذي يعطي كل ذي حق حقه أينما تمكنا من ذلك، وهذا يجب أن نمضي به، نحن اتفقنا على لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية والتي سميت الإطار القيادي المؤقت لحين إجراء الانتخابات؛ لذا علينا أن نمأسس هذا الإطار بتنظيم اجتماعات دورية وجدول أعمال وسكرتارية تتابع تنفيذ قراراته.

- سياسات: كطرف مركزي في منظمة التحرير، يبدو أن التركيز الآن على السلطة على حساب المنظمة، ألا يشكل هذا تحدياً لمكونات النظام السياسي الفلسطيني وخطراً عليه؟

– أبو ناصر: نحن لا نريد أن نضع تعارضاً بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية هي صاحبة الولاية وهي مرجعية السلطة، للأسف التجربة السابقة غيبت مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية لصالح مؤسسات السلطة وأصبحت مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية مؤسسات استشارية. نحن في الانتخابات التي نطالب بها نريد أن نعيد الدور لمنظمة التحرير الفلسطينية قائدة نضال الشعب الفلسطيني والممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني صاحبة الولاية على السلطة الفلسطينية بانتخابات حرة للمجلس وطني ينبثق عنه مجلس مركزي جديد تنبثق عنه لجنة تنفيذية ويعاد بناء كافة دوائر اللجنة التنفيذية على أسس سليمة فيها شراكة ضمن برنامج ولا ننسى أننا شعب لا يزال تحت الاحتلال ونناضل من أجل استرجاع حقوقه الوطنية وأن تكون منظمة التحرير الفلسطينية فعلياً هي صاحبة الولاية على السلطة وليس العكس.

- سياسات: هل نحن أمام مستقبل أفضل؟

– أبو ناصر: نحن دائماً متفائلون بإنجاز وحدتنا الفلسطينية الحقيقية مستفيدين من تجارب الماضي بالتوافق على إستراتيجية وطنية متفق عليها بالحد الأدنى يلتزم بها الجميع، الإفادة من المحيط العربي وثورات الربيع العربي ونسج علاقة صحيحة وسليمة معهم، التوجه إلى الأمم المتحدة والاستفادة من التأييد الدولي. نعتقد أن الأمور تجري في صالح الشعب الفلسطيني فيما لو أحسنا إدارة الصراع وتوحدنا على أساس برنامج نضالي متفق عليه نسعى إلى تنفيذه معاً دون الاستفراد ودون التخلي عما يتم الإجماع عليه وطنياً.

أداء حكومة د. رامي الحمد الله: عقبات وإنجازات (٦ حزيران ٢٠١٣ - ٦ أيار ٢٠١٤)

مقدمة

جاء تشكيل الحكومة الفلسطينية الخامسة عشرة برئاسة الدكتور رامي الحمد الله رئيس جامعة النجاح الوطنية بعد نحو ست سنوات من إشغال الدكتور سلام فياض هذا المنصب، شكل خلالها د. فياض ثلاث حكومات وذلك خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٧/٧/١٣ وحتى ٢٠١٣/٦/٦.

وفي الوقت الذي جاء فيه تشكيل الدكتور سلام فياض الحكومة الأولى في ظل إعلان حالة الطوارئ بعد سيطرة حركة حماس عسكرياً على مؤسسات السلطة الوطنية في قطاع غزة وتكليف حكومته إنفاذ حالة الطوارئ، فإن تكليف الدكتور رامي الحمد الله تشكيل حكومته الأولى جاء في ظل استمرار الانقسام الفلسطيني وتعثر ملف المصالحة الفلسطينية، وعدم نجاح الجهود لتشكيل حكومة وحدة وطنية تنفيذاً لبنود اتفاقيات المصالحة الموقعة بين حركتي فتح وحماس في القاهرة والدوحة، وفي ظل الانسداد والتعثر في العملية السلمية مع إسرائيل.

وبعد تشكيل د. رامي الحمد الله حكومته الأولى (الخامسة عشرة) بأسبوعين فقط، تقدم باستقالته للرئيس محمود عباس الذي قبل استقالته وكلفه تسيير أعمال الحكومة إلى حين تشكيل حكومة جديدة.

وقد أعاد الرئيس محمود عباس تكليف د. رامي الحمد الله تشكيل الحكومة الجديدة (الحكومة السادسة عشرة) وذلك بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٨ التي أدت اليمين الدستورية أمام الرئيس في

٢٠١٣/٩/١٩ دون تغيير يذكر على تشكيلة الحكومة التي سبقتها برئاسته.[١]

وبعد مرور ما يقارب العام على تشكيل د. رامي الحمد الله حكومتيه (الخامسة عشرة والسادسة عشرة)[٢] تبرز الحاجة إلى البحث في أبرز ملامح أداء هذه الحكومة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والخدماتية والتشريعية، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف التي شكلت في ظلها هذه الحكومة من وضع سياسي متأزم ناتج عن تعثر العملية السلمية بسبب التعنت الإسرائيلي وسياسات الاحتلال القمعية والاستيطانية التي تصاعدت خلال هذه الفترة واستمرار الانقسام الداخلي الفلسطيني وتعثر كل جهود المصالحة الفلسطينية، والوضع الاقتصادي والمعيشي الصعب، والأزمات الاقتصادية المتتالية وعدم وضوح الرؤية في مجال التمويل والاستثمارات في الأراضي الفلسطينية نتيجة ارتباط المشاريع الاقتصادية والدولية بالعملية السلمية المتعثرة والسياسات الإسرائيلية العقابية التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

تسعى هذه الورقة إلى إلقاء نظرة على أداء الحكومة (الخامسة عشرة والسادسة عشرة) في المجالات الرئيسة الآتية:

١. **المجال السياسي**: التوجهات والرؤية السياسية للحكومة ودورها في السياسة الداخلية والخارجية.
٢. **المجال الاقتصادي والمالي**: ويشمل السياسات الاقتصادية والمالية للحكومة وخططها الإستراتيجية وأدائها في هذا المجال.
٣. **المجال الإداري والخدماتي:** ويشمل إدارة المرافق العامة والخدمة المدنية وخدمات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية.
٤. **التشريعات:** ويشمل إعداد مشاريع القوانين التي تقدم للرئيس لإصدارها كقرار بقانون، وإعداد الأنظمة واللوائح التنفيذية.

وتنطلق الورقة من منهجية تقوم على النظرة الكلية لأداء الحكومة عبر المخرجات والقرارات والخطط والبرامج الناتجة عن مجلس الوزراء بشكل كلي، ولا تشمل متابعة الجهود والمخرجات الخاصة بكل وزارة بشكل منفرد.

أولاً - البيئة التي تعمل الحكومة في إطارها

تسلمت حكومة د. رامي الحمد الله مهامها في ظل استمرار العديد من الأزمات التي تواجه المجتمع الفلسطيني على كافة الصعد، فعلى المستوى الداخلي ظل الانقسام قائماً بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي ترك الكثير من الانعكاسات السلبية على مجمل الوضع الفلسطيني، وخلق العديد من المشكلات المعقدة التي تشكل تحديات إضافية للحكومة، فنسبة الفقر والبطالة في تفاقم مستمر خاصة في قطاع غزة بسبب الحصار المفروض على القطاع، واستنزاف الاحتياجات الخدماتية والإنمائية للقطاع نحو ٥٠٪ من موازنة السلطة الوطنية، في الوقت الذي توقفت فيه عملية التنمية في القطاع ومساهمته في الدخل القومي، إضافة إلى الانقسام المؤسساتي وأثره في ازدواجية القرار

وتضارب السياســات، وغياب قــدرة الحكومة في الضفــة على التأثير في الواقع في القطاع، وتعطل عمل المجلس التشــريعي؛ الأمر الذي يعيق تطوير المنظومة التشــريعية وفقاً للأســس السليمة التي تقتضيها عملية صنع القرار في النظم الديمقراطية القائمة على الفصل المتوازن بين السلطات.[٣]

ويعتبر تحدي الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه من التحديــات الدائمة التــي تواجهها الحكومات الفلسطينية والتي تشكل المحدد الرئيس لبيئة عملها، نتيجة ما يفرضه الاحتلال من قيود تتمثل، بالسيطرة على معظم الأراضي الفلسطينية، وسياساته القائمة على الاســتيطان والحصار ومصــادرة الأراضي وتدمير الممتلكات وهــدم البيوت، والقتل والاعتقال والتهجير وبناء الجدران، وتقطيع الأوصال وإقامة الحواجــز وتقييد حركة الأفراد والبضائع والتحكم بالمعابر، والســيطرة على معظم المــوارد الطبيعية الفلسطينية ضمن المناطق المصنفة «ج» وسرقتها، ومنــع أي توجــه فلســطيني لاســتغلال موارده والاســتثمار فيها، وإعاقة عملية التبادل التجاري بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفيمــا يتعلــق بالوضع الاقتصادي، شــهدت الأراضي الفلســطينية تراجعــاً اقتصادياً، وأزمةً ماليةً متأصلةً، أدت إلى عجز الحكومة وعدم قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها، وتراكم المتأخرات المستحقة للقطاعات المختلفة، وارتفاع المديونية العامة، وزاد الأمر تعقيداً سياسة الابتزاز التي تمارسها إسرائيل واحتجازها عائــدات الضرائب بين الحين والآخر، كمــا واجهت الحكومة العديد من الالتزامات المالية التي أخذتها على عاتقها الحكومات السابقة وكذلك الحكومة الحالية بعد سلسلة من الاحتجاجات التي قامــت بها الاتحادات والنقابــات المهنية من خلال توقيع اتفاقيات معها ترتب التزامات مالية إضافية في ظل شح الموارد المالية المتاحة.

وعلى المســتوى الاجتماعي، تصاعدت معدلات الفقر والبطالة، حيث وصلت نسبة الفقر إلى ٢٥,٨٪ (١٧,٨٪ في الضفة الغربية و٣٨,٨٪ في القطاع)[٤]، أما معدلات البطالة فقد بلغت ٣٢,٥٪ في القطاع و١٩,١٪ في الضفة الغربية.[٥]

أما على المســتوى الخارجي، فإن الدول المانحة ربطت تقديم المنح والمســاعدات للســلطة الوطنية باستمرار عملية التفاوض مع إسرائيل، فالالتزامات المالية للدول المانحة غير واضحة؛ الأمر الذي ينعكس على سياسات الحكومة وبرامجها.

ثانياً - توجهات الحكومة وأولوياتها

نظراً لتعطل عمل المجلس التشريعي الفلسطيني، فــإن الحكومة لم تعرض علــى المجلس لنيل الثقة، وتم الاكتفــاء كباقي الحكومات الســابقة بإصدار قرار بقانون من الرئيس محمود عباس بشأن منح الثقة للحكومة وأداء الحكومة اليمين الدستورية أمام الرئيس، ومن ثم لم تقدم الحكومة البيان الحكومي الذي يتضمن برنامجها للمجلس التشريعي والذي على أساســه تنال ثقة المجلس وفقــاً لنص المادة (٦٦) من القانون الأساســي، ومع ذلك فقد التقى رئيس مجلس الــوزراء د. رامي الحمد الله بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢ مــع ممثلي الكتل والقوائم البرلمانية

وأعضاء المجلس التشريعي باستثناء أعضاء كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس، وذلك في إطار الطريقة التي أوجدها المجلس لممارسة بعض نشاطاته في الرقابة ومتابعة أداء الحكومة.

وفي إطار الاجتماع المذكور، قدم رئيس مجلس الوزراء خطاباً بيّن فيه إنجازات الحكومة حتى ذلك التاريخ وخططها ومشاريعها للأعوام الثلاثة القادمة ٢٠١٤ – ٢٠١٦، وجاءت في الخطاب مجموعة من الالتزامات والأولويات التي حددتها الحكومة لنفسها،[٦] وهي الالتزامات نفسها التي قدمتها الحكومة لمؤتمر المانحين الذي انعقد في نيويورك (AHLC) في شهر أيلول ٢٠١٣.

فعلى المستوى السياسي وإصلاح المؤسسات وسيادة القانون حددت الحكومة أولوياتها بـ:

- إنشاء دولة فلسطينية ذات دور مؤثر على جميع المستويات العربية والإقليمية والدولية.
- التأكيد على حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، والسعي المتواصل من أجل إنجاح جهود السلام تحت الرعاية الأميركية.
- العمل على بناء مؤسسات الدولة والاستمرار بالقيام بالإصلاحات المالية وتحسين المصداقية والشفافية وسيادة القانون.
- إعداد إستراتيجية خاصة بالعمل في المناطق «ج» والقدس الشرقية للتأكيد على الرؤية الفلسطينية فيما يتعلق بهذه المناطق.
- الاستمرار في بناء نظام سياسي ديمقراطي يحترم مبادئ السلام وحقوق الإنسان.
- تعزيز البناء المؤسسي للسلطة والأجهزة الأمنية.
- الضغط باتجاه إعادة فتح معابر قطاع غزة ورفع الحصار المفروض عليه.
- استمرار السعي لدى المانحين لتوفير دعم أكبر لمدينة القدس وتعزيز صمود المقدسيين وتخصيص مبالغ لدعم القدس في موازنة السلطة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، حددت الحكومة أولوياتها بـ:

- إنشاء اقتصاد وطني مستقل وتطوير القطاع الخاص واستقلاليته.
- العمل على تحسين الأداء الاقتصادي وتوسيع مدى الإمكانيات المتاحة من خلال التنويع في الاستثمار وتوفير البيئة الملائمة له.
- التأكيد على أهمية المبادرة الاقتصادية التي قدمتها اللجنة الرباعية الدولية، وأطلقها وزير الخارجية الأميركية جون كيري، والتي تهدف إلى تنمية مستديمة للاقتصاد الفلسطيني وخفض مستوى البطالة.
- تقديم خطة التنمية الوطنية للأعوام ٢٠١٤ – ٢٠١٦ التي ستعكس رؤية الحكومة وخططها من أجل الإعداد لقيام الدولة الفلسطينية وإعادة إنعاش الاقتصاد الفلسطيني.
- التركيز على ترشيد النفقات وزيادة الإيرادات في إطار الموازنة العامة للعام ٢٠١٤.

- العمل على زيادة حصة الزراعة والصناعة من الموازنة دعماً للمزارعين والصناعيين والحرفيين.
- زيادة السيطرة على الأراضي والمصادر الطبيعية الفلسطينية وتطويرها.

وعلى المستوى الاجتماعي والخدماتي حددت الحكومة أولوياتها بـــ:

- الاستمرار في عملية تطوير إمكانيات المؤسسات الفلسطينية من أجل تقديم خدمات عالية الجودة للمواطنين.
- دعم المناطق المهمشة والمهددة بجدار الفصل العنصري وتنفيذ المشاريع التي تساهم في تثبيت المواطنين على أراضيهم.
- تخصيص دعم للمناطق المهددة بالاستيطان ضمن موازنة العام ٢٠١٤.
- محاربة الفقر والبطالة وتطبيق العدالة الاجتماعية.

ثالثاً - بعض المؤشرات على أداء الحكومة:

قد يكون من الصعب الحكم على أداء الحكومة في إطار التزاماتها السابقة، وخلال الفترة التي قضتها (نحو عام من تاريخ تشكيل الحكومة الأولى للدكتور رامي الحمد الله) إلا أنه يمكن عرض مجموعة من المؤشرات على هذا الأداء في إطار القطاعات المختلفة على النحو الآتي:

١. الأداء الحكومي في المجال السياسي

على الرغم من عدم تقديم الحكومة برنامجاً مفصلاً حول توجهاتها وأولوياتها في مختلف القضايا ومنها الجانب السياسي، فإن رئيس الوزراء د. رامي الحمد الله أورد في تقريره المقدم للمجلس التشريعي بتاريخ ٢/١٠/٢٠١٣، وفي المجال السياسي تحديداً بعض التوجهات الخاصة بحكومته والتي سبق ذكرها، خاصة تأكيد الحكومة التزامها بحل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمة لها، والالتزام بإنجاح جهود السلام تحت الرعاية الأميركية.

إن هذه الأبعاد أو التوجهات لا تختلف عن التوجهات التي تبنتها الحكومات السابقة التي ترأسها د. سلام فياض وهي تمثل البرنامج السياسي للرئيس محمود عباس، ولكن من الواضح أن الدور السياسي لحكومة الدكتور رامي الحمد الله، خاصة على مستوى عملية السلام والمفاوضات والعلاقات مع إسرائيل هو دور محدود، حيث يتولى الرئيس ودائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير هذه المهمات، بينما تكتفي الحكومة في معظم الأحيان بإصدار البيانات الداعمة لموقف المفاوض والمنددة بالسياسة الإسرائيلية التي تفشل عملية السلام، فليس للحكومة إسهام مباشر في المفاوضات، كم لم يعقد رئيس الوزراء أي لقاءات مع الجانب الإسرائيلي في إطار هذه العملية.

أما على مستوى العلاقات الداخلية، فعلى الرغم من استمرار الانقسام بين الضفة وقطاع غزة وعدم إتمام المصالحة عند تشكيل الحكومة بل إن تشكيلها جاء بعد أن فشلت الجهود لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية تطبيقاً لاتفاقيات المصالحة في القاهرة والدوحة، فإن حكومة د. رامي الحمد

الله كانت أقل إشكالية فيما يتعلق بملف المصالحة، فرئيسها مستقل ولا ينتمي لأي فصيل على الأقل بشكل صريح. كما أن هذه الحكومة أقرب ما تكون إلى حكومة التكنوقراط والشخصيات المستقلة، من جهة أخرى ملف المصالحة بيد الرئيس وحركة فتح.[٧]

واتخذت حكومة د. رامي الحمد الله توجهاً يقوم على إنهاء الانقسام، حيث اعتبر رئيس الحكومة حكومته مؤقتة إلى حين تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وسارع رئيس الحكومة بوضع استقالته تحت تصرف الرئيس بعد الإعلان عن البدء بتنفيذ بنود المصالحة وفي مقدمتها تشكيل حكومة الوحدة الوطنية خلال خمسة أسابيع من تاريخ التوقيع على الاتفاق.[٨]

٢. الأداء الاقتصادي وإدارة المال العام:

حددت الحكومة رؤيتها في المجال المالي بإدارة المال العام بكفاءة وفعالية من خلال تنمية الإيرادات وتحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة، وتمكين الدولة الفلسطينية من السيطرة على مواردها الذاتية من خلال تبني منظومة ضريبية منافسة وكفؤة وعادلة وشفافة.

وحددت أهدافها الإستراتيجية بتطوير إدارة مدنية فعالة للموازنة العامة وزيادة مصادر تمويل الخزينة من خلال زيادة الإيرادات والتمويل الذاتي وترشيد الإنفاق واستقطاب تمويل المانحين للمشاريع التنموية، وتحقيق السيطرة على السياسات المالية والجمركية. ولتنفيذ الأهداف السابقة، قامت وزارة المالية بإعداد إستراتيجية تتعلق بإدارة المال العام للسنوات ٢٠١٤ – ٢٠١٦ تدور في مجملها حول توسيع القاعدة الضريبية أفقياً وتحسين الأداء المالي، وتنمية الموارد البشرية وتوثيق العلاقة مع شركاء الإدارة الضريبية من خلال التوعية والإعلام والتواصل مع المجتمع المحلي.

وحددت الإستراتيجية الخطوات اللازمة للتنفيذ بمراجعة التشريعات والقوانين الضريبية من خلال وضع قانون فلسطيني بديل لنظام المكوس والأوامر العسكرية الإسرائيلية، وتخفيض نسبة ضريبة الدخل على الأفراد، ومتابعة المكلفين غير الملتزمين بدفع الضريبة، والمتابعة القضائية لحل المنازعات الجمركية والضريبية، وضبط التهرب الضريبي الناتج عن الاستيراد غير المباشر.

وتتوقع الإستراتيجية آثاراً إيجابيةً على منظومة الإيرادات وذلك وفق عدة سيناريوهات تضمنتها الإستراتيجية والسيناريو الأفضل منها يتوقع نسبة نمو اقتصادي متصاعد (٦٪، ٩٪، ١٢٪) للسنوات (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦) على التوالي، وزيادة متوقعة في إجمالي الإيرادات بنسبة ١٢٪ عام ٢٠١٤، و١٥٪ عام ٢٠١٥، و١٨٪ عام ٢٠١٦.

والسيناريو الثاني يقوم على استمرار الوضع الاقتصادي والسياسي على ما كان عليه في العام ٢٠١٣، ومن المتوقع بعد تنفيذ الإصلاحات في النظام الضريبي أن تصل نسبة النمو الحقيقي في الاقتصاد إلى ١,٥٪ وزيادة الإيرادات بنحو ٨٪ وزيادة الضرائب المحلية بنحو ١٥٪ ومن ثم ارتفاع الإيرادات بنحو ٦٠٠ مليون عما هي عليه في العام ٢٠١٣. ومع استمرار الدعم الخارجي بالوتيرة

نفسها في العام ٢٠١٣ من المتوقع تراجع العجز في الموازنة إلى نحو ١٥٠ مليون دولار في المتوسط.

أما السيناريو الأسوأ أو المتدني والذي يقوم على تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي وما يترتب عليه من انخفاض في تحصيل الضرائب وزيادة التهرب الضريبي والجمركي، وتجميد أو تأخير تحويل إسرائيل للعائدات الضريبية، وتدفق المنح الخارجية بوتيرة أقل، فإن نسبة النمو في الاقتصاد ستكون أيضاً نحو ١,٥٪ وزيادة الضرائب المحلية بنحو ٠,٢٥٪ وستكون الزيادة في الإيرادات بنحو ٣٪ فقط.[٩]

من جهة أخرى، قامت وزارة المالية بإعداد الموازنة العامة للسلطة الوطنية لعام ٢٠١٤، وقد قام مجلس الوزراء بإقرارها في جلسته رقم ١٨ بتاريخ ٢٠١٤/٢/٤، وقد انطلقت الموازنة من توجه يقوم على اتباع سياسة تقشف في النفقات وزيادة محدودة في فاتورة الرواتب وتخفيض حجم المديونية المحلية وتخفيض حجم المتأخرات للقطاع الخاص، والعمل على زيادة الدعم الخارجي للموازنة من الجهات المانحة.

وبلغ إجمالي الإيرادات المتوقعة نحو ٢,٧٤٢ مليار دولار وإجمالي النفقات ٣,٨٦٦ مليار دولار وإجمالي العجز نحو ١,٦٢٩ مليار دولار منها ٣٥٠ مليون دولار نفقات تطويرية.[١٠]

كما قامت الحكومة بإعداد خطة التنمية الوطنية للأعوام ٢٠١٤ – ٢٠١٦، وأقرها مجلس الوزراء في جلسته رقم ٢٨ بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٢، وقد حددت الخطة مجموعة التحديات التي تواجه العمل التنموي الفلسطيني، مثل الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام السياسي والإداري الداخلي، وتراجع الوضع الاقتصادي والأزمة المالية، كما حددت الخطة الأولويات الفلسطينية، بترسيخ سيادة الدولة الفلسطينية وسيطرتها على مواردها الطبيعية مع التركيز على المناطق المصنفة (ج) خاصة منطقة الأغوار والبحر الميت، وعلى القدس الشرقية وقطاع غزة، وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني، وتفعيل دور القطاع الخاص ورفع قدرته الإنتاجية والتنافسية، واستكمال البناء المؤسسي للدولة وتحقيق الاستقرار المالي والارتقاء بالخدمات، ومكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتفعيل النظام الديمقراطي وتعزيز السلم المجتمعي.

وكما هو الحال في الخطط التنموية السابقة تتضمن الخطة توجهات وبرامج في أربع قطاعات رئيسة وهي: قطاع التنمية الاقتصادية والتشغيل، قطاع الحكم الرشيد وبناء المؤسسات، وقطاع الحماية والتنمية الاجتماعية، وقطاع البنية التحتية.[١١]

وعليه، فقد نجحت الحكومة في الجانب المتعلق بوضع الخطط والتوجهات المستقبلية كخطة التنمية وإستراتيجية منظومة الإيرادات للسنوات ٢٠١٤ – ٢٠١٦، وإقرار الموازنة العامة، إضافة إلى متابعة الخطة الاقتصادية الخاصة بإنعاش الاقتصاد الفلسطيني التي وضعتها اللجنة الرباعية برعاية أميركية.

كما نجحت الحكومة في عقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية والدولية لدعم بعض المناطق

الفلسطينية مثل القدس الشرقية وقطاع غزة، ومن أجل إقامة بعض المشاريع الخاصة بالبنية التحتية كمشروع محطة مياه شرق نابلس، ومحطة توليد الطاقة الكهربائية في شمال الضفة الغربية، ومحطة تحلية المياه في قطاع غزة، والتقدم على صعيد تجهيز المناطق الصناعية الفلسطينية في أريحا وبيت لحم وجنين.

كما استطاعت الحكومة خلال الفترة السابقة الانتظام في دفع رواتب الموظفين، وتخفيض الديون الخاصة بالبنوك، والاستجابة ولو جزئياً للالتزامات المالية التي ترتبت على الاتفاقيات الموقعة مع النقابات المهنية (المعلمين، الأطباء، المهن الصحية، المهندسين، نقابة الموظفين العمومية ...).[١٢]

وعلى الرغم من الإنجازات السابقة، فإن هناك الكثير من الملاحظات على الأداء الاقتصادي والمالي للحكومة وخططها السابقة، وذلك على النحو الآتي:

- على الرغم من الحديث المتكرر عن الاعتماد على الذات في تغطية النفقات التشغيلية ودفع الرواتب، فإن الواقع يشير إلى عكس ذلك، فالعجز في الموازنة العامة لا يزال بالمستوى نفسه، ولا يزال الاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية في سد هذا العجز قائماً، بل إن التوجهات المالية للحكومة والتي تم التعبير عنها في الوثائق الحكومية السابقة الذكر تشير إلى التوجه نحو طلب المزيد من الدعم من الدول المانحة، وبما أن المنح والمساعدات تتأرجح صعوداً وهبوطاً ومرتبطة بالعملية السلمية والمفاوضات مع إسرائيل وفي ظل تعثر هذه العملية، فإن هناك حالة من عدم الوضوح أو اليقين في تقديم هذه المساعدات أو حجمها، وهي إحدى الإشكاليات المزمنة التي رافقت السلطة منذ قيامها والتي لم تستطع الحكومة الحالية التحرر منها ولو جزئياً، شأنها في ذلك شأن الحكومات السابقة.
- إن الحديث عن سياسات التقشف وتقليل الإنفاق ليس له انعكاس في الموازنة، فالعجز الجاري يبلغ ١,٣ مليار دولار، وهو ما يزيد على العجز المتوقع في موازنة ٢٠١٣، كما أن هناك ارتفاعاً في النفقات الجارية وانخفاضاً في النفقات التطويرية.
- على الرغم من الحديث المتكرر ومنذ سنوات عن التوجه نحو اعتماد موازنة البرامج بدلاً من موازنة البنود، فإن الموازنات المقدمة وآخرها موازنة عام ٢٠١٤ لا تزال تعتمد النموذج نفسه، بل إن هناك تراجعاً في هذا المجال، حيث لم توضح الموازنة حتى السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المنوي تحقيقها، فليست هناك أهداف واضحة يمكن الاسترشاد بها في الموازنة؛ ما يجعلها أرقاماً دون مضامين، وحتى الإستراتيجية المتعلقة بمنظومة الإيرادات للسنوات المالية ٢٠١٤ – ٢٠١٦ التي وضعتها وزارة المالية لا يظهر لها ارتباط واضح بموازنة العام ٢٠١٤.[١٣]
- لا يوجد انعكاس لما ورد في أولويات الحكومة، وكذلك في خطة التنمية مع ما جاء في الموازنة العامة، فإحدى الأولويات الأساسية للحكومة

كمـــا حددها رئيس الوزراء فـــي تقريره أمام ممثلي الكتل والقوائم البرلمانية وأعضاء المجلس التشـــريعي، وكذلـــك خطة التنميـــة المقرة من الحكومة تشير إلى السعي للتركيز على المناطق المصنفـــة (ج) مثل الأغـــوار والقدس، إلا أن المشاريع التطويرية لوزارة الزراعة لم تتجاوز ٢١١ مليون شيكل بنسبة ١,٥٪ فقط من قيمة المشاريع المقترحة، وموازنة القدس التطويرية لم تتجاوز ١٩,٤ مليون شيكل، وهو ما يطرح تساؤلاً جدياً حول مدى الانسجام بين الموازنة وبين الأولويات التنموية المعلن عنها من الحكومة وفي مشروع خطة التنمية ٢٠١٤ – ٢٠١٦.[١٤]

- كذلك الحال فيما يتعلق بسياسة الحكومة للحد من البطالة والفقر، لم تشر الموازنة إلى حلول أو تخصيصات مقترحة للتقليل من حدتها.
- وفـــي مجال الدين العـــام، تتناقض الأرقام المعلنـــة مـــع الحديث الرســـمي عن الســـعي لتخفيض الدين العام، فقد وصل الدين العام إلـــى نحو ٣٨٪ مـــن إجمالي النـــاتج المحلي الإجمالي.[١٥] وهو ما يقترب من السقف الحدي المنصوص عليه في قانون الدين العام لســـنة ٢٠٠٥ الذي ينص على أن الدين العام ينبغي ألا يزيد بأي حال على ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[١٦]
- وأخيـــراً، فإن معظـــم الخطط والسياســـات والبرامـــج التـــي وضعتها الحكومـــة لم تأخذ بالاعتبار عوامل عدم الاســـتقرار السياســـي والأمنـــي، على اعتبـــار أنها أبـــرز المؤثرات علـــى أي عملية تخطيط، خاصة في الأراضي الفلســـطينية، ومـــا يرتبـــط بذلك مـــن المنح والمساعدات المقدمة من الدول المانحة، كما لم يلاحظ وجود أي سيناريو أو خطة بديلة تفترض إنهاء الانقســـام الداخلي وما يترتب على ذلك من تأثيرات وأبعاد مختلفة وفي مقدمتها عملية توحيد المؤسسات واســـتيعاب آلاف الموظفين المنتمين إلى حكومة حركة حماس في قطاع غزة في إطار الخدمة المدنية للسلطة، حيث أصبح هذا السيناريو أقرب للواقع بعد الاتفاق الأخير بين الفصائل الفلسطينية وفي مقدمتها «فتح» و«حماس» على البدء بتنفيذ اتفاقيات القاهرة والدوحة.[١٧]

٣. مجال الإدارة والخدمات الاجتماعية

- **الخدمة المدنية وإدارة المرافق العامة**

قامـــت الحكومة فـــي الجانـــب الإداري باتخاذ مجموعـــة من القرارات التـــي تتعلق بإدارة المرافق العامـــة وتطوير قانـــون الخدمة المدنيـــة والوظيفة العمومية، حيث تم الانتهاء من إعداد وإقرار مشروع قانون معدل لقانون الخدمة المدنية رقم (١٤) ورفع للرئيس للمصادقة عليه.

كما قامـــت الحكومة بالتوقيـــع والمصادقة على العديد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات مع النقابات المهنية (المعلمين والأطباء، والمهندســـين، والأطباء البيطريين، وأطبـــاء الأســـنان والصيادلة، ونقابة العاملين في الوظيفة العمومية) والتي تتعلق بحقوق العاملين ومستحقاتهم.[١٨]

ومع ذلك، فقد شهدت الفترة السابقة العديد من الإضرابات النقابية التي أثرت بشكل ملموس على الخدمات المقدمة للمواطنين خاصة في قطاع الصحة والتعليم، وهو ما جعل الحكومة تلجأ مراراً لمحكمة العدل العليا لوقف هذه الإضرابات.[١٩]

وفي مجال إدارة المرافق العامة، قامت الحكومة بالمصادقة على الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات الرسمية للفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٨ التي تهدف إلى تعزيز استخدام الإحصاءات في عملية صنع القرار وزيادة استخدام السجلات الإدارية للأغراض الإحصائية.[٢٠]

كما قامت الحكومة بمراجعة قرار مجلس الوزراء لسنة ٢٠١٠ بشأن تنظيم استخدام المركبات الحكومية في القطاع المدني من أجل وضع الآليات الخاصة بضبط استخدام هذه المركبات وترشيد الإنفاق في هذا المجال.

وعملت الحكومة كذلك على مراجعة مسودات الوثائق القياسية التي تم إعدادها للعطاءات العامة والعقود واللوازم والأشغال والخدمات الاستثمارية ودليل إجراءات الشراء الوطني بهدف ضبط منظومة الشراء العام، وقد أقرت الحكومة مشروع قانون الشراء العام وتم رفعه للرئيس لإصداره كقرار بقانون، كما تم إعداد اللائحة التنفيذية الخاصة بالقانون والمصادقة عليها بهدف تعزيز مبادئ الشفافية وتسهيل الحصول على المعلومات لكل من له علاقة بمنظومة المشتريات سواء في القطاع العام أو الخاص.[٢١]

وشكلت الحكومة في جلستها رقم ٢٤ بتاريخ ٢٠١٤/٣/٣٠ لجنة وزارية دائمة لتطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية واستخدام الإمكانيات التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات في توفير الخدمات بسهولة للمواطنين، وتنشيط الإجراءات الإدارية وتحقيق مبدأ العدالة والشفافية في الحصول على الخدمات من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية، حيث سيتم تحويل المعاملات الرسمية إلى رزمة خدمات إلكترونية يستفيد منها المواطنون من خلال نافذة تحتوي على جميع الخدمات المقدمة من الحكومة.

- **في المجال الاجتماعي**

بخصوص الأسرى والمحررين: تعهدت الحكومة بتوفير الحياة الكريمة لهم ولعائلاتهم، وفي هذا الصدد أقر مجلس الوزراء العديد من القرارات والتشريعات بشأن ضمان حقوق الأسرى ومنها: نظام تأمين الوظائف للأسرى المحررين، نظام معدل لنظام إعفاء الأسرى المحررين من رسوم التعليم المدرسي والجامعي الحكومي والتأمين الصحي ودورات التأهيل، تشكيل لجنة خاصة لدراسة طلبات تغطية تكاليف عملية زراعة أطفال الأنابيب لزوجات الأسرى المحررين، نظام لترقية الأسرى المحررين العاملين في الوظيفة العمومية مالياً، إعفاء مركبات الأسرى المحررين من رسوم الجمارك والضرائب، وضع آلية لصرف مخصصات الأسرى المحررين المتوفين الذين يتقاضون الراتب سلفاً، وإضافة إلى ذلك فقد تم إدراج قضايا الأسرى كبند دائم على جدول أعمال مجلس الوزراء لمتابعة كافة القضايا المتعلقة بهم.[٢٢]

وفي مجال الشؤون الاجتماعية: استمرت البرامج الحكومية المختلفة التي تسعى لتقديم المساعدات للأسر الفقيرة والفئات المهمشة، حيث تشير بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية إلى أن عدد الأسر التي تتلقى المساعدات النقدية من وزارة الشؤون الاجتماعية وصل إلى ما يقارب ١١٠ آلاف أسرة فقيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك ضمن برنامج التحويلات النقدية الذي يقدم كل ثلاثة شهور بمعدل ٧٥٠ شيكلاً.

وفي مجال الخدمات التعليمية: اتجهت الحكومة لتطوير امتحان شهادة الثانوية العامة، وذلك من خلال دراسة اعتماد نظام جديد للامتحان، وشكلت لذلك لجنة من وزارة التربية والتعليم، وأضيف لها في جلسة مجلس الوزراء رقم (١) بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١ ممثلون عن مؤسسات المجتمع المدني وخبراء تربويون وأولياء أمور، إلا أن هذا التوجه خلق بلبلة في أوساط الطلبة وذويهم؛ ما جعل الحكومة تتريث في اعتماد التوجهات الجديدة خاصة في ظل الانقسام الفلسطيني الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة وانعكاسات عدم التوافق بين الجانبين في هذا المجال على مستقبل العملية التعليمية في فلسطين،٢٣ كما قررت الحكومة في جلستها رقم ٩ بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣ دراسة موضوع إنشاء هيئة عامة للتعليم والتدريب المهني والتقني.

وفي مجال العمل: أقرت الحكومة الخطة الإستراتيجية لقطاع العمال ٢٠١٤- ٢٠١٦ التي تهدف إلى خفض معدلات البطالة وتعزيز فرص العمل، والتركيز على التدريب المهني وتعزيز القطاع التعاوني.[٢٤]

وفي مجال تقديم الدعم للمتضررين من الكوارث الطبيعية وهجمات المستوطنين، صادقت الحكومة في جلستها رقم ١٦ بتاريخ ٢٠١٤/١/٢١ على توصيات لجنة البنية التحتية الوزارية بخصوص اعتماد قيمة الأضرار الناتجة عن المنخفض الجوي في المحافظات الشمالية والجنوبية، وتم الإيعاز لوزارة المالية للإسراع في صرف المبالغ المالية المخصصة لذلك، كما صادقت الحكومة على توصيات لجنة تعويض المواطنين المتضررين من اعتداءات المستوطنين.[٢٥]

وعقد مجلس الوزراء عدداً من جلساته في عدة محافظات خاصة تلك المهددة بالاستيطان والجدار مثل الخليل وطولكرم وطوباس وسلفيت، جرى في كل منها دراسة احتياجات المنطقة وتقديم الوعود بإقامة المشاريع التنموية فيها.

وفي مجال الطاقة، صادقت الحكومة على تسجيل شركة النقل الوطنية للكهرباء كشركة حكومية بهدف تنظيم العلاقة بين شركة الكهرباء القطرية وشركات التوزيع والهيئات المحلية والتقليل من الفاقد في الشبكات،[٢٦] كما قامت الحكومة بتخفيض التعرفة الكهربائية للمستهلكين المنزليين بنسبة ٢٪ والقطاعات الإنتاجية (صناعة، زراعة، مضخات مياه) بنسبة ٥٪، وبلغت نسبة التخفيض في الأغوار للقطاع المنزلي والإنتاجي ١٠٪.[٢٧]

وكلفت الحكومة في جلستها رقم ٢٤ بتاريخ ٢٠١٤/٣/٣٠ اللجنة الاقتصادية الوزارية دراسة

الوضع القانونـــي والإداري والمالي لقطاعات المياه والبيئـــة والأراضي والطاقة بما يشـــمل الكهرباء والمحروقات وقطاع الصحة، ووضع الآلية التنفيذية لتحسين أداء المؤسسات والهيئات المسؤولة عن هذه القطاعات.

٤. الأداء التشريعي للحكومة

لا يـــزال المجلس التشـــريعي وبعـــد مرور نحو ثماني سنوات معطلاً، وعليه فإن العملية التشريعية تتولاها السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء والرئيس) حيث يقوم مجلس الوزراء بإعداد مشاريع القوانين ومناقشتها في إطار المجلس وإقرارها ومن ثم رفعها إلى الرئيس لإصدارها قرارات بقوانين، وقد عملت الحكومة الحالية شـــأنها شأن الحكومات السابقة على إعداد مجموعة من التشريعات ورفعها للرئيس للمصادقة عليها، فقد أقرت الحكومة خلال عشـــرة شهور ٩ مشاريع قوانين في مجالات متنوعة منها: قطـــاع المياه، والطرق، والمـــرور، وضريبة الدخل، والشراء العام، والأحداث، والخدمة المدنية. (انظر الملحق رقم «١»)

من جهة أخـــرى، قام الرئيس بإصدار مجموعة من التشريعات في ظل حكومة د. رامي الحمد الله بلغت نحو ٢٢ قراراً بقانون، منها مشـــاريع قوانين أقرتها الحكومة الســـابقة، وقـــرار بقانون الموازنة العامة للسلطة الوطنية للعام ٢٠١٤، وأخرى قرارات بقوانين تتعلق بالمصادقة على اتفاقيات ثنائية ودولية، وقرارات بقوانين تتعلق بمنح الثقة للحكومة. (انظر الملحق رقم «٢»)، كما أقر مجلس الوزراء عدداً من اللوائـــح التنظيمية التي تعد من المهام الأساســـية للحكومة في الجانب التشريعي.

إن الملاحظـــة الرئيســـة التـــي تتعلـــق بأداء الحكومة على المســـتوى التشريعي هي ملاحظة قائمة منذ بداية الانقســـام الفلسطيني الداخلي في منتصف العـــام ٢٠٠٧ وحتى تاريخه، وهي التوســـع في إقرار التشريعات من قبل الحكومة بحيـــث لم يعد الأمر يتعلق بحالة الضرورة، كما تنص على ذلك المادة ٤٣ من القانون الأساسي بل تتعداه إلى سن تشريعات عادية، الأمر الذي ســـاهم في خلق واقع قانوني جديد يختلف عن الواقع القانوني الذي كان قائماً قبل الانقســـام، خاصة في ظل غياب السلطة التشريعية صاحبة الاختصـــاص الأصيل في هـــذا المجال، ويزداد الأمر تعقيداً بقيام كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس في قطاع غزة بإقرار قوانين باسم المجلس في قطاع غزة وفقاً لنظام التوكيلات غير القانوني.

كمـــا أنه لم يعد هنا التزام فعلي بالتوجه لعرض مشاريع القوانين على هيئة الكتل والقوائم البرلمانية في المجلس التشـــريعي،[٢٨] لإبداء الرأي حول حالة الضرورة لمشاريع القوانين التي تقتضي إصدارها مـــن الرئيس كقرارات بقوانين، فالكثير منها لم يتم عرضه على هيئة الكتل والقوائم، ومن ثم فقد انتقلت العملية التشريعية تماماً إلى السلطة التنفيذية ممثلة بالحكومة والرئيس، وهو توجه سارت عليه الحكومة الحالية شأنها في ذلك شأن الحكومات السابقة وإن كان بوتيرة أقل.

الخاتمة والاستنتاجات

جاء تشكيل حكومة الدكتور رامي الحمد الله في ظل ظروف صعبة يعيشها الشعب الفلسطيني، وهي الظروف نفسها التي شكلت في ظلها الحكومات السابقة برئاسة الدكتور سلام فياض منذ الانقسام الداخلي الفلسطيني في منتصف العام ٢٠٠٧، فالانقسام ما زال قائماً وسياسات الاحتلال تزداد شراسة بحق الشعب الفلسطيني خاصة بعد تعثر العملية السلمية وفشلها بعد نحو ٩ شهور من المفاوضات في نهاية شهر نيسان ٢٠١٤، حيث صعدت خلالها إسرائيل من عمليات الاستيطان ومصادرة الأراضي وهدم البيوت وتهجير السكان وعمليات الاعتقال والاغتيال والاجتياح للأراضي الفلسطينية، وترافق ذلك مع أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة تمثلت بتصاعد معدلات الفقر والبطالة وتدني حجم المساعدات الخارجية وارتفاع نسبة المديونية، وهو ما جعل بعض المراقبين يصف إمكانية تحقيق حكومة الدكتور رامي الحمد الله إنجازات في ظل هذه الظروف بالمهمة المستحيلة.

من جهة أخرى، لم تبدأ الحكومة عملها بعد تشكيلها بيسر، فقد قدم رئيس الحكومة استقالته بعد نحو أسبوعين على تشكيلها (الحكومة الخامسة عشرة) لتستمر كحكومة تسيير أعمال نحو ثلاثة شهور قبل أن يعاد تكليف الدكتور رامي الحمد الله تشكيل الحكومة من جديد بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٨.

ولم تمض عدة شهور حتى تم الإعلان عن بدء تطبيق اتفاقيات المصالحة وإنهاء الانقسام، والتي من المفترض أن تبدأ بتشكيل حكومة التوافق الوطني، الأمر الذي دفع رئيس الحكومة إلى وضع استقالته تحت تصرف الرئيس، وهو ما يعني عدم الوضوح في كل ما يتعلق بخطط وتوجهات الحكومة التي بالضرورة تتطلب إعادة النظر فيها إذا ما تحققت المصالحة وتم إنهاء الانقسام.

حاولت هذه الورقة تتبع أداء الحكومة في عدد من المجالات: المجال السياسي، والمجال الاقتصادي والمالي، والمجال الإداري والخدماتي، والمجال التشريعي.

وقد تم الأخذ بالاعتبار البيئة الصعبة التي تعمل الحكومة في إطارها، إضافة إلى الفترة الزمنية المحدودة التي قضتها الحكومة في العمل، فهي لم تنه عامها الأول بعد، ومن خلال تتبع أداء الحكومة (الحكومة الخامسة عشرة والحكومة السادسة عشرة) منذ تشكيلها وحتى تاريخه يمكن الإشارة إلى الملاحظات الآتية:

١. نجحت الحكومة في إعداد وإقرار مجموعة من الخطط والسياسات المتعلقة بالقطاعات المختلفة (إستراتيجية منظومة الإيرادات للسنوات ٢٠١٤ – ٢٠١٦، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٤ – ٢٠١٦، قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤) إلا أن هذه الخطط والتوجهات تفتقر إلى الترابط والتنسيق فيما بينها، فالموازنة لا تعكس ما جاء في خطة التنمية في كثير من الأحيان، ووضعت معظمها في إطار رؤية متفائلة

حول عملية التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وخطة إنعاش الاقتصاد الفلسطيني المقدمة من الرباعية الدولية، ولم تأخذ بالحسبان إمكانية تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام.

٢. إن الدور السياسي للحكومة يكاد يكون معدوماً سواء على مستوى عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية أو على مستوى جهود إنهاء الانقسام، فقد تولت مؤسسة الرئاسة هذه الملفات، واقتصر دور الحكومة على تأييد جهود الرئيس ومواقفه السياسية من المفاوضات وجهود إنهاء الانقسام وشجب وإدانة مواقف الاحتلال الإسرائيلي وسياساته.

٣. بذلت الحكومة جهوداً كبيرةً في مجال الخدمة المدنية وإدارة الخدمات العامة، وتوصلت إلى العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع الاتحادات والنقابات المهنية، وهو ما رتب التزامات مالية إضافية على كاهل الحكومة، الأمر الذي يثير العديد من الشكوك حول قدرتها على الوفاء بهذه الالتزامات في ظل الوضع المالي الصعب وفي ظل سياسات الحكومة الإسرائيلية العقابية بمنع أو اقتطاع جزء من أموال المقاصة، حيث تلوح العديد من هذه النقابات بالإضرابات مجدداً في حال عدم إيفاء الحكومة بالتزاماتها.

٤. اتخذت الحكومة العديد من القرارات والإجراءات الخاصة بالأسرى والمحررين بما يضمن حقوقهم وعيشهم بصورة كريمة، كذلك الحال فيما يتعلق بتعويض المزارعين عن أضرار الكوارث الطبيعية وهجمات قطعان المستوطنين، ودعم المناطق المهمشة والمهددة بالاستيطان والجدار وهو ما يرتب أيضاً التزامات مالية كبيرة على كاهل الحكومة تحتاج جهوداً إضافيةً للإيفاء بها.

٥. زيادة الضغوط على الخدمات الصحية والاجتماعية الحكومية في ظل ارتفاع نسب الفقر والبطالة واستمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، وهو ما ينعكس على قدرة الحكومة على تقديم هذه الخدمات.

٦. على الرغم من عدم توسع الحكومة في مجال التشريع (إعداد مشاريع القوانين ورفعها للرئيس لإصدارها كقرارات بقوانين) مقارنة بالحكومات السابقة، فإن العديد من مشاريع القوانين المثيرة للجدل تم رفعها للرئيس لإصدارها مثل مشروع قانون معدل للقرار بقانون بشأن ضريبة الدخل ومشروع قانون المياه، إضافة إلى مشروع قانون الموازنة العامة الذي وردت العديد من الملاحظات حوله من قبل المجلس التشريعي دون أن يتم أخذها بالاعتبار.

ويزداد الأمر تعقيداً في المجال الشريعي في ظل استمرار كتلة حماس البرلمانية بإقرار قوانين في المجلس التشريعي في قطاع غزة؛ ما يخلق حالة من التضارب في التشريعات بين الضفة وغزة.

ملحق رقم (١)

مشاريع القوانين المقرة من مجلس الوزراء والمرفوعة للرئيس للمصادقة عليها

الرقم	القانون	التاريخ
١.	مشروع قانون المياه	٢٠١٣/٧/٣٠
٢.	مشروع قانون معدل لقانون الخدمة المدنية رقم (٤)	٢٠١٣/٩/١٧
٣.	مشروع قانون معدل مزاولة مهنة تدقيق الحسابات	٢٠١٣/١٠/١
٤.	مشروع قانون الطرق	٢٠١٣/١٢/٣
٥.	مشروع قانون معدل لقانون المرور رقم (٥)	٢٠١٣/١٢/١٠
٦.	مشروع قانون إعفاء الطوائف المسيحية المعترف بها	٢٠١٤/٢/١١
٧.	مشروع قانون معدل للقرار بقانون رقم (٨) بشأن ضريبة الدخل	٢٠١٤/٣/٤
٨.	مشروع قانون الشراء العام	٢٠١٤/٣/٢٥
٩.	مشروع قانون الأحداث	٢٠١٤/٤/٢٢

المصدر: الدائرة القانونية في مجلس الوزراء، أيار ٢٠١٤.

ملحق رقم (٢)

القرارات بقوانين الصادرة عن الرئيس الفلسطيني والمنشورة في الوقائع الفلسطينية خلال فترة حكومة د. رامي الحمد الله

القرار بقانون	العدد	تاريخ النشر
قرار بقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٣م بشأن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣م	١٠١	٢٠١٣/٨/٢٠
قرار بقانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٣م بشأن المصادقة على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية	١٠١	٢٠١٣/٨/٢٠
قرار بقانون رقم (٤) لعام ٢٠١٣م بشأن المصادقة على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل مع حكومة جمهورية صربيا	١٠١	٢٠١٣/٨/٢٠
قرار بقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٣م بشأن صندوق الإقراض لطلبة مؤسسات التعليم العالي في فلسطين	١٠١	٢٠١٣/٨/٢٠
قرار بقانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٣م بشأن تعديل قرار بقانون مكافحة غسل الأموال رقم (٩) لسنة ٢٠٠٧م	١٠١	٢٠١٣/٨/٢٠

قرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣م بشأن المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع	١٠١	٢٠١٣/٨/٢٠
قرار بقانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٣م بشأن منح الثقة للحكومة	١٠١	٢٠١٣/٨/٢٠
قرار بقانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٣م بشأن منح الثقة لوزير الثقافة في الحكومة الخامسة عشرة	١٠١	٢٠١٣/٨/٢٠
قرار بقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٣م بشأن جامعة الاستقلال	١٠١	٢٠١٣/٨/٢٠
قرار بقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٣م بشأن تعديل قانون البيئة رقم (٧) لسنة ١٩٩٩م	١٠١	٢٠١٣/٨/٢٠
قرار بقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٣م بشأن صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية	١٠٢	٢٠١٣/١٠/٢٢
قرار بقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٣م بشأن المصادقة على تعيين رئيس هيئة التقاعد الفلسطينية	١٠٢	٢٠١٣/١٠/٢٢
قرار بقانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١٣م بشأن منح الثقة للحكومة السادسة عشرة	١٠٢	٢٠١٣/١٠/٢٢
قرار بقانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٣ بشأن المصادقة على تعديلات الاتفاقية اليورومتوسطية الخاصة بتراكم المنشأ	١٠٤	٢٠١٤/١/٥
قرار بقانون رقم (١٦) بسنة ٢٠١٣م بشأن المصادقة على الاتفاقية الموحدة "لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدولة العربية" المعدلة	١٠٤	٢٠١٤/١/٥
قرار بقانون رقم (١٧) لسنة٢٠١٣م بشأن المصادقة على اتفاقية إنشاء اللجنة الإسلامية للهلال الدولي	١٠٤	٢٠١٤/١/٥
قرار بقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٣م بشأن المصادقة على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي مع جمهورية فيتنام الاشتراكية	١٠٤	٢٠١٤/١/٥
قرار بقانون رقم (١٩٩) لسنة ٢٠١٣م بشأن إلغاء الأمر العسكري رقم (١٠٠٦) لسنة ١٩٨٢م بشأن تعيينات وصلاحيات بموجب قانون المحافظة على أراضي وأملاك الدولة رقم (١٤) لسنة ١٩٦١م	١٠٤	٢٠١٤/١/٥
قرار بقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٤ م بشأن تعديل قانون المرور رقم (٥) لسنة ٢٠٠٠م	١٠٥	٢٠١٤/١/٣٠
قرار بقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٤م بشأن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤	١٠٥	٢٠١٤/٢/١٠
قرار بقانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٤ بشأن المصادقة على النظام الأساسي للمجلس الدولي للتمور.	١٠٦	٢٠١٤/٢/٢٧
قرار بقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل القرار بقانون رقم (٨) لسنة ٢٠١١ بشأن ضريبة الدخل.	١٠٦	٢٠١٤/٣/١١
قرار بقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٤ بشأن إعفاء مركبات الأسرى المحررين من الرسوم الجمركية والضرائب.	١٠٦	٢٠١٤/٣/١٣

المصدر: الوقائع الفلسطينية، رام الله، ديوان الفتوى والتشريع، الأعداد: ١٠١ – ١٠٦.

الهوامش

١ مرسوم رئاسي رقم (١٥) لسنة ٢٠١٣ بشأن اعتماد وتشكيل مجلس الوزراء، الوقائع الفلسطينية، عدد ١٠٢.

٢ سيتم اعتبار حكومتي د. رامي الحمد الله الخامسة عشرة والسادسة عشرة حكومة واحدة لغايات تتبع أدائهما.

٣ وزارة التخطيط، المسودة الأولى لخطة التنمية الوطنية ٢٠١٤ – ٢٠١٦، رام الله ٢٠١٤/١/٢٩.

٤ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، المراقب الاقتصادي، العدد ٣٥، شباط ٢٠١٤.

٥ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مستويات المعيشة، www.pcbs.gov.ps

٦ من تقرير دولة رئيس الوزراء إلى المجلس التشريعي، الأمانة العامة للمجلس التشريعي، رام الله، ٢٠١٣/١٠/١٠.

٧ تضاربت تصريحات ومواقف حركة حماس تجاه حكومة د. رامي الحمد الله فعلى الرغم من وصفها بغير الشرعية فإن مواقف الحركة من شخصية رئيس الوزراء كانت إيجابية في معظمها باعتباره شخصية تساعد على الوحدة.

٨ مجلس الوزراء الفلسطيني، البيان الصحافي لاجتماع مجلس الوزراء في جلسته رقم ٢٩، www.palestinecab.net.gov.ps

٩ وزارة المالية، إستراتيجية منظومة الإيرادات للسنوات ٢٠١٤ – ٢٠١٦، رام الله، كانون الأول ٢٠١٣.

١٠ وزارة المالية، مشروع قانون الموازنة العامة ٢٠١٤، رام الله ٢٠١٤.

١١ وزارة التخطيط، المسودة الأولى لخطة التنمية الوطنية ٢٠١٤ – ٢٠١٦، رام الله ٢٠١٤/١/٢٩.

١٢ مجلس الوزراء الفلسطيني، تقرير إنجازات الحكومة الخامسة عشرة (٦ حزيران ٢٠١٣ وحتى ١ أيلول ٢٠١٣)،

١٣ تقرير مجموعة العمل الخاصة بالشأن المالي والاقتصادي في المجلس التشريعي حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤، رام الله، ٤ شباط ٢٠١٤.

١٤ المجلس التشريعي الفلسطيني، محضر الاجتماع الدوري العام السادس والأربعون الخاص بالاستماع لوزير التخطيط حول خطة التنمية الوطنية، رام الله، ٢٠١٤/٣/٢٦.

١٥ تشير بيانات وزارة المالية إلى أن نسبة الدين العام وصلت إلى ٢٠٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي، علماً أن هذه البيانات تستثني المتأخرات للقطاع الخاص وما تراكم من مستحقات على الحكومة لهيئة التأمينات والمعاشات والمتمثلة بالاقتطاعات لصالح الصندوق من الموظفين وكذلك مساهمتها في هذا المجال، وعليه تحصر الحكومة الدين العام بالدين الخارجي وديون القطاع المصرفي.

١٦ تقرير مجموعة العمل الخاصة بالشأن المالي والاقتصادي في المجلس التشريعي حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤، مصدر سابق.

١٧ المجلس التشريعي الفلسطيني، محضر الاجتماع الدوري العام الرابع والأربعون للاستماع لوزير المالية حول الموازنة العامة للسلطة للعام ٢٠١٤، رام الله، ٢٠١٤/١/٢٠ .

١٨ . قرار مجلس الوزراء رقم (١٥/١/٥/م.و/س.ف) بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٦، وانظر أيضاً قرار مجلس الوزراء رقم (١٥/٢/١١/م.و/س.ف) بتاريخ ٢٠١٣/٩/٣.

١٩. انظر البيان الصحافي لجلسة مجلس الوزراء رقم (٩) من حكومة www.palestinecab.net.gov.ps 16

٢٠. قرار مجلس الوزراء رقم (١٥/٩/١٠/م.و/س.ف) بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠.

٢١. البيان الصحافي لجلسة مجلس الوزراء رقم ٢٨ بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٢.

٢٢ انظر قرارات مجلس الوزراء رقم (١٦/١٥/٠٧/م.و/ ر.ج) بتاريخ ٢٠١٤/١/١٦، وقرار مجلس الوزراء رقم (١٦/١٤/٠٥/م.و/ر.ج) بتاريخ ٢٠١٤/١/٩، وقرار مجلس الوزراء رقم (١٦/١٣/٠١/م.و/ر.ج) بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١، وقرار مجلس الوزراء رقم (١٦/٩/١٣/م.و/س.ف) بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣، وقرار مجلس الوزراء رقم (١٦/٦/٠٤/م.و/ س.ف) بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٢، وقرار مجلس الوزراء رقم (١٥/٢/١٢/م.و/س.ف) بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٨.

٢٣ انظر قرار مجلس الوزراء رقم (١٥/١٢/٥/م.و/س.ف) بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٧.

٢٤ البيان الصحافي لجلسة مجلس الوزراء رقم ١٦ بتاريخ ٢٠١٤/١/٢١.

٢٥ انظر قرار مجلس الوزراء رقم (١٦/٢/٠٥/م.و/س.ف) بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٨، وقرار مجلس الوزراء رقم (١٦/٢/١١/م.و/ س.ف) بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٨، وقرار مجلس الوزراء رقم (٢/١٦/١٦/م.و/ر.ح) بتاريخ ٢٠١٤/١/٢١، وقرار مجلس الوزراء رقم (٤/١٦/١٦/م.و/ر.ح) بتاريخ ٢٠١٤/١/٢١.

٢٦ انظر قرار مجلس الوزراء رقم (١٦/١/١٠/م.و/س.ف) بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١.

٢٧ انظر قرار مجلس الوزراء رقم (١٥/٩/١٣/م.و/س.ف) بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠.

٢٨ جرى الاتفاق بين ممثلي الكتل والقوائم البرلمانية والرئيس على عرض مشاريع القوانين على هيئة الكتل والقوائم في المجلس التشريعي لإبداء الرأي حولها قبل إصدارها لقرارات بقوانين.

السياسة الأميركية تجاه شرق أوسط متغير

أماني القرم[1]

مقدمة:

يعتبر إقليم الشرق الأوسط من المناطق الأكثر أهمية إستراتيجياً واقتصادياً للمصالح الحيوية الأميركية، كما أنه يشكل جملةً من التحديات التي تواجه رسم السياسة الخارجية للرؤساء الأميركيين، حيث تعد الولايات المتحدة لاعباً أساسياً ومحورياً في رسمها، يؤثر ويتأثر بمتغيراته وقضاياه الإقليمية. ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية نجحت واشنطن في اختراق المنطقة والارتباط بعلاقات متينة وتحالفات إستراتيجية بمجموعة من الدول التي يشملها النظام الشرق أوسطي كمصر والسعودية وتركيا وإيران أيام الشاه. أما إسرائيل، القوة الإقليمية، والتي حرصت الولايات المتحدة على تفوقها النوعي أمنياً وعسكرياً فتمثل حالةً خاصةً وفريدةً من التحالف الوثيق لا تماثلها حالة أخرى في الإقليم؛ وعليه فإن المتغيرات التي تحدث في أي من دول المنطقة تؤثر على سلوك السياسة الخارجية الأميركية وتوجهاتها، وتلقي بظلالها على شكل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط.

تسعى الدراسة في هذا الإطار – بشكل موجز – إلى دراسة ملامح السياسة الأميركية في عهد الرئيس باراك أوباما تجاه الشرق الأوسط خاصةً بعد الموجات الثورية التي أطاحت بنظم حليفة للولايات المتحدة، مركزة على بعض الحالات في المنطقة مثل مصر وسورية وملف عملية السلام، وتحاول الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١ طالبة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة القاهرة

كيف تعاملت الولايات المتحدة مع البيئة المتغيرة في الشـرق الأوسـط؟ وهل هناك إستراتيجية تتحرك في إطارها السياسـة الأميركية في عهد أوباما تجاه الشـرق الأوسط؟ وكيف أثرت رؤية الرئيس باراك أوباما على صياغة سياسته تجاه الشـرق الأوسط؟ وهل للمنطقة أولوية في جدول أعمالـه؟ وما هو موقفه من الثورات العربية التي اندلعت في بدايات العام ٢٠١١؟.

وتنطلـق الدراسـة من فرضيـة مفادها أن السياسـة الأميركيـة فـي عهد بـاراك أوباما تجاه الشـرق الأوسط شـهدت تراجعاً نسبياً فـي الاهتمام بقضايا المنطقـة مع غياب الرؤية الإسـتراتيجية الواضحة واتباع سياسة خاصة بكل حالة على حدة.

الشـرق الأوسـط: تغيـر فـي البيئـة الجيوإستراتيجية:

تشهد خارطة النظام الإقليمي الشرق أوسطي تحولات حـادة وتغييرات جذرية متسـارعة إثر دخول ديناميكيـات ومعطيات جديدة، أدت إلى تحول في البيئة الجيوإستراتيجية وساهمت في تغيير موازيـن القوى في المنطقة، حيث تصاعد نفـوذ قوى مثل تركيا وإيران على حسـاب قوى تقليدية أخرى مثل مصر والسعودية. وبدأت تظهر ملامـح هذا التغير منذ حرب العراق عام ٢٠٠٣ ومـا ترتب عليها من تحولات إقليمية على صعيد الثقل النسـبي لدول المنطقة، وتصدع في هيكل التحالفات والتكتلات الإقليمية، فسـقوط حائط السـد العراقي فتح الطريق أمام صعود إيراني بارز تعزز بتحالف يشمل كلاً من سورية والعراق وحزب الله في لبنـان، ولاحقاً مع حكومة حركة حماس في غزة. واستمر تصاعد النفوذ الإيراني والتركي وتحالفات كل منهما بفضل الإخفاقات المتكـررة في إتمـام عملية السـلام، وتطورات الصراع الفلسـطيني الإسـرائيلي، والانقسام الفلسطيني – الفلسـطيني، والحروب على غزة عامي ٢٠٠٦ و٢٠١١، وفشل النظام العربي في تبني وجهة نظر واحدة تجاه تلك القضايا.

اجتاحت موجة من الثورات، منذ العام ٢٠١١، عـدداً من البلدان العربية بدأت بتونس ثم مصر وليبيا واليمن، وسورية والتي لا تزال فيها الأزمة علـى حالها، أطاحت بالنظم الاسـتبدادية فيها وأفرزت حكومات جديدة ذات توجهات إسلامية غيرت المشـهد كلية في المنطقـة، وأبرزت حالة متشابكة من الاسـتقطاب السياسي والتنافس الإستراتيجي، بحيث شكلت إعادة لترتيب السياق الكلي للمنطقة بشكل يؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشر على المصالح الأميركية وحليفتها إسرائيل كونها تقع في منتصف منطقة الاضطرابات حيث مصر وسـورية. فضلاً عن أن ثورات ما يسمى الربيع العربي أفرزت حالة من عدم الاسـتقرار والتخبط في المرحلـة الانتقالية لبلدانها وبلدان حلفائها، فعلى سبيل المثال لا تزال مصر تعاني من آثـار المرحلة الانتقاليـة وتداعياتها خاصة بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسـي والإخوان المسلمين بالإضافة إلى أزمة اقتصادية ومجتمعية جراء الاضطرابات التي حدثت بها. أما ليبيا فقد

تدهورت فيها الأوضاع الأمنية والسياسية إثر بروز ميليشيات متشددة ذات أهداف متضاربة هدفها السعي للحصول على السلطة؛ ما يهدد بانزلاق البلاد إلى المجهول سياسياً وأمنياً. وتبدو الصورة في تونس أقل حدة حيث ينتظر التونسيون إجراء الانتخابات محاولين احتواء أزماتهم والعبور ببعض من النجاح والسلام من المرحلة الانتقالية. أما السعودية الدولة الخليجية الأكبر والحريصة على استقرار حلفائها في المنطقة مثل مصر ودول الخليج خوفاً من توترات يمكن أن تؤثر عليها خاصة بعد أحداث البحرين، فهي تحاول جاهدةً الحفاظ على أمنها الداخلي وأمن الخليج بعد تبدل الأحلاف وتراجع النفوذ الأميركي في المنطقة ومحاولة انفتاحه على إيران.

ويأتي هذا في إطار تبلور نظام عالمي جديد يعتمد على التعددية إثر صعود مجموعة من الدول الإقليمية في مناطقها الجغرافية كدول "البريك" (الصين والهند والبرازيل وروسيا) ومجموعة العشرين، تحل محل النظام أحادي القطبية الذي ظهر منذ نهاية الحرب الباردة، وهو الأمر الذي اعترف به الرئيس باراك أوباما في خطاب القسم عام ٢٠٠٩،[١] مقابل انحسار نسبي للدور الأميركي العالمي عموماً والشرق أوسطي على وجه الخصوص.

رؤية أوباما العالمية وعقيدته الرئاسية:

العقيدة الرئاسية هي مبدأ أو مجموعة من المبادئ والسياسات التي يعلنها الرئيس الأميركي تجاه قضية أو منطقة معينة في العالم، والتي يلتزم بها أو يتنبأ بمسار سياسته الخارجية. وقد دأب بعض الرؤساء الأميركيين على الإعلان عن عقائدهم أو مبادئهم الرئاسية مثل مبدأ ترومان أثناء الحرب الباردة للدفاع عن الحكومات أو الشعوب التي تحارب الشيوعية، ومبدأ بوش الابن في حربه على "الإرهاب": "من ليس معنا فهو ضدنا". أما عن مبدأ أوباما، فإنه حينما سئل حول هذا الموضوع أثناء المناظرة الرئاسية، أجاب إنه "لن يتقيد بمبدأ رئاسي لأن العالم أكثر تعقيداً ولا يسمح بذلك".[٢]

وأوباما ذو الأصول الإفريقية، الذي قضى جزءاً من حياته في إندونيسيا وتدرج في التعليم ليصبح محامياً متخرجاً من جامعة هارفارد ثم أستاذاً في جامعة شيكاغو ثم سيناتوراً في مجلس الشيوخ عام ٢٠٠٥ عن ولاية إلينوي، وتم تصنيفه على أنه أكثر أعضاء الشيوخ ليبرالية، جادل بأن نقص خبرته في السياسة الخارجية تم تعويضه بالسفر للخارج، حيث قضى سنواته الأولى في إندونيسيا إضافة إلى رحلاته للباكستان والهند وكينيا وأوروبا أثناء دراسته وبعدها، وعزز ثقافته الخارجية بقراءاته لكتابات فريد زكريا وتوماس فريدمان في السياسة الخارجية. هذا وارتبط أوباما أثناء حياته العملية بأشخاص مثل أنتوني ليك وسوزان رايس، وسامنتا باور أستاذة العلوم السياسية في جامعة هارفارد والحائزة جائزة "بوليتزر" عام ٢٠٠٣ عن كتابها مشكلة من الجحيم "A problem from Hell" والذي يعد توثيقاً لمجازر تاريخية وقعت في القرن العشرين وتقدم فيه رؤية

ليبرالية تعتمد على التدخل الأممي الإنساني لمنع الصراعات.٣ ولكن خـلال حملته الانتخابية في ولاية بنسـلفانيا قال أوبامـا في معرض وصف سياسـته الخارجية إنها "عودة للواقعية التقليدية للحزبين الجمهـوري والديمقراطي، فهي جزء من واقعية جورج بوش الأب وجون كيندي وفي بعض الأحيان رونالد ريجان".[٤]

هذا ويمكن وصف سياسة أوباما العالمية بكلمة واحدة هي الشراكة Engagement، ففي خطابه الرئاسي الأول عام ٢٠٠٨ نجح في رسم سياسة جديـدة للولايات المتحدة مغايرة لسـلفه جورج بوش الابن، حيث أعاد تعريف القيادة الأميركية في عالم يزداد عولمة، وبشـكل يدعو للارتباط مع فاعلين حكوميين من الدول وغير الدول والتعامل مع الحلفاء.[٥] ومما لا شـك فيه أن ما سـاعده فـي التعبير عن نهجـه للتغيير عدة عوامل هي: فريق عمل منفتح ومستعد للحوار، كونجرس ذو أغلبية ديمقراطية في العامين الأوليين لحكمه، قوة رئاسية بعد سنوات من حكم جورج بوش الابن، ضعف في الرأي العام، وأزمة اقتصادية طاحنة.[٦]

بالإجمال، فإن رؤية أوباما العالمية تتمثل في:[٧]

الحـوار مـع الخصـوم والأصدقـاء، الابتعاد عـن القطبية الأحادية والعـودة إلى نظام القطبية التعددية، تعزيز القوة الناعمة والابتعاد قدر الإمكان عن القوة العسكرية، إعادة التوازن بين السياسات الداخلية والخارجية والتركيز على الداخل الأميركي.

ويجادل العديد من الخبـراء الأميركيون بأنه بعد سـنوات من حكم أوباما، فإن سياساته قد ضلت الطريق على الرغـم من وضوح الأهداف وعدم التشـكيك في النوايـا، فإن هناك غموضاً في الرؤية الإستراتيجية للسياسة الخارجية وأن التحديات تمت الاسـتهانة بها. وفي هذا الصدد يقول جوزيف س. ناي: "لقد أسهمت في صياغة نظرة أوباما إلى العالم حقيقة مفادها أنه أمضى قسماً من شبابه في إندونيسيا وأن والده إفريقي.. على الرغم من أن أوباما لم يتراجع عن تعبيراته البلاغية حول أهداف التغيير فيما يتصل بقضايا مثل تغير المناخ أو الأسلحة النووية، فإن ممارسته العملية كانت أقرب إلى ممارسات زعماء رئاسيين مثل دوايت أيزنهاور أو جورج بوش الأب.

وعلى الرغم من قلة خبرته نسبياً في الشؤون الدوليـة، فقد أظهر أوباما مهـارات مماثلة في الاستجابة لمجموعة معقدة من تحديات السياسة الخارجيـة، وتجلى هذا في تعيينه مستشـارين مـن ذوي الخبرة، وإدارته الواعية للقضايا، وفي المقام الأول ذكاؤه الحاد في التعامل مع الظروف المحيطة.[٨]

لا شك في أن النسق العقيدي يؤثر على رؤية أي رئيس أو زعيم في صياغة سياسـاته، ولكن تبقـى هناك عوامل أخرى تعادلـه أهمية وتبرز تحديـاً كبيراً في الفجوة بين الرؤية والممارسـة كما سيتضح لاحقاً.

الإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط:

تتبـع الإدارات الأميركية المختلفة، منذ عقود، مبدأ "الإستراتيجية الآمنة" في التعامل مع الشرق

الأوسط، بمعنى حماية حلفائها من الأنظمة الاستبدادية، بحيث تحافظ على استقرار المنطقة وبالتالي حماية مصالحها الحيوية.[٩] وقد استطاع أوباما أن يعيد صياغة الخطاب الأميركي تجاه الشرق الأوسط، واتباع نهج مختلف عن سلفه جورج بوش الابن تميز بالتواضع واليد الممدودة محاولاً إصلاح صورة الولايات المتحدة في العالم عامة والشرق الأوسط بصفة خاصة، حيث وضع على رأس أجندته الانسحاب من العراق وأفغانستان.

وفي خطابه بجامعة القاهرة في الرابع من حزيران ٢٠٠٩ أعلن الرئيس أوباما تبنيه معايير جديدة وبداية جديدة للسياسة الأميركية تجاه دول الشرق الأوسط تتمثل في الشراكة، والدبلوماسية المباشرة مع الأصدقاء والأعداء، والتحالفات، وتعزيز القوة الناعمة بدلاً من التدخل العسكري.[١٠]

ولكن بعد ست سنوات من حكمه خلال الولاية الأولى ونحن في منتصف الثانية، هل استطاع أوباما تحويل مبادئ خطابه البلاغي إلى سياسات واقعية؟ أم تحولت الفجوة بين الخطاب والممارسة الفعلية إلى ضبابية في السياسات وغياب لرؤية إستراتيجية واضحة خاصة في ظل أحداث متلاحقة ومفاجئة في الشرق الأوسط وحدود في القدرة على التأثير؟

الحدث الأكثر تحدياً في الشرق الأوسط خلال عهد أوباما هو الموجات الثورية العربية والتي كانت مفاجأة إستراتيجية لواشنطن على غرار الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩. وقد فشلت الاستخبارات الأميركية في التنبؤ بتلك الثورات، ويمكن إرجاع ذلك إلى:[١١]

- المبالغة في تقييم نجاح السياسة الأميركية في الشرق الأوسط.
- تجاهل المؤشرات التراكمية للوضع الاجتماعي والاقتصادي الداخلي المتردي في بلدان الثورات والتي تتعارض مع محتوى السياسات الأميركية في المنطقة.

اتبعت الولايات المتحدة في ردها على الثورات العربية المفاجئة سياسة متأنية بمعنى "التدرج والانتظار"، يوضحها جاسون براونلي بقوله: "في وسط الأزمة تحث الإدارة الأطراف المعنية على ضبط النفس بما يعزز ضمنياً العودة إلى الوضع غير الديمقراطي، وتعمل على تهدئة المحتجين، وإعادة الاستقرار إلى أنظمتها الحليفة، لكن إذا نجح نشطاء المعارضة في الإطاحة بالحاكم، يشيد المسؤولون الأميركيون بهذا الانتصار، كما لو أنهم هم الذين يسعون على طول الخط لإحداث التغيير الديمقراطي".[١٢] ولكن المحصلة كانت إيجابية بالنسبة للولايات المتحدة، فقد استطاعت في لحظة فارقة أن تستغل التغيرات في دول الثورات العربية بصورة مرنة وتحافظ على مصالحها الحيوية، وتجدد حضورها السياسي في الشرق الأوسط، وتبدل تحالفاتها عبر مواكبتها "اللاحقة" مع التغيرات ودعمها لحركة التغير النظمي وإن كان بدرجة تتفاوت في كل حالة، بناء على قاعدة "سياسة كل حالة على حدة".

مصر:

تعتبــر مصر حجر الزاوية لإدارة أوباما، فهي من الدول الأكثر أهمية إستراتيجياً في السياسة الخارجية الأميركية، وهي إحدى الأعمدة الأميركية في الشرق الأوسط منذ اتفاق كامب ديفيد ١٩٧٩ وانهيار نظام الشاه في إيران، ويعتمد عليها في تمرير العديد من السياسات الأميركية في الشرق الأوسط لثقلها التاريخي والسياسي والجغرافي فــي المنطقــة، فضلاً عن التميز الــذي تتمتع به الولايات المتحدة للمرور البحري في قناة السويس، والجوي عبر الأجواء المصرية.

منذ مجيئه للحكم، حاول أوباما ترميم العلاقات مع مصر بعد أن تراجعت بشدة إبان حكم جورج بوش الابن، فتجنب الضغط على الحكومة المصرية وانتقادهــا فيما يتعلق بالإصلاح والديمقراطية، وتم اختيار القاهرة لتكون المكان الذي يلقي فيه خطابه الموجه للعالم الإسلامي ٢٠٠٩. وحين سئل المتحدث باسم البيت الأبيض "روبرت جيبس" لماذا مصر؟ أجــاب إن "مصر بطريقة أو بأخرى هي قلب العالم العربــي...، نطاق الخطاب هو أكثر أهمية من المكان الذي يلقى فيه الخطاب".[١٣]

ولهــذا فعند اندلاع احتجاجــات "٢٥ يناير" ٢٠١١، حاولت الولايات المتحدة استيعاب صدمة الموقــف، حيث لم تكــن ترى أن هنــاك تهديداً لســيطرة مبارك على الســلطة، ودعــت الإدارة الأميركية الأطراف لضبط النفس حســبما جاء على لســان وزيرة الخارجية هيــلاري كلينتون والتي لم تســحب تأييدها لمبارك، وإن أشــارت إلــى ضرورة الاســتجابة للاهتمامات والمطالب المشــروعة للمحتجين، وفي ٢٨ كانــون الثاني قالــت كلينتــون إنه لا يوجد حديــث حول قطع المساعدات عن مصر في الوقت الحالي، وفي ٣٠ كانون الثاني دعــت كلينتون إلى إجراء "انتقال منظــم" "Orderly Transition" للســلطة في مصر حتى لا يملأ أحد الفراغ، ودعت إلى خطة مدروسة للإتيان بحكومة تشاركية ديمقراطية".[١٤]

بعد تطورات الأحداث المتلاحقة في مصر استمر الإصرار الأميركي على الانتقال المنظم السلمي والذي كان من وجهة نظر الإدارة الأميركية يمكن أن يهــدئ المحتجين ويبقي على النظام ويطمئن الحلفاء الإقليميين.[١٥] ولكن بعد فشــل الخطوات التي اتخذها نظام مبارك كتعيين حكومة جديدة برئاســة أحمد شفيق وتعيين عمر سليمان نائباً للرئيــس لتهدئة المحتجين، بــل أدت إلى زيادة عددهم والإصرار علــى مطالبهم بتنحي مبارك ونظامه، أيقن الأميركيون أنه يجب عليهم تجاوز مبارك وأعلنت الإدارة الأميركية صراحة تأييدها لتغيير النظام في مصر.[١٦]

اعتمدت إســتراتيجية الولايات المتحدة تجاه التطورات في مصر منــذ الثورة وتولي المجلس العســكري الحكم ثم الإخوان المســلمين بعدها على بعدين:[١٧]

الأول – التركيز على المحافظة على اتفاق كامب ديفيد مع إسرائيل.

الثانــي – ضمــان أمن الحدود المشــتركة بين إسرائيل وغزة وحماس.

حين تطـورت الأحداث في مصـر بعد ذلك، وفشـلت حكومـة الإخوان المسـلمين في إدارة الحكم، وتمت الإطاحة بالرئيس محمد مرسـي ونظامه فـي ٣٠ حزيران ٢٠١٣، كان رد الفعل الأميركي قلقاً من سيطرة العسكر على السلطة في مصر، ودعا أوباما إلى عودة السلطة المدنية. وفيما بعد ألغيت مناورات مشـتركة مع الجيش المصري المسـماة النجم الساطع، وعلقت توريد بعض الشحنات العسكرية، وتم تعطيل المساعدة الاقتصادية السـنوية المقـرر تحويلها لمصر؛[١٨] الأمر الذي واجه انتقادات واسعة من قبل حلفاء للولايات المتحدة في الشرق الأوسط كالسعودية وإسرائيل. ولكن بدا أن الإدارة الأميركية قررت أن توجه أنظارها نحو مشـاكل أخرى أوسـع نطاقاً كالصراع العربي الإسرائيلي والحوار مع إيران والحل السياسـي للأزمة السورية ضمن إسـتراتيجية أوسـع هدفها عـدم الغوص في المشاكل الداخلية للوطن العربي بما فيها مصر، والتوجه بعيداً عن المنطقة نحو المحيط الهادي،[١٩] فقد أعلنت "سـوزان رايس" مستشـارة الأمن القومي الأميركي: "لا يمكن أن يتم استهلاكنا ٢٤ ساعة يومياً في منطقة واحدة، إنه الوقت المناسب لخطوة للوراء وإعادة التقييم.."[٢٠]

هـل يمكـن حل الأزمة في سـورية علـى غرار ليبيا؟

لم يدفع النجاح المحدود لحلف الأطلسـي في التدخل فـي ليبيا أوباما للتصـرف على النحو نفسه تجاه الأزمة السورية. فقرار أوباما التدخل فـي ليبيا يعود إلى: وجود قرار داعم إقليمي من الجامعـة العربية للتدخل، دعـم دولي من الأمم المتحدة، وحسـابات دقيقة تتعلـق بمدى الفرق الذي يمكن أن تحدثه تدخلات عسكرية في ليبيا مع تقليل التورط قدر الإمكان في المنطقة.[٢١] الأمر في سورية مختلف، فالصين وروسيا وإيران تقف جنبـاً إلى جنب مع النظام، ولـم تفلح الجامعة العربية في اتخاذ قرار داعم بالتدخل، فضلاً عن ظهور شبكات من الحركات الإسلامية المتشددة المتصارعة فيما بينها وبين المعارضة لتتحول إلى نوع من الصراع الطائفي الشـيعي – السـني ينبئ بعدم اسـتقرار وغموض الوضع الداخلي، وتهديد للحدود مع إسرائيل والغوص في مستنقع من المشاكل الداخلية إذا حدث تدخل عسكري.

ضعف الإدارة الأميركية في التعامل مع الملف السـوري وعدم وضح إستراتيجيتها، يتأتى من الالتزام الذي وضعته على نفسـها ولم تستطع تنفيذه حين أعلن الرئيس الأميركي في آب ٢٠١٢ أن استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية هو "خط أحمر" يستدعي التدخل العسكري،[٢٢] وقد تراجـع الرئيس أوباما عـن التزامه؛ ما أضعف موقفه العالمي من الأزمة وأكسب النظام السوري وحلفاءه الدوليين "روسيا والصين" أو الإقليميين "إيران وحـزب الله" زخماً وقـدرةً على المناورة والقوة على الأرض.

حتى فيما يتعلق بتقييم التدخل العسكري في ليبيا، فإن التطورات اللاحقة على صعيد الصراع

على السلطة دفعت البلد إلى حافة الهاوية، وبات سلاح قائدها السابق في يد ميليشيات لا تهدد فقط ليبيا بل والدول المجاورة لها كمصر وتونس عبر مافيات تهريب السلاح والهجوم على النقاط الحدودية والعمالة الوافدة.

ملف عملية السلام هل من جديد؟

على الرغم من أن أوباما يعتبر الرئيس الأميركي الأول الذي تحدث عن دولة فلسطينية في إطار حدود ١٩٦٧ حين قال: "إن الحدود الإسرائيلية الفلسطينية يجب أن تكون على أساس حدود عام ١٩٦٧ مع مبادلات للأراضي متفق عليها بين الجانبين، حتى تتم إقامة حدود آمنة ومعترف بها للدولتين...، فإن الولايات المتحدة تعتقد أن المفاوضات يجب أن تؤدي إلى دولتين، مع حدود فلسطينية دائمة مع إسرائيل والأردن ومصر وحدود إسرائيلية دائمة مع فلسطين".[٢٣] إلا أن الإخفاق المتكرر للإدارة الأميركية في هذا الملف يجعله العائق الأكبر أمام أي رئيس أميركي. ودون الدخول في تفاصيل هذا الملف المعقدة التي لا تتسع لها هذا الدراسة، فإنه بعد فشل الولاية الأولى لأوباما في تحقيق انفراجة على صعيد عملية السلام بعد توقف المفاوضات ٢٠١٠ إثر التعنت الإسرائيلي بشأن الاستيطان، وعدم رغبة نتنياهو في إكمال المفاوضات بحجة التوترات الإقليمية وعدم مناسبة الوقت لإتمام عملية السلام، فإن الإستراتيجية الأميركية للولاية الثانية لإدارة الرئيس الأميركي تجاه هذه القضية تغيرت واتجهت نحو سياسة تكاد تكون قريبة من سابقاتها من الإدارات الأميركية في هذا الملف.

وفي هذا الصدد، يتحدث روبرت ساتلوف المدير التنفيذي لمعهد واشنطن عن أن "إدارة أوباما الثانية اتبعت إستراتيجية مختلفة كثيراً تجاه عملية السلام عن تلك التي اتبعتها عندما تسلم الرئيس الأميركي السلطة في العام ٢٠٠٩، فقبل خمس سنوات تم تعريف السلام في الشرق الأوسط بأنه يأتي على قمة أولويات الإدارة، كان أوباما منخرطاً فيه شخصياً، كما اعتُبر وقف بناء المستوطنات عاملاً رئيساً لإحراز تقدم. وقد أدى ذلك النهج إلى طريق مسدود. أما اليوم، فلا تعتبر عملية السلام أولوية قصوى، والرئيس الأميركي غير منخرط شخصياً، ولا تشكل المستوطنات محور الدبلوماسية".[٢٤]

وعلى الرغم من الجهود المكوكية لوزير الخارجية جون كيري لإقناع الأطراف بالعودة للمفاوضات في محاولة للوصول لاتفاق إطار بين حكومة نتنياهو والفلسطينيين، فإن هذه الجهود قد وصلت إلى طريق مسدود. وقد أعلن أوباما أن جهود التسوية تحتاج إلى "وقفة"، بسبب غياب الإرادة السياسية لتحقيق اتفاق لدى كل من الطرفين، الأمر الذي أدى ــ حسب رأيه ــ إلى فشل جهود التسوية. والحقيقة أنه تصريح متكرر لكثير من الرؤساء الأميركيين بعد فشل جولات مماثلة من المفاوضات عبر سنوات طويلة.

والواقع أن فشل هذا الملف يرجع إلى عدة عوامل أهمها:

أولاً – تراجع حاد لدور الدول المحورية في

المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وغياب الظهير العربي، حيث إن الوضع الإقليمي الحالي يمثل نقطة ضعف وعامل تراجع في الإقدام على أي خطوات من شأنها إحراز تقدم في عملية السلام، فانشغال مصر بترتيب أوضاعها الداخلية، وأولويات السعودية الخارجية تتجه بقلق نحو الخطر الإيراني وحماية الخليج وترتيبات الأمن الداخلية، وسورية الغارقة في أزمتها تجعلها الأكثر بعداً في مجرد التفكير في تسويات سلمية، ولهذا فالحافز الإقليمي تجاه كل من طرفي النزاع يكاد يكون معدوماً.

ثانياً – عوامل تتعلق بالراعي الأميركي، فعلى الرغم من بدايات أوباما المبشرة على صعيد ملف التسوية، فإنه من الواضح أن النفوذ الإسرائيلي في الكونجرس والإدارة الأميركية وحسابات الانتخابات الرئاسية والصوت اليهودي لا تزال تلعب دوراً معيقاً وضاغطاً يحد من القدرة الأميركية على إحداث انفراجة على صعيد هذا الملف، مما يشكك بقدرتها على لعب دور حيادي، فعلى سبيل المثال: تمكنت واشنطن من تعطيل الطلب الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة، وعلقت الولايات المتحدة دفع نصيبها في موازنة منظمة اليونسكو، لأن اليونسكو قررت قبول دولة فلسطين عضواً فيها في ٢٠١١/١٠/٣١، كما علَّق مجلس النواب الأميركي في ٢٠١١/١٠/٥ تقديم مساعدة بقيمة ٢٠٠ مليون دولار للسلطة الفلسطينية، بسبب سعي القيادة الفلسطينية للحصول على عضوية فلسطين في الأمم المتحدة.

من جهة أخرى، قرر مجلس النواب الأميركي منح أكثر من ٢٠٠ مليون دولار مساعدة للكيان الإسرائيلي لنشر نظام القبة الحديدية، كما استخدمت أميركا حق النقض "الفيتو" في ٢٠١١/٢/١٨ ضدّ مشروع قرار عربي يدين الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، ويؤكد حقّ تقرير المصير.[٢٥]

ثالثاً – يبدو أن استحقاقات السلام لا تجد آذاناً صاغيةً لدى حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية والتي استغلت الضعف الفلسطيني والغياب العربي لفرض شروطها بقوة على الطاولة، ولذا يبدو أن تحقيق أي تقدم في هذا الملف أمر بعيد المنال في الفترة القادمة.

الخلاصة:

حاولت هذه الورقة أن تستعرض بشكل موجز للغاية ملامح السياسة الأميركية تجاه عدد من الملفات الشرق أوسطية في عهد باراك أوباما، ومما سبق يتضح أن الاعتبارات التي تحركت في إطارها سياسة أوباما تجاه الشرق الأوسط هي:

أولاً – أهمية المنطقة مع أن بعض التغييرات فيها يمكن أن تعتبر تهديدات محتملة للمصالح الأميركية الحيوية.

ثانياً – ردود متعددة لمشاكل متوسطة المدى، حتى وإن كانت غير مكتملة، فهي تبقى أفضل من التزام مباشر وعلني بالموارد الأميركية.[٢٦]

هذا ويمكن إجمال ملامح السياسة الأميركية في الشرق الأوسط تجاه الأحداث المتلاحقة خلال سنوات الرئيس أوباما فيما يلي:

- تمـر الولايـات المتحدة بمرحلـة انكماش في المنطقة أبرزتها الموجات الثورية وتبعاتها والتي كانـت مفاجئـة للعالم وفي مقدمتـه الولايات المتحدة، والتي ثبتت قدرتها المحدودة على التنبؤ بالأحداث، واتسمت سياستها بمحاولة الابتعاد قدر الإمكان عن التورط المباشـر في المشاكل الداخلية وعدم الاستقرار لدى دول المنطقة، مع دعم لتحركات الشعوب والديمقراطية طالما تبقى المصالح الأميركية في حالة أمان.
- هنـاك انفصال واضح بـين الخطاب البلاغي الأميركـي والسياسـات الفعلية لم يسـتطع أوباما سـد الفجوة بين الاثنين، بل باتت هذه الفجوة تمثل فشـلاً يرتبط بسياسته الخارجية في الشرق الأوسط، وأدت إلى اتهامه بتراجع القيادة الأميركية العالمية.
- الاسـتهانة بالتركة التي خلفهـا جورج بوش الابـن، والحذر الزائـد الذي تتبعـه الإدارة الأميركية يـؤدي إلى انعدام إسـتراتيجيات وسياسـات واضحة وملموسة بل يمكن القول إنهـا عبارة عـن خليط من السياسـات غير المترابطـة وهي أكثر منهـا ردود أفعال يمكن الإشارة إليها بعد انتهاء فترتي ولايته.

الهوامش

1 President Barack Obama's Inaugural Address, The White House, Speeches and Remarks. Jan. 20,2009
http://www.whitehouse.gov/the_press_office/President_Barack_Obamas_Inaugural_Address

2 Fawaz A. Gerges: The Obama approach to the Middle East: the end of America's moment? International Affairs 89, Blackwell Publishing ltd. UK. 2013. P 301.

انظر أيضاً نص المناظرة الرئاسية:

Democratic Presidential Debate on NPR , New York Times, 4 Dec. 2007
http://www.nytimes.com/2007//1204//us/politics/04transcript-debate.html?pagewanted=7's%20Changed&sq=Nothing&st=cse&scp=7

3 Rayan lizza: The Consequentialist : How the Arab Spring remade Obama's foreign policy. The New Yorker.May2. 2011. http://www.newyorker.com/reporting/2011110502/02/05/fa_f...

4 Obama's foreign policy role models? George Bush Sr.'s on the list. Daily News. March29.2008.
http://www.nydailynews.com/news/politics/obama-foreign-policy-role-models-george-bush-sr-s-list-article-1.285253

5 President Barack Obama's Inaugural Address: I bid.

6 Sara M. Birkenthal: Grand Strategy in U.S. Foreign Policy: The Carter, Bush, and Obama Doctrines. Senior Thesis, Claremont Mckenna College. U.S. 2013. P.71

7 Fawaz A. Gerges: I bid. Pp 300--302

8 Joseph S Nye: The Obama Doctrine's First Term. The Straits Times. Aug.11 2012..
http://www.straitstimes.com/microsites/global-perspectives/story/joseph-s-nye-the-obama-doctrines-first-term

9 Bruce W. Jentleson and others: Strategic Adaptation, Toward a new U.S. strategy in Middle East, Center for a new America security .June 2012.
http://www.cnas.org/sites/default/files/publications-pdf/CNAS_StrategicAdaptation_JentlesonExum_0.pdf

10 Remarks by President Barack Obama at Cairo University, June 4,2009.
http://www.whitehouse.gov/the-press-office/remarks-president-cairo-university-6- 04--09

11 التقرير الإسـتراتيجي العربـي (2011 – 2012): مركز الدراسـات السياسـية والإسـتراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة 2013 . ص 30

12 جاسـون براونلي: المحافظة الأميركية رد فعل إدارة أوباما تجاه ثورة مصر، السياسة الدولية، تموز 2012. العدد 189. ص 37

13 Kate Phillips: Obama sets date for speech to Muslims: The New York times, may 8 . 2009
http://thecaucus.blogs.nytimes.com/200908/05//

obama-sets-date-for-speech-to-muslims/?_php=true&_type=blogs&_r=0

14 Jeremy M. Sharp: Egypt: The January 25 Revolution and Implications for U.S. Foreign Policy. Feb.11 2011. Congressional Research Service. www.crs.gov

15 جاسون براونلي: مرجع سابق. ص 37

16 التقرير الإستراتيجي العربي: مرجع سابق. ص 31

17 Tamara Cofman Wittes, Egypt Two Years After the Revolution:Where Egypt Stands, What the United States Can Do. Brookings. 26 Feb. 2013.

http://www.brookings.edu/research/testimony/201326-/02/middle-east-north-africa-wittes

18 Jeremy M. Sharp: Egypt: Background and U.S. Relations. Congressional Research Service. 10 Jan. 2014. www.crs.gov

19 Jeremy M. Sharp: I bid.

20 "Rice Offers a More Modest Strategy for Mideast," New York Times, October 26, 2013

21 Steve Clemons: The Middle East and North Africa, the Next Chapter: President Obama's

Second-Term Foreign Policy, Edited by Xenia Dormandy . Chatham House. The Royal Institute of International Affairs . London. January 2013. Pp 4247-.

22 Remarks by the President to the White House Press Corps: The White House. Office of the Press Secretary. Aug20, 2012,. http://www.whitehouse.gov/the-press-office/201220/08//remarks-president-white-house-press-corps

23 Obama backs Palestinians, 1967 border claims: CBS News, May 20, 2011.

http://www.cbsnews.com/news/obama-backs-palestinians-1967-border-claims/

24 Robert Satloff: Assessing U.S. Strategy in the Israeli-Palestinian Talks: A Mideast Trip Report . The Washington Institute. Feb.5,2014
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/assessing-u.s.-strategy-in-the-israeli-palestinian-talks-a-trip-report

25 محسن صالح: الموقف الأميركي من القضية الفلسطينية، الجزيرة نت.
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/a2c4a9834_365--4b4b-9da1-e9ea2839455d

26 Gause,F. Gregory III; Lustick, Ian S., America and the Regional Powers in a Transforming Middle East, Middle East Policy, Vol. 19, No.

2, Summer 2012.

السيرة والمسيرة

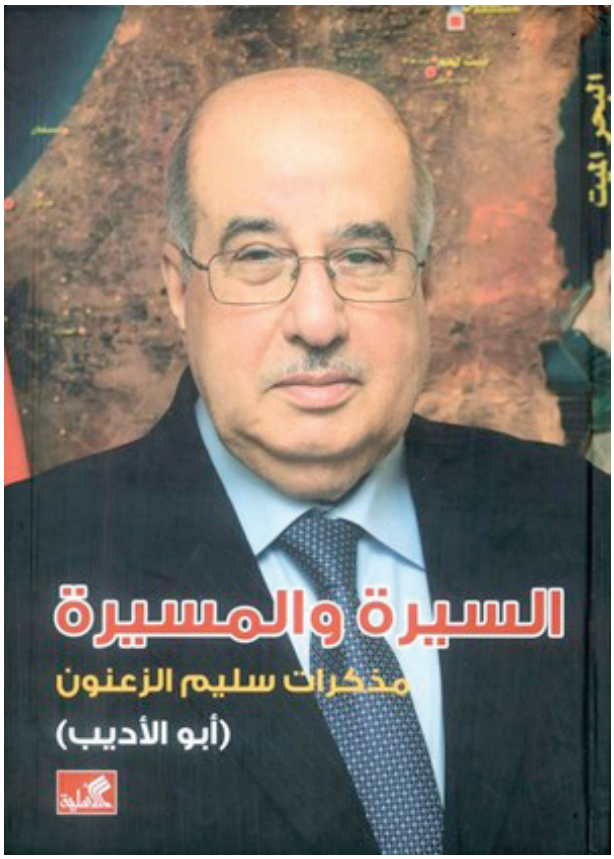

الكتاب: السيرة والمسيرة: مذكرات سليم الزعنون

الكاتب: سليم الزعنون

الناشر: الأهلية – عمان

تاريخ النشر: 2013

يقدم سليم الزعنون في سيرته الصادرة حديثاً، عن دار الأهلية، شـــهادة على تاريخ غني وحافل يســـجل فيه مراحل مختلفة مـــن تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية لم يكن مؤرخاً ولا روايا لها بل مشاركاً فاعلاً في صناعتها.

ينتقل الزعنـــون بالقارئ عبر مراحل مختلفة وأماكن متباعدة ومواقف متباينة مسلطاً الضوء علـــى أحداث مهمة ومفصليـــة في تطور الحركة الوطنية الفلسطينية في النصف الثاني من القرن العشـــرين وتحديداً بعد نشـــوء منظمة التحرير وفصائل الثورة الفلسطينية في خمسينيات القرن العشرين. ومثل كل سيرة شخصية، فإن كل شيء يُروى من وجهة نظر مؤلفه وضمن النســـق العام لتطـــور أفكاره ومراحل تكوينه، فنحن نعرف كل شـــيء كما خبره وعاشه وشـــارك به. وعليه في أحداث علـــى أهميتها فإنها وقعـــت مع الكاتب وكان جزءاً منها.

يبـــدأ الزعنون مذكراتـــه بالحديث عن الدافع وراء كتابتهـــا. وكما يقتـــرح عنوان ذلك الفصل التقديمي "القلـــق والمرض وكتابة المذكرات" فإن جـــزءاً كبيراً من الدافع لكتابة هذه المذكرات هو تقدم السن والمرض. ويعترف الزعنون بأن رؤيته خليل الوزير، رفيق دربه، في المنام وطلبه منه أن يســـجل تاريخ حركة فتح هو الدافع الأساســـي وراء عمله سنوات طوال على كتابة هذه المذكرات. وكما قال له الوزير فإن "أسرارنا جميعها لديك". وكما نعرف فإن هناك حوارات سابقة دارت في الحياة الواقعية بين الرجلين قبل استشهاد خليل الوزير في نيســـان من العـــام ١٩٨٨ وعد فيها الزعنون بكتابة تاريخ حركة فتح كما عاشـــه، إلا أن هـــذا لم يحدث. ومن وجهة نظر الزعنون فإن كل ما كتب عن تاريخ "فتح" كان ناقصاً ســـواء جاء بالعربية أو بلغات أجنبية، وما كتبه الآخرون جاء من مواقع مختلفة، لكن هناك حاجة إلى أن يقوم مـــن يعرف الحقيقة بكتابة ما يعرف، وهذا ما يقوم به الزعنون في هذه المذكرات.

وكما نعرف من متن المذكرات، فقد ولد الزعنون فـــي مدينة غزة في كانون الأول من العام ١٩٣٣ حيث كان والده يعمل في حياكة الأحذية وصار بعد ذلك وكيلاً لكبريات شركات صناعة ماكينات الخياطة.

يبدأ احتكاك سليم الزعنون بالسياسة والفكرة الوطنية حين يقوم والده بإعطائه هدية عبارة عن "طاقية" مشغولة من الصوف مكتوب عليها اسمه أرســـلها له أحد أصدقاء والده من السجن الذي يعتقله فيه الإنجليز في ثلاثينيات القرن العشرين. ســـتترك هذه الطاقية أثراً في وعي الطفل الذي سينشأ بعد عقود ليصبح رأس الشرعية الوطنية الفلسطينية بترأسه المجلس الوطني الفلسطيني. أما المواجهة الثانية مع السياسة فستكون خلال رحلات الطفل إلى مدينة يافا وتل أبيب حيث كان يعمل والده وكيلاً لشـــركة سنجر ويذهب بشكل مستمر لزيارة مقر الشركة في تل أبيب. هناك كان الطفل يرى الفرق بين شوارع تل أبيب وشوارع يافـــا، وكانت فكرة اليهـــود الغرباء الذين يأتون مـــن كل صوب لمصادرة الأرض تكبر معه. وتبدأ

المواجهة بين والد الزعنون ومقر الشـركة في تل أبيب، حين تصر إدارة الشركة على ضم الشركة والعاملين فيها إلى عضوية "الهستدروت" عام ١٩٤٥، فيرفض الوكلاء العرب ويبدؤون تشكيل شـركة ماكينات الخياطة العربية ويستوردون ماكينات خياطة إيطالية.

وتبدأ صدمة الوعي حين تفاجئ طائرات اليهود الزعنون وهو في رحلة كشـفية ليهرع بعد أيام مع زملائه في المدرسـة لمساعدة اللاجئين الذين يصلون عبر السفن إلى الشاطئ وإيصالهم إلى المدارس والمساجد، ومن ثم جمع الخبز والطعام لتقديمه لهم. ويذكر الكاتب مشـاركته مع طلاب الثانويـة عام ١٩٤٧ في حفر خنادق في منطقة المنطار شـرق مدينة غزة وجمعه السـلاح عند دخـول الجيش المصري لغزة بعد النكبة وتقديمه للمجاهدين. أحـداث صغيرة لكنها في مجملها ساهمت في لفت انتباه الزعنون منذ الصغر إلى جوهر القضية ومفاصلها.

يقـول الزعنون إن بداية محاولات انتسـابه لحركة سياسـية كانت لحركة الإخوان المسلمين، حيث حاول وهو دون سـن السادسـة عشـرة الانتساب للحركة، ويذكر مشاركته في نشاطات للإخوان في شـباط ١٩٤٩ في دار الإخوان في محلة التفاح. وبعد حل جماعة الإخوان المسلمين سـنة ١٩٥٠ قام ظافر الشـوا بتشكيل جمعية التوحيـد التي انتسـب إليها الزعنـون. ورعت الجمعية الاتحاد العام للطـلاب الثانويين الذي انتخب الزعنون رئيسـاً له عـام ١٩٥١. ويقول الزعنون إن الكثير من رجال "فتح" الأوائل كانوا أعضاء في جمعية التوحيد يوماً ما.

ستكون رئاسة الزعنون لاتحاد الطلاب الثانويين هي أول عتبة من عتبات عمله السياسـي، حيث سيكون هذا الموقع هو الدافع الأساس لانضمامه لنويات تشـكيل رابطة الطلاب الفلسطينيين في القاهرة، حيث يلتقي رفاق الدرب ياسـر عرفات وصلاح خلف وغيرهم، ومن هذا العمل الطلابي المشترك ستتبلور فكرة حركة فتح. اللقاء الأول مع ياسـر عرفات عام ١٩٥١ حين يقوم الكاتب فور وصوله القاهرة بغية الدراسـة مع صديقه ماجد المزيني بتسليم رسالة لشاب كان يساعد الفدائيين في شراء السلاح حيث كان يجول صعيد مصر وشمالها لشراء السلاح ويرسله لغزة. هناك في القاهرة تبدأ حلقات التفكير الأولى حيث يتعرف ياسر عرفات على صلاح خلف أيضاً وعلى خليل الوزير.

ويبـدأ الخلاف الأول والشـقاق مع الإخوان بعد قـرار الزعنون الانضمـام لرابطة الطلاب الفلسطينيين مع صلاح خلف فيتهمهما الإخوان بالخروج عن الجماعـة. وبعد نقاش وتدخل من المرشد تتقرر مشاركتهما ويتم التوصل إلى صيغة تقضـي بأن يكون منصـب نائب رئيس الرابطة من الإخوان. وبالطبع كان ياسـر عرفات رئيس الرابطة. لم يكن عرفات إخوانياً لكنه كان الطالب الذي يسـتطيع أن يحظى بموافقة الجميع بمن فيهم الإخوان على ترأس الرابطة. ويذكر الزعنون احتجاج الإخوان على وجود ياسـر عرفات على

رأس قائمة أغلبها من الإخوان والمستقلين فيما يجب أن يوجد طالب إخواني لاسيما أن ياسر عرفات لا يواظب على أداء الصلاة بانتظام وفق ما يورد أحد قادة الإخوان في محاولة للتحريض على ياسر عرفات. ويرد عليه أعضاء الرابطة بأننا لسنا بحاجة لشخص يقوم الليل بل إلى شخص يقوم النهار ويقضي مصالح الطلاب. (ص.٤٥) بيد أن العام ١٩٥٤ سيشهد الشقاق الأكبر بين الكاتب وبين الإخوان حين يبدأ بالانكشاف على الأفكار السياسية الأخرى خاصة أفكار حركة القوميين العرب ويتأثر بها. وعلى الرغم من عدم انضمام الزعنون إلى حركة القوميين العرب، كما يعترف فإن إخوان غزة اتهموه بذلك من باب تصفية الحساب كما يقول.

وهذا يسلط الضوء على قضية أخذت حيزاً كبيراً من النقاش حول الجذور الأولى لمؤسسي حركة فتح. فوجود الكثير منهم وتقاطعهم مع نشاطات مبكرة وهم في مطالع الشباب لها علاقة بالإخوان أو حتى انتساب بعضهم كما انتسب الزعنون إلى جمعيات قريبة من الإخوان لم يكن إلا من باب البحث عن أفضل السبل للنضال من أجل القضية الوطنية. فبعضهم لم يجد أمامه إلا الإخوان وحين وجد شيئاً آخر جربه مثلما فعل الزعنون لإعجابه ومتابعاته لكتابات القوميين العرب وصداقاته مع بعض أركانهم وهو طالب جامعي. لقد كان هؤلاء المؤسسون يبحثون عن الأفضل. إنه البحث الذي قادهم إلى الفكرة الفتحاوية التي تقول إن المشارب الفكرية والأيديولوجية الموجودة لا تصلح لتحرير فلسطين، وإن تبني فكرة وأيديولوجيا معينة يضر بالطاقات الكامنة في الأفراد في معركة التحرير. لقد جاءت الفكرة الفتحاوية من رحم هذا القلق ولم تكن استكمالاً لانتماءات قادة فتح الأوائل السابقة. مع التذكير بأن كثيراً منهم كانت مشاربهم يسارية أيضاً، بل إن بعض أدبيات "فتح" تحمل البذور المختلفة لهذه المشارب، لكنها في الأساس والجوهر تشكل نفياً لها كلها. فياسر عرفات لم يكن إخوانياً رغم أنه ساعد في تدريب مجموعات الإخوان العسكرية من زملائه في الجامعة وكان يترأس قائمة الإخوان والمستقلين لانتخابات رابطة الطلبة لإدراك الإخوان فرص عرفات في التأثير على الطلاب كلهم.

تبدأ الإرهاصات الأولى للكفاح ضد العدو مع نشوء المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة عام ١٩٥٦ إثر العدوان الثلاثي. لقد تشكلت تلك المقاومة من مشارب مختلفة ففيها البعثي أمثال وفا الصايغ ونبيل الشريف (الذي سيلتحق بـ"فتح") ومنهم الإخواني كمعاذ عابد ومحمد عليان وعوني القيشاوي، ومنهم القومي. وتم تكليف الزعنون بقيادة هذه المقاومة. واستمرت المقاومة الشعبية من نشرين الأول ١٩٥٦ حتى آذار ١٩٥٧ وعملت وفق أدبيات جديدة لم تكن معهودة في العمل السياسي الفلسطيني اعتمدت على خلع رداء الحزبية والارتباط بتراب الوطن. إنها الفكرة الأم لحركة فتح التي ستجد موقعها في أدبيات الحركة الأولى التي سيصوغها خليل

الوزير في ثنايا "بيان حركتنا" وهيكل البناء الثوري. اللافت أن قيادة المقاومة الشعبية وخلال احتلال إسرائيل لغزة عام ١٩٥٦ طرحت فكرة قبول قرار التقسيم وطالبت المجتمع الدولي بتنفيذه (ص.٦١) وشملت أعمال المقاومة تصفية عملاء الاحتلال وتوجيه إنذارات إلى التجار الذين يستغلون أوضاع الناس وحاجتهم، وتوزيع نقد إسرائيلي مزيف لزعزعة الاقتصاد الإسرائيلي.

وتظل تجربة المقاومة الشعبية في قطاع غزة خلال تلك الفترة بحاجة للمزيد من البحث والتأريخ والكتابة. إن ما يقدمه الزعنون يشكل إرهاصات أولى يمكن للباحثين أن يسترشدوا بها وتساعدهم في الكشف عن مرحلة مهمة من الكفاح الوطني بجانب أهمية تلك الظاهرة في تطوير الأفكار الأولى لحركة فتح. وهي، أي المقاومة الشعبية خلال العامين ١٩٥٦-١٩٥٧، إلى جانب أشكال أخرى من الكفاح مثل مجموعات الفدائيين ومجموعات مصطفى حافظ وقوات التحرير الشعبية وغيرها مناطق لم يكتب فيها كثيراً، وهي بمجملها تسلط الضوء على المنابع الأولى للثورة الفلسطينية.

ومن مقهي السنترال مقابل مجمع السرايا الحكومي ومن النقاشات مع صلاح خلف وماجد المزيني ستبدأ الأفكار الفتحاوية بالتمظهر في عقول الشباب الثلاثة، قبل أن يتركوا قطاع غزة للعمل في الكويت، حيث سيلتقون هناك بأصدقاء الماضي خلال مرحلة الجامعة، ليكتشفوا أنهم يشاركونهم القلق والهم نفسه. وفي الطريق إلى الكويت سيمر الشاب الزعنون ببيروت حيث سيلتقي بخليل الوزير الذي كان يعمل على نشر مجلة "فتح" التأسيسية "فلسطيننا"، وسيحمل الزعنون كمية منها معه إلى الكويت.

في ثنايا المذكرات نقابل أناساً كثيرين، منهم من نعرفهم ومنهم من لا نعرفهم، لكنهم كانوا مؤثرين في صناعة أحداث مهمة وإن لم يقدر لهم أن ينالوا من الشهرة والسمعة ما نال رفاق دربهم، لكن الزعنون يعيدهم إلى واجهة أحداث سياسة كبرى.

يفرد الكاتب الفصل الثاني من مذكراته للحديث عن انطلاقة حركة فتح. ويعنون الفصل "الانطلاقة وتطورات الحركة الوطنية الفلسطينية". في هذا الفصل هناك الكثير من التفاصيل المثيرة حول بدايات حركة فتح وتشكيل نواتها الأولى. وبالطبع ثمة دور بارز ومهم للشخصيات الثلاث المركزية في عملية التأسيس ياسر عرفات وخليل الوزير وصلاح خلف. ويعترف الكاتب بأن أول من لفت انتباهه إلى وجود نية لإطلاق حركة تحرر وطنية كان خليل الوزير الذي عرض عليه عام ١٩٦٠ أن ينضم إلى النواة المشكلة من تسعة أشخاص التي تشكل أول لجنة مركزية للحركة. وكما يسرد الكاتب فقد تشكلت مبادرات مختلفة في أماكن وجود الفلسطينيين صبت كلها في الاتجاه ذاته وتقاطعت أفكارها وتلاقت بشكل مذهل من التشابه. ربما الجذور المشتركة للكثير منهم من خلال مشاركتهم في المقاومة الشعبية وربما دراستهم في جامعات متقاربة وتحديداً في

مصر وربما وجودهم في بلدان الخليج وتحديداً في الكويت والسعودية وقطر هو ما دفع إلى مثل هذا التشابه (ص.٩٦). وكعادة الحديث عن نشوء حركة فتح، فإن أحد أهم نقاط الجدل تدور حول لحظة الانطلاقة التي يسرد الكاتب تفاصيل التوصل إليها وكيف تم تكليفه لجنة تنظيمية بعضوية صلاح خلف وعلي الحسن ومحمود ماضي للسفر للبلدان العربية ومقابلة السياسيين والمؤثرين للبحث في جدوى الانطلاقة في الفاتح من الفاتح في العام ١٩٦٥. لم تكن انطلاقة فتح بعد عملية عيلبون إلا إعلان ميلاد ومغامرة رأى آباء فتح أن تعلن باسم قوات العاصفة. ففي حال نجحت فإن العاصفة هي الذراع العسكري للحركة، وفي حال فشلت لم تصب الحركة بأي فشل. وعليه فإن "فتح" وفق ما يؤكد الزعنون وجدت قبل الانطلاقة بسنوات طويلة، حيث إن الهيكل الثوري للحركة ولجنتها المركزية موجودان قبل بداية العقد السادس من القرن العشرين أي قبل أكثر من خمس سنوات من الانطلاقة. فانطلاقة "فتح" كانت انطلاقة العمل العسكري الرسمي باسم "فتح"، وكانت "فتح" قبل ذلك تقوم بعمليات فدائية ولا تعلن عنها.

ذهب تقرير الزعنون، كما يذكر، للانحياز لخيار الانطلاقة. هناك أسباب كثيرة جعلت انطلاقة "فتح" حتمية، يورد الزعنون منها عشرة أسباب، يقع أولها في أن الدول العربية أسقطت البندقية، وثانيها أن الدول العربية فرضت الوصاية والتبعية على الشعب الفلسطيني، وثالثها الوصاية العربية على العمل الحزبي الفلسطيني. بل وكما يورد الكاتب فإن التوجه العربي لتشكيل عمل فدائي عام ١٩٥٥ في قطاع غزة كان لمحاصرة العمل الفدائي الشعبي الذي بدأه خليل الوزير عام ١٩٥٤ حيث أريد تحويل هذا العمل الفدائي إلى عمل فدائي رسمي. (ص.١٠٩) وبرأينا هذا الرأي بحاجة لمناقشة، حيث إن العمل الفدائي الذي رعاه الشهيد مصطفى حافظ والذي تحتفظ إحدى ثانويات غزة باسمه في حي الرمال يشكل نقطة مضيئة ومهمة في تاريخ العمل الفدائي في قطاع غزة كما أن الدور العظيم الذي قام به مصطفى حافظ لا يزال جزءاً من الذاكرة الكفاحية الفلسطينية. بالطبع لا يفوت الزعنون أن يخوض في تفصيل تنظيري لأدبيات "فتح" ليشرح مواقفها ومنطلقاتها. بعد ذلك يستعرض مواقف بعض الشخصيات والتنظيمات من "فتح". يذكر الزعنون للشقيري دوره الإيجابي في تقبل انطلاقة "فتح" على الرغم من معارضة زملائه أعضاء اللجنة التنفيذية. والغريب كما يذكر الزعنون كان موقف الإخوان، ففيما أيد إخوان مصر انطلاقة "فتح" عارضها إخوان فلسطين. (ص.١٢٥) وعبر قصص وشواهد مختلفة يكشف الزعنون كيف أن إخوان فلسطين لم يكن لديهم أي نية للعمل الجهادي في تلك الفترة على الرغم من وعودهم بالمشاركة. وعلى الرغم من احتضان فتح لمعسكرات الشيوخ، فإن الشيوخ تركوا المواقع عند حرب ١٩٧٠ وخذلوا "فتح".

ويسرد الزعنون وبتفصيل مهم مؤتمرات "فتح"

الستة وطبيعة النقاشات التي دارت فيها وفي أروقتها وكيف تم التوافق على اختيار لجانها المركزية ومجالسها الثورية. ويركز الزعنون على المؤتمر العام السادس، ولا يفوته أن يشير إلى الأزمات الكبرى التي عصفت بـ"فتح" خصوصاً ما أسماه مأساة العام ١٩٦٦ أو ما عرف بتمرد الجهاز الخاص بدعم من أحمد جبريل الذي وجد له مكاناً لفترة مؤقتة في حركة فتح قبل أن يخرج منها ليشكل الجبهة الشعبية ومن ثم ينشق عنها. أما الجزء الأكبر في ذلك فيخصصه الكاتب لشخصية أساءت لفتح وللحركة الوطنية والمتمثلة بصبري البنا "أبو نضال"، حيث يكشف كيف تحول أبو نضال لقوة ابتزاز وبلطجة داخل الحركة ووصل به الأمر إلى القتل والترويع والإفلات من العقاب وعدم تنفيذ قرارات اللجنة المركزية وما إلى ذلك، ثم التحول إلى بندقية مأجورة. وينتقد الزعنون تقصير اللجنة المركزية من البداية في ردع مثل هذه الظاهرة التي باتت تتوالد داخل الحركة. (ص.١٥١) فقد قامت الحركة بالإفراج عن رجالات أبو نضال الذين تم إلقاء القبض عليهم بتهم قتل بل إن أبو نضال واصل الادعاء بفتحاويته والتمرد على قرارات الحركة رغم ذلك. تفاصيل كثيرة يرويها أبو الأديب في تركيز واضح على الخلل والقصور في معالجة هذا التمرد في الحركة والاستنزاف لمقدراتها في لمسة عتاب تحذر من مغبة التساهل في التعاطي مع الخارجين عن الحركة.

ويعرف الزعنون برفاق دربه الشهداء خاصة خليل الوزير (ص.١٩٤) بشكل مفصل، وبصلاح خلف (ص.٢٠٦). ويخصص الزعنون فصلاً للحديث عن أوضاع الجالية الفلسطينية في الكويت التي شارفت في لحظة تاريخية على ٣٥٠ ألفاً متجاوزة عدد سكان الكويت الأصليين وما كان لها من دور في بناء الكويت ونهضتها، وما كان للكويت وحكامها من دور في دعم حركة فتح. وبالطبع فإن النقطة الأهم في هذا النقاش هي دور الجالية الفلسطينية وموقفها أثناء احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ وهو موقف كان الزعنون شاهداً عليه بل صانعاً له، حيث إن ردة الفعل الكويتية لم تكن بحجم وحقيقة الموقف الفلسطيني. فالفلسطينيون تعاملوا مع الأمر بحياد ورفضوا التعاون مع الجيش العراقي وحفظوا للكويت فضلها. لكن للأسف كما يقول الزعنون بحزن فإن ردة فعل الكويتيين بعد التحرير كانت قاسية بحق الفلسطينيين. (ص.٢١٩).

ويخصص الزعنون الباب الثالث كاملاً للحديث عن منظمة التحرير. ويعرض خلال ذلك للنقاش الذي يورده بهجت أبو غربية حول خلافه مع الشقيري، ويدافع الزعنون عن الأخير مؤكداً أن سبب استقالة الشقيري لم تكن تخلي عبد الناصر عنه، حيث إنه على الرغم من غضب عبد الناصر من موقف الشقيري في قمة الخرطوم، فإنه لم يضغط عليه بل إن الخلاف داخل اللجنة التنفيذية وضغطها على الشقيري هو ما أوصل الأمور إلى لحظة التأزم داخل اللجنة ودفع الشقيري للاستقالة. (ص.٢٤٥) ويتحدث الزعنون بتفصيل

عن الشـــخصيات التي قادت منظمـــة التحرير ومجلسها الوطني من الشقيري إلى يحيى حمودة وخالد الفاهوم والشيخ عبد الحميد السائح. ويفرد الفصل الثاني في الباب نفسه للحديث عن دورات المجلس الوطني المتعاقبة من حيث انتخاب أعضاء اللجـــان التنفيذية خلال تلك الدورات وصولاً إلى الدورة غيـــر العادية في العام ٢٠٠٩ بعد وجود نقص بعدد الثلث في أعضاء اللجنة التنفيذية.

أما الباب الرابع فيخصصه الزعنون للحديث عـــن فترة بناء الســـلطة ويبـــدأه بالفصل الأول متحدثـــاً عـــن مؤتمر مدريـــد ومعركـــة التمثيل الفلسطيني ويعود بموضوعة الصراع على التمثيل الفلسطيني إلى العام ١٩٢٢ حين حاولت سلطات الانتداب البريطاني فرض دســـتور على الشعب الفلســـطيني، فقاطع الفلسطينيون الانتخابات. (ص.٣٣١) وبعد ذلـــك ينتقل في الفصل الثاني من الباب نفسه للحديث عن رحلة العودة إلى غزة وأداء الرئيس ياســـر عرفات اليمين الدســـتورية أمامـــه وزياراته إلى مدن الداخل الفلســـطيني. ويســـتعرض الزعنـــون أعمال المجلـــس الوطني بعد نشـــوء الســـلطة ومحاولة جهات مخربة قبل انتخابات العام ٢٠٠٦ استصدار مرسوم يحرم أعضاء المجلس التشـــريعي من عضوية المجلس الوطني ومحاربة الزعنون لهذا التوجه الذي يحدث ازدواجية في التمثيل الفلســـطيني. كما يناقش بتفصيـــل موضوعة تعديل مواد الميثاق في دورة المجلس في غزة بحضور الرئيس كلينتون ويوضح أن مـــا تم لم يكن أكثر مـــن مهرجان جماهيري ولـــم يعقد المجلس بالشـــكل الحقيقي بل إن من شاركوا كانوا وجهاء وأعياناً. (انظر الصفحات ٣٨٤-٣٩٦)

ويواصل الزعنون في الأبواب اللاحقة مناقشة تطور الأحداث السياسية في فلسطين وصولاً إلى مرحلة التوجه إلى الأمم المتحدة وتعطل المفاوضات ويبدي مواقف نقدية للكثير من المحطات خاصة صياغة اتفاقيات أوسلو ونصوصها، ويقول كان يجب الاســـتعانة بالكثير من الخبراء القانونيين حتى لا نقع في المطبات التي وقعنا فيها. ويعيب على المفاوض الفلسطيني جهله بالجانب القانوني.

هناك جانب مهم وحيوي في ثنايا المذكرات. إنه ذلك الجانب الذي يتعلق بســـليم الزعنون الأديب الشـــاعر، حيث تطالعنا فـــي صفحات المذكرات مئات أبيات الشـــعر والقصائـــد التي كتبها في مراحـــل مختلفة أو مستشـــهداً ببعض ما كتبه فحول الشعراء في الكثير من المناسبات.

تكتشـــف العائلة تراجع تحصيل طفلها سليم في المدرســـة بســـبب انكبابه على قـــراءة عنترة بن شـــداد وغيرها من السير العربية على ضوء المصباح على حســـاب مراجعة دروسه، بيد أن مدرســـيه في اللغة العربية أمثال الأستاذ رامز فاخـــرة (وهو من أهم وأقدم رجالات التعليم في غزة وهناك مدرســـة تخلد اسمه في حي النصر بمدينة غزة) يأخذ بيد الشاعر الشاب ويساعده. والزعنون المشتغل بالسياسية من بدايات شبابه يسخّر شعره للقضية الوطنية ومفاصلها، فنراه بين الفينة والأخـــرى يذكر لنا قصيدة قالها في

هذه المناسبة أو تلك الواقعة. لكن تظل القصائد الأكثر إيلاماً هي تلك القصائد التي رثى فيها رفاق دربه الذين استشهدوا خلال الرحلة الوطنية الكبيرة أمثال خليل الوزير وصلاح خلف وهايل عبد الحميد وغيرهم.

ولا يفوت الزعنون محاججة بعض الكتابات التي لم تقدم التاريخ بشكل سليم في التأريخ لتكوين حركة فتح، حيث يرى أن البعض قدم روايات شخصية تداخلت فيها وجهة النظر مع الواقع، ومن ذلك إشارته بشكل لافت لما أورده سعيد المسحال – وهو من كوادر فتح الأولى التي لم تواصل العمل الحركي بعد ذلك وهو الآن رجل أعمال كبير – في كتابه "ضياع أمة" عن التشكيلات الأولى لحركة فتح، حيث حاول أن يقول إن ياسر عرفات وخليل الوزير لم يكونا في الخلية المؤسسة للحركة بل إنهما انضما إليها بعد عامين بعد أن تم إرسال عبد الفتاح حمود من السعودية إلى الكويت.

ويؤكد الزعنون أن خليل الوزير وياسر عرفات عملا مبكراً على تطوير أفكار الحركة وإن اللقاء المشار إليه تم عام ١٩٥٨ حيث وجد عبد الفتاح حمود أن ياسر عرفات وخليل الوزير وعادل بعد الكريم لديهم مشروع متكامل اطلع عليه وعاد والتقى بجماعة السعودية التي كان على رأسها إلى جانب كمال عدوان وانضموا كلهم إلى هذا التشكيل.

وعلى الرغم من أهمية الكتاب، فإنه يعاني من عدم ترتيب أفكاره وفق نسق واحد، فتارة هناك ترتيب زمني للأحداث، وتارة هناك ترتيب في الموضوعات، وتارة هناك خلط كبير بين الموضوعات والأزمنة. فأنت تقرأ عن المؤتمر السادس ثم يعود بك الكاتب للحديث عن مأساة العام ١٩٦٦، وتقرأ عن عملية السلام في العام ١٩٩٣ وبعد ذلك يعود بك الكاتب إلى حرب أيلول. وأغلب الظن أن الكتاب أنجز على مراحل متباعدة ولم ينجز كمذكرات متسلسلة وهذا بدوره خلق فجوات كبيرة في سرد الأحدث وربما في تعقبها. مثلاً لا يمكن للقارئ أن يتعرف بالتحديد على ترتيب أسماء أعضاء لجان فتح المركزية المختلفة لاسيما في المراحل الأولى من عمر الحركة. ففي بعض الصفحات ترد أسماء البعض على أنهم أعضاء لجنة مركزية وبعد ذلك تجد أسماء أخرى وربما يرد أن اسماً كان في اللجنة الأولى ثم في موضع آخر لا تجده. وربما أن زحمة ورود الأسماء ونقص التعريف ببعضها هو ما يعمق مثل هذا الخلل. كما أن الكاتب يغفل استكمال الكثير من الموضوعات التي يفتحها وربما يرجع ذلك إلى كتابة تلك المذكرات على فترات.

وأياً كان الحال، فإن الكتاب يشكل مادة أولية دسمة للباحثين والمهتمين بشأن الحركة الوطنية الفلسطينية ونشوئها وتطورها كما بالنظام السياسي الفلسطيني وتطور منظمة التحرير. وهو بذلك إضافة مهمة للمكتبة الفلسطينية والعربية.

الكتاب: القضية الفلسطينية وحل الدولة / الدولتين
الكاتب: رائف زريق
الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت
تاريخ النشر: ٢٠١٤
عدد الصفحات: ٨٩

هذا الكتاب عبارة عن دراسة قصيرة تقع في ٨٩ صفحة، وهي مساهمة في النقاش الدائر بشأن حل الدولة وحل الدولتين، وخصوصاً إزاء انسداد أفق التسوية والأزمة التفاوضية المتواصلة. فحل الدولتين أجهزت عليه حكومات إسرائيل المتعاقبة، وأصبح عصياً على التحقيق، من دون أن يكون حل الدولة الواحدة ممكناً أو قابلاً للتحقيق. وعوضاً عن المشاريع المتعثرة يقترح الكاتب الانتقال من التفكير في الحلول إلى التفكير في الأدوات، وفي علاقات القوة.

إلى جانب المستوى التحليلي، تقدم الدراسة مراجعة قصيرة لتاريخ فكرة الدولة الواحدة في كل من السياسة والفكر اليهودي والصهيوني من جهة، وفي الفكر السياسي الفلسطيني من جهة أُخرى، عارضة نقاط التقاطع والافتراق. كما تهدف الدراسة إلى إغناء الفكر السياسي الفلسطيني وفتح آفاق النقاش خارج الأطر المكررة وخارج حدود حركتها الراهنة بين حل الدولة وحل الدولتين.

رائف زريق: أكاديمي وكاتب فلسطيني. خريج كلية الحقوق في كل من الجامعة العبرية، وجامعة كولومبيا، وحائز شهادة الدكتوراه من جامعة هارفرد. يركز في أبحاثه على قضايا تتعلق بالنظرية القانونية والسياسية. يدرّس القانون في كلية الكرمل الأكاديمية في مدينة حيفا، وهو المدير الأكاديمي لمركز منيرفا للعلوم الإنسانية في جامعة تل أبيب.

وكانت سياسات قد خصصت عددها الأخير لمناقشة آفاق حل الدولتين في ظل تراجع فرص تطبيقه مع رفض إسرائيل التقدم في عملية السلام والإجراءات التي تتخذها على الأرض.

الكتاب: مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي
الكاتب: وليم نجيب جورج نصّار

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت

تاريخ النشر: ٢٠١٤

عدد الصفحات: ٥٤٣

يُعْنَى مؤلِّف هذا الكتاب بتحديد مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي وتوثيقها، أي ما يندرج في هذا العنوان الكلّي من أشكال الجرائم، التي تعتبر الأقدم، والأهم، في المعالجة الدولية، وهي: جرائم: الإبادة، والتعذيب، والعبودية، والفصل العنصري، والاختفاء القَسْريّ، والعنف الجنسي، والإبعاد القسري...، إضافة إلى جرائم: القتل العَمْد، والاضطهاد، والسجن التعسفي.

ويُعنى المؤلّف، أيضاً، بتحديد طرق الملاحقة الدولية لهذه الجرائم، وما يرتبط بذلك من أشكال الحماية المطلوبة. كل ذلك في مسعى، منه، إلى بيان الجريمة والعقاب في خضم عنف الحروب، وما بعدها. ويحلّل أسباب تعطّل مفعول القانون الدولي ونتائجه، وخصوصاً أثناء الحرب الباردة، حيث برزت المعايير المزدوجة للدول الفاعلة في التعامل مع كلّ قضايا العلاقات الدولية والمجتمع الدولي؛ فتطبيق القانون الدولي، في ظل هذا الاختلال، يجري على بعض الدول، وبشكل حادّ، ويستثني البعض الآخر من التطبيق، وأصدق مثال على ذلك، عندما يتم التعامل مع أي قضية لها علاقة بإسرائيل أو الولايات المتحدة الأميركية.

ولد وليم نصّار في القدس في العام ١٩٤٦ ويعمل محاضراً في جامعة بيرزيت. من أعماله "المنشورة": الدستور الذي نريد لفلسطين (٢٠٠٤)، تغريبة بني "فتح" – أربعون عاماً في متاهة فتحاوية (٢٠٠٥)، الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية (٢٠٠٦). كما ساهم وليم نصار في أكثر من دراسة في أعداد سياسات السابقة.

الكتاب: السيطرة على الغذاء. السيطرة على الشعب - الكفاح من أجل الأمن الغذائي في غزة

الكاتب: رامي زريق وآن غوف

الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت

تاريخ النشر: ٢٠١٤

عد الصفحات: ١١٠

تعالج هذه الدراسة العلاقة بين الإستراتيجيات الإسرائيلية للسيطرة على الفلسطينيين وبين تعزيز انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة. ولهذه الغاية، بادر المؤلفان إلى توثيق الوضع الراهن للغذاء والإنتاج الغذائي في غزة، وبالتالي وضعا إطاراً نظرياً تكاملياً لتحديد عوامل الأمن الغذائي التي يتم التغاضي عنها عادة في التعريف التقليدي به. وبالاستناد إلى هذا الإطار، وانطلاقاً من بيانات أولية وثانوية، قاما بتحليل أنماط الاحتلال الإسرائيلي للأرض والثقافة الفلسطينيتين. وقد أكدت المعطيات والنتائج التي توصلا إليها أن انعدام الأمن الغذائي ليس أثراً جانبياً من آثار الاحتلال، بل هو هدف إستراتيجي تسعى لتحقيقه الحكومات الإسرائيلية.

رامي زريق، أستاذ في كلية الزراعة والعلوم الغذائية ومدير برنامج الماجستير في العلوم البيئية في الجامعة الأميركية في بيروت. آخر مؤلفاته كتاب: Sowing Freedom and Farming ,Food Spring ARAB the الذي صدر سنة ٢٠١١. وآن غوف، باحثة في الإيكولوجيا السياسية للنظم الغذائية والزراعية. عملت مع جمعية الحياة البرية في فلسطين على إجراء مسح للنباتات وأنواع الطيور المحلية الفلسطينية. وفي لبنان، درّست طلبة برنامج الماجستير في العلوم البيئية في الجامعة الأميركية في بيروت. وهي تقيم حالياً بسياتل، واشنطن.

- **الكتاب "كيف لم أعد يهودياً؟"**
  الكاتب: شلومو ساند
  الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية "مدار"- رام الله.
  تاريخ النشر: ٢٠١٤

يشكل هذا الكتاب جزءاً أخيراً من ثلاثية يعرض من خلالها المؤلف إعادة نظر جذرية في عدّة مسلمات صهيونية صنميّة كاذبة بواسطة إخضاعها إلى محاكمة تاريخية صارمة.

وكان الجزءان الأول والثاني منها، وهما كتاب "اختراع الشعب اليهودي" وكتاب "اختراع أرض إسرائيل"، قد صدرا أيضاً بترجمة عربية عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– "مدار".

في هذا الجزء الثالث يسلسل ساند العوامل والأسباب التي تجعله يقرّر أن يكفّ عن كونه يهودياً مشيراً على وجه الخصوص إلى أن التزوير وعدم الاستقامة والتبجّح صفات محفورة عميقاً في جميع أشكال تعريف اليهودية في دولة إسرائيل، وإلى أن تعريف الدولة بأنها "يهودية"، عوضاً عن تعريفها بأنها "إسرائيلية"، ليس تعريفاً غير ديمقراطي فحسب، وإنما أيضاً يشكل خطراً على مجرد وجودها وبقائها.

في هذا الإطار يركّز الكاتب على أن ثمة علاقة وثيقة بين تعريف اليهود كـ "إثنوس" أو شعب ـ عرق أبدي وبين سياسة دولة إسرائيل، سواء حيال مواطنيها الذين لا يعتبرون يهوداً، أو حيال مهاجري العمل الذين قدموا إليها يائسين من شواطئ بعيدة، أو – بالتأكيد – حيال جيرانها مسلوبي الحقوق الواقعين تحت وطأة احتلالها المستمر منذ نحو خمسين عاماً.

ويلفت إلى أن من الصعب التنكر لحقيقة جارحة ومؤلمة فحواها أن تنمية هوية يهودية جوهرانية لا دينية، تشجع على التمسك بمواقف استعراقية (متمحورة حول العرق)، عنصرية أو شبه عنصرية، لدى أوساط عديدة واسعة، في إسرائيل وفي خارجها على حد سواء. بالإضافة إلى هذا ثمة علاقة وطيدة بين فهم اليهودية كهوية أبدية ولاتاريخانية وبين الدعم الجارف الذي يبديه جزء كبير ممن يعتبرون أنفسهم يهوداً لسياسة الإقصاء البنيوية،

التي ينطــوي عليها مجرد تعريف دولة إســرائيل لذاتها، ولســلطة الاحتلال المتواصل في مناطقها الكولونيالية.

***

الكتــاب: علاقات إســرائيل الدولية: الســياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات.

المحرر: عاطف أبو سيف.

الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية "مدار"- رام الله.

تاريخ النشر: ٢٠١٤

عدد الصفحات: ٦٤٧

رام اللــه: صدر حديثاً عن المركز الفلســطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار" كتاب موسوعي تحت عنوان: "عــلاقــات إســرائيل الدولية – السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات"، حرّره د. عاطف أبو سيف، وشارك فيها ١٨ باحثاً فلسطينياً وعربياً من المختصين في العلاقات الدولية، والسياســات الإقليمية، إلى جانب دبلوماسيين تناولوا الموضوع من زاوية تجربتهم العملية.

يأتي هذا الكتاب الموســوعي- المنجز ١٨ باحثاً فلسطينياً وعربياً من المختصين في العلاقات الدولية، والسياسات الإقليمية، إلى جانب دبلوماسيين تناولوا الموضوع من زاويــة تجربتهم العملية- ليجيب عن ســؤال بحثي كبير يركز على طبيعة إســرائيل من الخــارج وفي الخــارج، وقراءة علاقات إســرائيل الدولية من حيث منطلقاتها ودوافعها والغايات من ورائها، كل ذلك يتم في ســياق تطور تاريخي يلقي الضوء علــى الفاعلين من قادة ومؤسســات، كما يســتوعب في بوتقته التفاعلات الدولية الخارجية، خاصة ما يتعلق ببنية النظام الدولي وتحولاته.

يسلط الكتاب الضوء على جانب غائب عن فعالية البحث السياســي العربي، إذ يتركز البحث – في الشؤون الإسرائيلية في مراكز الأبحاث العربية كما في الجامعات – حول الصراع العربي الإسرائيلي وقضايــاه المختلفة كما على المجتمع الإســرائيلي ونظام الحكم في إســرائيل، فهناك محاولات قليلة لتسليط الضوء على بعض جوانب علاقات إسرائيل الخارجية خاصة تلك المتعلقة بالعلاقات مع الحليف الإستراتيجي (الولايات المتحدة)، وبعض الدراسات القديمة عن المســاعدات العســكرية الإســرائيلية لأميركا اللاتينية في السبعينيات وبعض الدراسات القليلة حول الدور الإسرائيلي في إفريقيا.

ينقسم الكتاب إلى ستة وعشرين فصلاً موزعة على ســتة أبــواب، ويشــارك فيه – وفــق ترتيب الفصول – كل مــن: د. أماني القرم، الباحث عبد الغني ســلامة، الباحث والكاتــب داود تلحمي، د. "ارترو مازوني" والدكتوره "مارشــيلا شيموني"، د.عدنان أبو عامر، الدبلوماســي مأمون سويدان، د. مهند مصطفى، د. أيمن يوسف، د. محمد فايز فرحات، د. فادي النحاس، الدبلوماسي محمد أبو دقة، د. أحمد قنديل، د. أماني الطويل، السفير علي القزق، السفير نبيل الرملاوي، الباحث الاقتصادي حكمت عاشور.